جامعة المنوفية
مركز البحوث الجغرافية
والكارتوجرافية
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

العدد السابع

بعض ملامح الخريطة الصناعية بمحافظة الفيوم

دكتور
حسام الدين جاد الرب
مدرس الجغرافيا الاقتصادية
كلية الآداب – جامعة أسيوط

٢٠٠٥

المحتويات

مقدمة :

أولاً: تطور الصناعة فى المحافظة :

ثانياً: التوزيع الجغرافى للصناعة فى المحافظة :

(أ) التوزيع الجغرافى العام للصناعة فى المحافظة عام ٢٠٠٤:

(ب) التوزيع القطاعى للصناعة فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤:

ثالثا: مقومات التوطن الصناعى فى محافظة الفيوم :

١- المواد الخام.

٢- السياسات الحكومية.

٣- رأس المال.

٤- الأيدى العاملة.

٥- مصادر الطاقة.

٦- النقل.

٧- السوق.

رابعاً: التركيب الحجمى للصناعة فى المحافظة:

خامساً: مشكلات التنمية الصناعية فى المحافظة :

مقدمة:

١- مشكلات رأس المال.

٢- مشكلات المواد الخام.

٣- مشكلات العمالة.

٤- مشكلات الطاقة والوقود.

٥- مشكلات التسويق.

سادساً: مستقبل التنمية الصناعية فى المحافظة :

الخاتمـــة:

أولاً النتائج.

ثانياً: المقترحات والتوصيات.

المراجـع والمصـادر

مقدمة:

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشراً لقياس التقدم الاقتصادى و للقطاع الصناعى درجة عالية من الأهمية فى الاقتصادى المصرى، تزداد بصفة خاصة مع التطورات المحلية والدولية التى شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، حيث تلعب الصناعة دوراً كبيراً فى توفير فرص العمل والحد من مشكلات البطالة، هذا بالإضافة إلى دورها فى تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم القدرات التصديرية، بما يسهم فى تصحيح عجز الميزان التجاري، إذ يتوقف معدل النمو العام للاقتصاد القومى على ما يحققه هذا القطاع[1].

وقد اعتمدت مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على تنويع مصادر الدخل القومى من خلال تنمية الإنتاج الصناعى إلى جانب الإنتاج الزراعى، وقد ظلت الصناعة بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص تلعب دوراً محدوداً للغاية فى الاقتصاد القومى منذ الثلاثينيات وحتى أوائل الخمسينيات، حيث لم يزد نصيب الصناعة فى الناتج القومى عن ١٠%، ثم ارتفع نصيبها بعد أن ركزت الدولة عنايتها على هذا القطاع، ووضعت أول برنامج للتنمية الصناعية فى عام ١٩٥٧، ترتب عليه ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى لتصل إلى ١٦,٩% فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠[2].

وقد حظيت الصناعة فى مصر بوجه عام وا محافظة الفيوم على وجه الخصوص بالاهتمام والعناية من قبل الحكومة، وشكلت مكانة مهمة من برامج وخطط التنمية فى البلاد، خاصة خلال الفترة التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى أطلق عليها مرحلة الانفتاح الاقتصادى ، وقد انتهجت الحكومة فى ظل هذه السياسة منهجا عمل على بعثرة الصناعة جغرافيا فى كل محافظات مصر- ومن بينها محافظة الفيوم- وهى موضوع دراستنا الحالية- بدلا من تركيزها فى محافظتى القاهرة والإسكندرية.

---

[1] بنك مصر: دور البنوك فى دعم وتنمية القطاع الصناعى خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي، النشرة الاقتصادية، السنة الأربعون، العدد الأول، القاهرة ١٩٩٧، ص ص ٢٦-٢٧.

[2] أحمد محمد عجوة: الصناعات التحويلية فى مصر بعد عام ١٩٧٢، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٩، ص٢.

ولقد نالت محافظة الفيوم قدراً لا بأس به من اهتمام الدولة فى ضوء هذه السياسة، حيث أنشئ بها العديد من الصناعات الغذائية و صناعة الغزل والنسيج وغيرها.

وتعد محافظة الفيوم إحدى المحافظات ذات الخصائص الطبوغرافية والجغرافية والبيئية المميزة، ولها خصوصيتها فى كثير من النواحى ،منها رقعها الزراعية وإمكانياتها البشرية وأماكنها السياحية ووفرة مقومات الصناعة بها، وخاصة الصناعات الزراعية[١].

وتقع محافظة الفيوم فى صحراء مصر الغربية إلى الجنوب الغربى من مخافظة القاهرة بنحو ٧٠ كيلو مترا وهى تمتد إلى الغرب مباشرة من محافظة بنى سويف، وتعتبر إحدى محافظات مصر الوسطى وليست من محافظات الصحارى.

وتمتد رقعة المحافظة فلكيا بين دائرتى عرض ١٠ ′ ٢٩°، ٣٥ ′ ٢٩° شمالا، وبين خطى طول ٢٠ ′ ٣٠°، ١٠ ′ ٣١° شرقاً.

وتعد محافظة الفيوم صورة مصغرة لمصر حيث يمثل بحر يوسف نيلها، وتمثل بحيرة قارون وساحلها الشمالى دلتاه ووادیها بحر يوسف، ويمتاز منخفض الفيوم بأنه يتصل بالنيل عن طريق بحر يوسف وهو أحد فروع ترعة الإبراهيمية حيث يعد المصدر الوحيد للمياه بالمنخفض.

وتقع بحيرة قارون فى شمال غرب المنخفض، و منخفض وادى الريان فى جنوبه و يستغلان فى الصرف الزراعى للمحافظة، فضلا عن أهميتهما كمصدر للثروة السمكية.

ومحافظة الفيوم تسمية إدارية تعنى المساحة الكلية للمنخفض والجهات المحيطة به والمتفق عليها مع المحافظات المجاورة[٢] ويبلغ إجمالى مساحة المحافظة مع المناطق المحيطة بها نحو ٤٥٤٩ كم^{٢} وبأقصى اتساع ٧ كم ويبلغ محيطها ٢٥٠ كم، وتحيط بها الصحراء من كل جوانبها فيما عدا الجنوب الشرقى حيث تتصل بمحافظة بنى سويف عن طريق فتحة اللاهون، وتشمل هذه المساحة نحو ١٥٠٠ كم^{٢} أراض زراعية تمثل ٣٠% من المساحة الكلية للمحافظة، وتغطى البحيرات والمجارى المائية نحو ٦% من مساحة المحافظة، أما النسبة الباقية

---

[١] جلال مصطفى السعيد: آفاق التنمية فى محافظة الفيوم، مؤتمر فرص وآفاق الاستثمار بمحافظة الفيوم، الفيوم مايو ١٩٩٩، ص٢.

[٢] تم تحديدها بمقتضى القرار الجمهورى رقم١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠والذى ما زال العمل جاريا به حتى الآن.

(٦٤%) فهى مناطق صحراوية[١] كما تتوزع هذه المساحة على ستة مراكز إدارية شكل (١) تضم ست مدن ١٦٣ قرية و ١٨٧٩ عزبة تضمهم ٥٨ وحدة قروية[٢].

وقد وقع الاختيار على الصناعة فى محافظة الفيوم كموضوع لهذا البحث وذلك للأسباب الآتية:-

- الزيادة الكبيرة فى عدد سكان المحافظة حيث تضاعف عددهم نحو ست مرات حتى نهاية القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة الضغط على الأراضى الزراعية التى عجزت عن سد حاجة السكان، وكان لزاما على السلطات الحكومية والمحلية الاتجاه نحو مصادر أخرى للدخل، فكان الاتجاه إلى الصناعة، بهدف تغيير الهيكل الاقتصادى للمحافظة.
- رفع مستوى المعيشة وتوفير المزيد من فرص العمل لأبناء المحافظة للحد من البطالة.
- توفير السلع والمنتجات الصناعية والخدمات المنتجة محلياً لسكان المحافظة بدلاً من استيرادها من المحافظات الأخرى، أو من خارج البلاد.
- استغلال الموارد الاقتصادية المتنوعة بالمحافظة من خلال تصنيعها مما يرفع من قيمتها المضافة.
- استحداث محاور للتنمية فى مناطق النمو الواعدة، وخاصة مناطق كوم أوشيم وقوته، مما يؤدى إلى جذب الاستثمارات إلى هذه المناطق وما يترتب علي هذا الجذب من تنمية اقتصادية شاملة.
- إعادة إحياء الصناعات التى اندثرت فى محافظة الفيوم تلك الصناعات التى تقوم على إعداد تجهيز واستخلاص وتعبئة العديد من النباتات الطبية والتوابل[٣] .
- قلة الدراسات الجغرافية التى تناولت موضوع الصناعة فى المحافظة.

---

[١] حسام الدين جاد الرب: التنمية السياحية فى محافظة الفيوم، دراسة فى جغرافية السياحة، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد ٤٣، السنة ٣٦، الجزء الأول، القاهرة ٢٠٠٤، ص٢١٦.

[٢] هذه المراكز الإدارية هى: مركز وبندر الفيوم، مركز سنورس، مركز طامية، مركز إطسا، مركز إبشواى، ومركز يوسف الصديق.

[٣] نبيل حنظل: الاستثمار السياحى فى الفيوم، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر الدولى (تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة)، المنصورة ١٦-١٨أبريل٢٠٠٢، ص ٤٥.

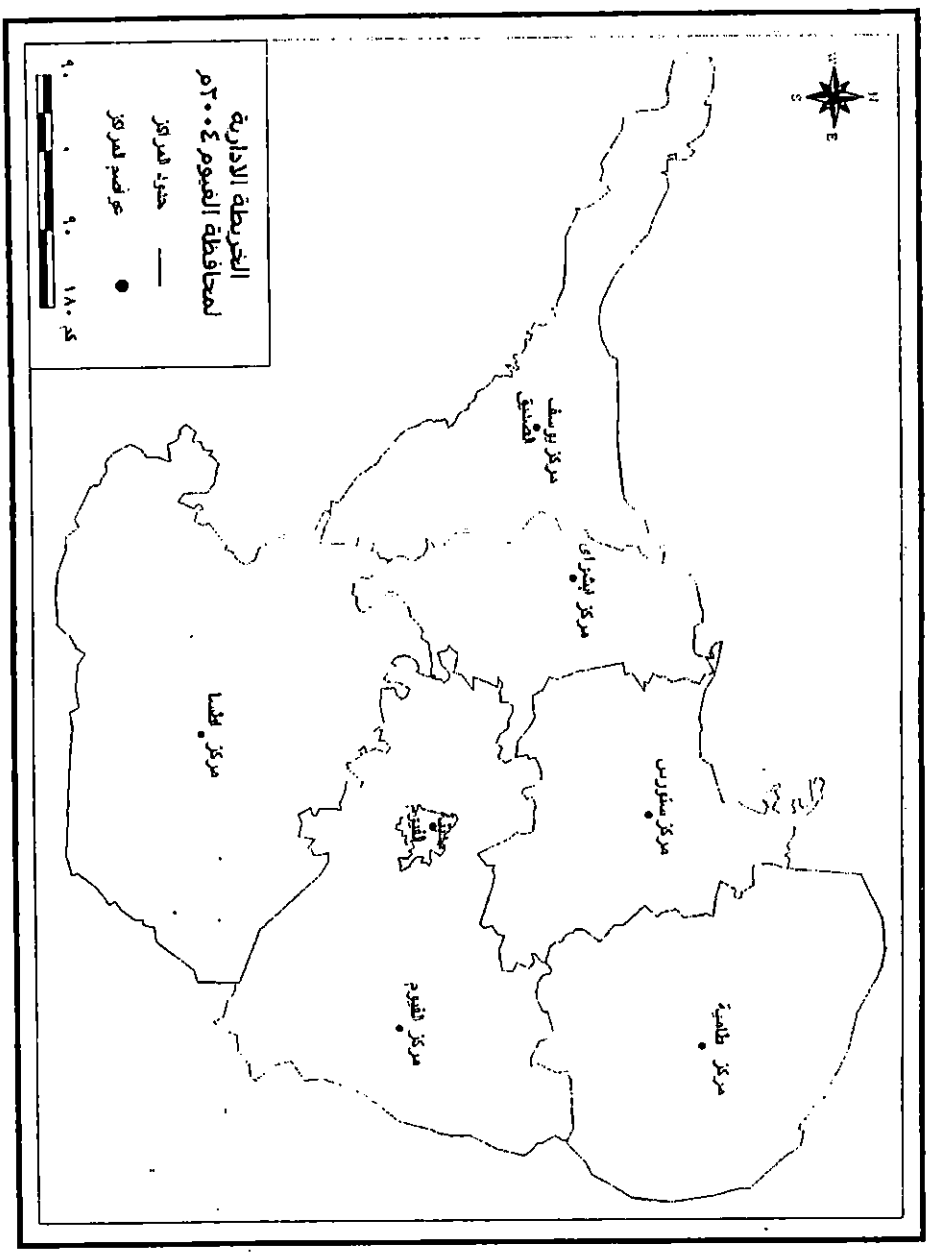
الخريطة الادارية
لمحافظة الفيوم ٢٠٠٤م
حدود المراكز
عواصم المراكز
٩٠ ٠ ٩٠ ١٨٠ كم
مركز يوسف الصديق
مركز اطسا
مركز ابشواى
مركز سنورس
مدينة الفيوم
مركز الفيوم
مركز طامية

شكل (١)

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الخريطة الصناعية لمحافظة الفيوم وذلك خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ مع إلقاء نظرة على التطور التاريخى للصناعة فى المحافظة. وسوف يتم تناول الصناعة فى المحافظة من خلال دراسة منشآتها الصناعية بها والمسجلة بالهيئة العامة للتصنيع، فضلا عن تلك المنشآت التى يزيد عمالتها عن عشرة عمال.

وسوف تلقى الدراسة الضوء على النقاط التالية:-

أولاً : تطور الصناعة فى المحافظة.

ثانياً : التوزيع الجغرافى للصناعة فى المحافظة.

ثالثاً : مقومات التوطن الصناعى فى المحافظة.

رابعاً : التركيب الحجمى للصناعة فى المحافظة.

خامساً: مشكلات الصناعة فى المحافظة.

سادساً: مستقبل التنمية الصناعية فى المحافظة.

وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر أهمها:-

١- البيانات الإحصائية الخاصة بالصناعة فى المحافظة والتى يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم فى أعداد سنوية وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٠وحتى عام ٢٠٠٤.

٢- البيانات الإحصائية الخاصة بالمنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة العامة للتصنيع، والتى يصدرها مركز المعلومات بالهيئة وذلك خلال فترة الدراسة.

٣- إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى(قطاع عام/ قطاع الأعمال العام/ قطاع خاص منظم/ قطاع خاص غير منظم) والتى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٤- مكتب خدمة المستثمرين بديوان عام محافظة الفيوم حيث يقوم بإصدار بيانات خاصة بالمنشآت الصناعية بمدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم.

٥- دليل الشركات الاستثمارية بالمحافظة الذى يصدر عن الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية بديوان عام المحافظة.

٦- الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث للوقوف على أهم المنشآت الصناعية بالمحافظة سواء فى مدينة الفيوم أو فى مراكز المحافظة، أو داخل مدينة الفتح الصناعية فى كوم أوشيم، وذلك خلال عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، فضلا عن المقابلات الشخصية التى أجراها الباحث مع المسئولين عن النشاط الصناعى

بالمحافظة ممثلا فى مدير الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية، ومدير مكتب خدمة المستثمرين، ومدير مدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم، فضلا عن بعض أصحاب ومسئولى المصانع فى المحافظة[1]، وقد حصل الباحث على الكثير من البيانات الإحصائية عن المنشآت الصناعية من خلال توزيع ٧١ نموذج استبيان على المنشآت الصناعية بجميع مراكز المحافظة وذلك خلال فترة الدراسة الميدانية، وقد استبعد منها تسعة نماذج غير صحيحة، وقد شملت هذه النماذج عينة حجمها(٢٠٠٠) مفردة من السادة رؤساء مجالس الإدارات والسادة العاملين بالمصانع والشركات الواقعة فى المحافظة، وقد حصل الباحث على موافقة الإدارة العامة للأمن والمتابعة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على هذا الاستبيان(مرفق بالملاحق).

٧- الخرائط الخاصة بالمحافظة والتى أصدرتها الهيئة المصرية العامة للمساحة بالتعاون مع وكالة التعاون الدولى للولايات المتحدة الأمريكية وهى خرائط محافظة الفيوم ١: ٥٠/٠٠٠(٦ لوحات) عام ١٩٩٥، خريطة محافظة الفيوم ١: ٣٠٠,٠٠٠عام ١٩٩٠، خريطة محافظة الفيوم ١: ٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٠، وقد أفادت هذه الخرائط فى التعرف على موروفولوجية المحافظة وأهم معالمها الجغرافية المختلفة خاصة مواقع المنشآت الصناعية.

وقد استخدم الباحث المنهج الإقليمي على اعتبار أن الدراسة تتناول مقومات الصناعة فى إقليم محدد، وهو محافظة الفيوم، بالإضافة إلى المنهج الأصولى الذى يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها، وقد استخدمت بعض الأساليب الكمية البسيطة فى معالجة بيانات هذا البحث، مثل معامل الأهمية النسبية للصناعة ومعامل قوة الصناعة، ونموذج احتمالات السوق، ومعامل القيمة المضافة بالنسبة للأجور، ومعامل الإنتاج / أجر.

---

[1] قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع الأستاذ/ حسين عبد الفتاح، مدير الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية بديوان عام محافظة الفيوم بلغ عددها ثمانى مقابلات، فضلا عن مقابلة الأستاذ/ كمال الشجينى مدير عام مكتب الاستثمار بديوان عام المحافظة ، والمهندس/ عبد العظيم عطية اللواج مدير عام إدارة بناء وتنمية القرية بديوان عام محافظة الفيوم. والمهندس جمعة إبراهيم على مدير المنطقة الصناعية فى كوم أوشيم.

أولاً: تطور الصناعة فى المحافظة

لا يمكن الوقوف على التوزيع الحالى للصناعة فى مصر إلا على ضوء دراسة تطور الصناعة فى الماضى، لذلك عندما نبحث فى أسباب التوطن الصناعى لابد من أن نأخذ فى اعتبارنا العامل التاريخى[١].

ويمكن القول أن للعامل التاريخى أهمية فى توطن الصناعة فى مصر وخاصة الصناعة اليدوية التى ترجع و فى نشأتها إلى زمن بعيد، ينطبق هذا الوضع على محافظة الفيوم حيث كانت مركزاً من أهم المراكز الصناعية والحرفية منذ العصور اليونانية والرومانية والبيزنطية، ويؤيد ذلك كثير من المخلفات الأثرية التى عثر عليها فى كثير من المو اقع المختلفة من الإقليم، والتى تشير إلى أن مدينة الفيوم كانت مركزاً لعدة صناعات منها صناعة النسيج وصناعة الزجاج وصناعة الفخار والخزف، بالإضافة إلى بعض الصناعات التى كانت تعتمد على المنتجات الزراعية، ولا سيما السكر والنبيذ والزيوت والعطور و تبيض الأرز[٢].

كما تركزت صناعة ماء الورد فى الفيوم حيث وجد جيرار وهو أحد علماء الحملة الفرنسية عدداً من مصانع التقطير تستعمل الزهور التى تنتجها تلك المنطقة بوفرة، كما قامت صناعة النبيذ فى المناطق المتاخمة للفيوم حيث يجود إنتاج الكروم[٣] حيث كانت الفيوم وما زالت حديقة القطر المصرى لعظم إنتاجها من الكروم وغيرها من أصناف الفاكهة. كما عرفت صناعة استخراج الملح من مياه بركة قارون شمال غرب الفيوم.

وقد أزداد عدد المصانع وعدد العمال فى محافظة الفيوم فى العصر الحديث، ففى تعداد السكان عام ١٩٤٧ بلغ عدد العاملين فى قطاع الصناعة التحويلية نحو ٢٥٧٥٠ عاملا، أى بنسبة ٥,١% من إجمالى العاملين فى النشاط

---

(١) Said, G.J., Newer Aspects of Location in Egyptian Industry, Egypt contemporaine, No.271, Le Cairo 1953, P.9.

نقلا عن: عايدة بشارة: التوطن الصناعى فى الإقليم المصرى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص٣٧.

(٢) عاصم محمد رزق عبد الرحمن، مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية منذ الفتح العربى، حتى مجئ الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص٢١٧.

(٣) على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٢، ص١٩.

الاقتصادى على مستوى المحافظة، فى حين بلغت هذه النسبة نحو ٣,٦% من إجمالى عدد العاملين فى الصناعة على مستوى الجمهورية فى نفس العام.

وقد كانت الصناعات الخشبية أكثر الصناعات انتشاراً فى المحافظة حيث بلغ عدد العاملين بها نحو ١٠٤٩٧عاملاً، أى بنسبة ٤٠,٩% من إجمالى عدد العاملين فى الصناعة فى المحافظة عام ١٩٤٧تلتها صناعة الغزل والنسيج حيث بلغت نسبة العاملين بها ٣٥,٣%.(١)

كما انتشرت صناعة السجاد فى المحافظة، وكان أغلبها من النوع المتوسط الحجم، وقد انتشرت صناعته بكثرة فى مدينة الفيوم، كما اشتهرت المحافظة، بالإضافة إلى محافظات الوجه البحرى على مستوى الجمهورية بصناعة ضرب الأرز وتبييضه، وينتج عن عملية التبييض فى المضارب الحديثة كميات من الأرز الكسر ورجيع الكون، ويستخدم الأول فى صناعة النشأة ولكنه أكثر من حاجة الصناعة المحلية لذلك يصدر الفائض منه إلى الخارج وأما الرجيع فيدخل فى صناعة علف الحيوان.(٢)

وقد بلغ متوسط عدد العمال فى المنشأة الصناعية الواحدة فى محافظة الفيوم عام ١٩٥٩نحو ٢٧عاملاً بالمقارنة بالجمهورية الذى بلغ فيها ٩٢عاملاً، وقد بلغت نسبة مساهمة محافظة الفيوم فى القيمة المضافة فى العام نفسه نحو ٠,٢% من إجمالى القيمة المضافة فى الجمهورية، والتى بلغت ما يقرب من ١٣٤مليون جنيه، وقد بلغت قيمة الاستثمارات فى قطاع الصناعات التحويلية والتعدين فى المحافظة فى خطة التنمية(١٩٦٠/١٩٦٥) نحو ١,٨مليون جنيه من إجمالى قيمة الاستثمارات فى الجمهورية والتى بلغت ٣٨٣,٣مليون جنيه فى الفترة ذاتها(٣).

كما بلغت نسبة عمال الصناعة في المحافظة فى تعداد عام ١٩٦٠نحو ٢,٢٠% من جملة عدد العاملين فى الصناعات المختلفة على مستوى الجمهورية، وهو ما يمثل نحو ١,٨% من جملة عدد سكان المحافظة فى نفس العام.

وفى عام ١٩٦١ أخذت الدولة إلى تبنى سياسة الانتشار الصناعى من خلال العمل على تطبيق المشروعات الجديدة فى العديد من المناطق الصناعية التى يقع

---

(١) عايدة بشارة، مرجع سبق ذكره، جدول ٦٧.

(٢) محمد محمد الصياد: الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦/١٩٦٧، ص ٥١.

(٣) محمد فاتح عقيل، فؤاد محمد الصقار: اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، الإنتاج الصناعى والمعدنى، الإسكندرية ١٩٦٨، ص ص ٥٠٤-٥٢٣.

الكثير منها خارج المناطق التقليدية للتوسع الصناعى، وكانت الفيوم ضمن هذه المناطق التى وقع الاختيار عليها لتوطين بعض هذه المشروعات نظراً لما تتمتع به من توفر الكثير من مقومات التوطن الصناعى.

ويوضح الجدول رقم(١) تطور الصناعة التحويلية فى محافظة الفيوم،ويتضح من خلاله ومن الشكل رقم(٢) ما يلى.

ويتضح من خلال الجدول رقم (١) والشكل (٢) ما يلى:-

١- بلغ عدد المصانع فى المحافظة عام ١٩٩٤ نحو ٩٢ مصنعا يعمل بها ٤٤٠ عاملا، ويلاحظ من توزيع عدد المصانع على القطاعات الصناعية أن الصناعات الغذائية قد شغلت المركز الأول من حيث عدد المصانع حيث بلغ عدد مصانعها ٣٩ مصنعاً، بنسبة ٤٢,٣% من إجمالى عدد المصانع، ويرجع ذلك إلى طبيعة المحافظة الزراعية حيث ينتشر هذا النوع من الصناعات، فى حين جاءت هذه الصناعة فى المركز الثانى من حيث عدد العمال حيث كان يعمل بها ٧٧٣ عاملاً، بنسبة ١٧,٤% من إجمالى عدد العمالة، ويرجع ذلك إلى صغر حجم منشآت الصناعات الغذائية فى المحافظة. وقد جاءت صناعة مواد البناء فى المركز الثانى من حيث عدد المصانع حيث بلغ عددها ١٥ مصنعاً بنسبة ١٦,٣% من إجمالى عدد المصانع التى أقيمت بالمحافظة عام ١٩٩٤، فى حين جاءت هذه الصناعة فى المركز الأول من حيث عدد العمالة حيث عمل بها ٢١٢٧ عاملاً، بنسبة ٤٧,٩% من إجمالى العمالة الصناعية بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة بكوم أو شيم (مركز طامية) مما أدى إلى زيادة الإقبال على مواد البناء.

وقد حققت صناعة الورق والمنتجات الورقية المركز الثالث بين الصناعات فى المحافظة من حيث عدد المصانع عام ١٩٩٤حيث بلغ عدد مصانعها ١٤ مصنعاً، بنسبة ١٥,٢% من إجمالى عدد المصانع فى المحافظة، فى حين بلغ عدد العاملين بها ٣٦عاملاً، بنسبة ٨,٠% من إجمالى عدد العمالة الصناعية بالمحافظة فى العام نفسه، وترجع قلة عدد العاملين بصناعة الورق بالمحافظة إلى صغر منشآت هذه الصناعة.

ثم جاءت بعد ذلك الصناعات الكهربائية، والهندسية، والصناعات الكيماوية، وصناعة الخشب، والمنتجات الخشبية، والصناعات المعدنية، وصناعة الغزل والنسيج فى المراكز من الرابع إلى الثامن من حيث عدد المصانع حيث بلغ عدد مصانعه: ١١ ، ٤،٣، و٣ مصانع على الترتيب، كما بلغ عدد العاملين بها على التوالى ٤٠ ، ٥٩١ ، ١٣ ، ٥٢١ و ٣٣٩ عاملا.

جدول (١)

تطور الصناعة التحويلية فى محافظة الفيوم خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) (*)

السنة / القطاعات الصناعية	١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨	
	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٩	٧٧٣	٤١	٩٦٦	٤٤	١١٧	٤٦	١٢٨٩	٤٦	١٢٨٩
الغزل والنسيج والملابس والجلود	٣	٣٣٩	٤	٤٩٧	٥	٦٠٥	٨	٧٧٨	٨	٧٨
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٣	١٣	٣	١٣	٣	١٣	٥	١٩	٥	١٩
صناعة الورق والمنتجات الورقية	١٤	٣٦	١٥	٤٧	١٦	٦٨	١٦	٦٨	١٦	٦٨
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	٤	٥٩١	٥	٧٠٧	٦	٨٦٦	٧	٩٣٧	٧	٩٣٧
الصناعات المعدنية	٣	٥٢١	٣	٥٢١	٤	٦١١	٤	٦١١	٤	٦١١
الصناعات الكهربائية والهندسية	١١	٤٠	١٢	٥٥	١٣	٧٦	١٣	٧٦	١٣	٧٦
صناعة مواد البناء والحراريات	١٥	٢١٢٧	١٥	٢١٢٧	١٥	٢١٢٧	١٦	٢٢٣٩	١٦	٢٢٣٩
الإجمالى	٩٢	٤٤٠	٩٨	٤٩٣٣	١٠٦	٥٥٤٣	١١٥	٦٠١٧	١١٥	٦٠١٧

تم الحصول على بيانات الجدول على النحو التالى:

١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، الفيوم، ١٩٩٤-٢٠٠٠.
٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم نشرة المعلومات، العدد ١٦٢، الفيوم، فبراير ٢٠٠٤.
٣- الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار محافظة الفيوم، الدليل الإحصائى بمحافظة الفيوم ١٩٩٠، الفيوم أكتوبر ١٩٩١م.
٤- مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار محافظة الفيوم، إدارة الإحصاء: الخريطة الاقتصادية لمحافظة الفيوم ١٩٩٢، الفيوم يوليو ١٩٩٣.
٥- مكتب خدمة المستثمرين بديوان غام محافظة الفيوم، بيانات غير منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٠.
٦- الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية بديوان عام محافظة الفيوم، بيانات غير منشورة الفيوم ٢٠٠٤.
٧- الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث.

تابع جدول (١)

١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال
٤٧	١٤٦٢	٤٨	١٤٦٩	٥١	١٦٨٠	٥٣	٢١٧٤	٥٩	٤٨٧٨	٦٧	٦٧٠٦
٩	٩٩٣	١٠	١٢١٥	١٠	١٢١٥	١٠	١٢١٥	١١	٢٨٥٥	١٤	٣٢٦٠
٦	٢٨	٦	٢٨	٦	٢٨	٦	٢٨	٦	٤١١	٨	٦٠٣
١٧	٨٠	٢١	١٢٤	٢٢	١٢٧	٢٣	١٢٩	٢٣	١٢٩	٢٣	١٢٩
٧	٩٣٧	٨	١٠٨٦	٩	١١٨٤	٩	١١٨٤	١٧	٣١٠٩	٢٦	٢٤٦٣
٤	٦١١	٥	٧٦٩	٨	١١٠٣	١٠	١٤٩١	١١	١٦٦٧	١٣	٢١٣٧
١٣	٧٦	١٣	٧٦	١٣	٧٦	١٤	٩٩٨	١٤	٩٩٨	١٥	١١٤١
١٦	٢٢٣٩	١٧	٢٤٤١	١٧	٢٤٤١	١٧	٢٤٤١	٢١	٤٩١٣	٢٥	٥٩٨٠
١١٩	٦٤٢٦	١٢٨	٧٢٠٨	١٣٦	٨٥٥٤	١٤٢	٩٦٦٠	١٦٢	١٨٩٦٠	١٩١	٢٢٤١٩

تطور عدد المصانع فى محافظة الفيوم (١٩٩٤-٢٠٠٤)

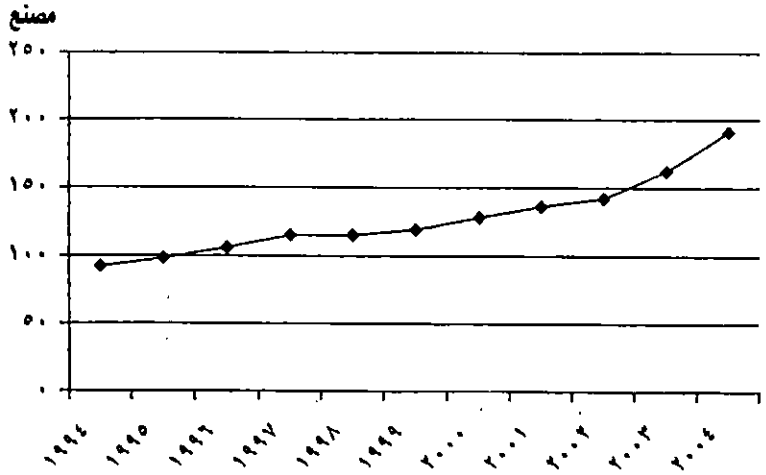

تطور عدد العمال فى محافظة الفيوم (١٩٩٤-٢٠٠٤)

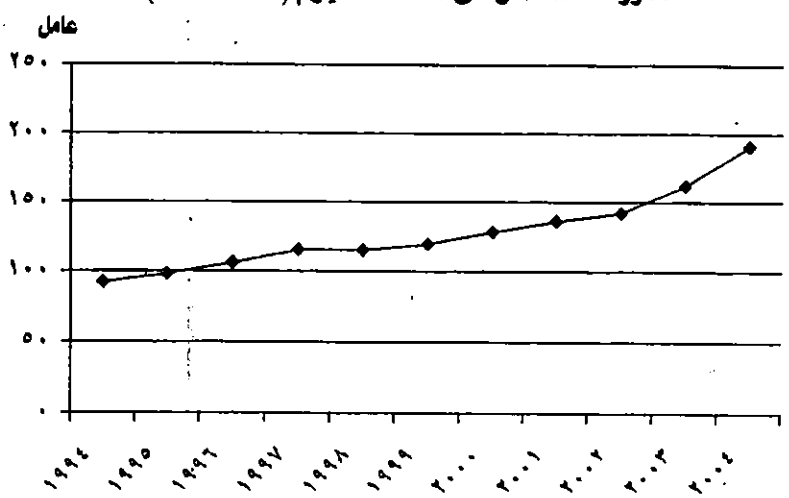

تطور الصناعة التحويلية فى محافظة الفيوم خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤)

شكل (٢)

٢- ارتفع عدد المصانع فى المحافظة فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٨مصنعاً عمل بها ٧٢٠٨ عامل، وقد جاءت الصناعات الغذائية فى المركز الأول من حيث عدد المصانع حيث بلغ عددها ٤٨مصنعاً، بنسبة ٣٧,٥% من إجمالى عدد المصانع يعمل بها نحو ١٤٦٩عاملاً، بنسبة ٢٢,٨% من إجمالى عدد العمالة الصناعية، وترجع ذلك إلى قلة التكاليف الرأسمالية لهذه الصناعة وحاجتها إلى الكثير من الأيدى العاملة.

كما جاءت صناعة الورق والمنتجات الورقية فى المركز الثانى من حيث عدد المصانع، حيث بلغ عدد مصانعها ٢١مصنعاً، بنسبة ١٦,٤% من إجمالى عدد المصانع يعمل بها ١٢٤عاملاً، بنسبة ١,٧% من إجمالى عدد العمالة الصناعية، ويرجع ارتفاع عدد مصانع الورق فى المحافظة إلى زيادة الإقبال على المنتجات الورقية والطباعة والنشر، مع زيادة إنشاء العديد من الكليات الجامعية التابعة لجامعة القاهرة فرع الفيوما([1])، وما استلزم ذلك من طبع ونشر الكتب والمذكرات الجامعية، فضلا عن انتشار المدارس فى جميع مراحل التعليم العام والفنى وخاصة فى مدينة الفيوم وعواصم المراكز.

وقد حققت صناعة مواد البناء والحراريات المركز الثالث من حيث عد المصانع فى المحافظة، حيث بلغ عددها ١٧مصنعاً، بنسبة ١٣,٣% من إجمالى عدد المصانع فى المحافظة عام ٢٠٠٠يعمل بها ٢٤٤١عاملاً، بنسبة ٣٣,٩% من إجمالى عدد العمالة فى المحافظة، ويرجع السبب فى زيادة عدد العمالة الصناعية فى صناعة مواد البناء إلى إنشاء بعض المصانع الخاصة بمواد البناء والحراريات فى المحافظة خاصة فى المنطقة الصناعية فى كوم أبو شيم(مركز طامية).

وقد جاءت الصناعات الكهربائية، والهندسية، وصناعة الغزل، والنسيج والصناعات الكيماوية، وصناعة الخشب، والمنتجات الخشبية، والصناعات المعدنية فى المراكز من الرابع إلى الثامن حيث بلغ عدد مصانعها على الترتيب: ١٣، ١٠، ٨، ٦، ٥ مصانع، ويعمل بهذه القطاعات على الترتيب: ٧٦، ١٢١٥، ١٠٨٦، ٨، و٧٦٩عاملاً.

٣- ارتفع عدد المصانع فى المحافظة عام ٢٠٠٤ إلى ١٩١مصنعاً يعمل بها ٢٢٤١٩عاملاً، ويلاحظ زيادة حجم الزيادة فى عدد المنشآت الصناعية فى المحافظة، ويرجع ذلك إلى الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى للمنطقة الصناعية

[1] استقلت جامعة الفيوم عن جامعة القاهرة فى شهر أغسطس عام ٢٠٠٥.

الجديدة بكوم أو شيم، والتى ضمت العديد من المصانع فى مختلف القطاعات الصناعية.

ثانياً: التوزيع الجغرافى للصناعة فى المحافظة

(أ) التوزيع الجغرافى العام للصناعة فى المحافظة عام ٢٠٠٤:

تعتبر صورة التوزيع الجغرافى لكافة فروع قطاعات الصناعات التحويلية بمحافظة الفيوم نتاج تفاعل مجموعة عوامل اشتركت معاً بنسب متباينة لرسم ملامح هذه الصورة، وتنحصر مهمة الجغرافى هنا فى تفسير صورة هذا التوزيع، وإذا أمكنه ملاحظة أنماط فى الصورة العامة للتوزيعات المكانية فإن عليه أن يرجع هذه الأنماط إلى العوامل المسببة لها لأن هذه الأنماط نتاج تفاعل عوامل متعددة[1].

ولدراسة التوزيع الجغرافى للصناعة فى المحافظة تمت دراسة التوزيع الجغرافى العام على مستوى مراكزها الادارية، ثم دراسة هذا التوزيع الجغرافى على مستوى القطاعات الصناعية، ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافى العام للصناعة فى المحافظة.

ويتضح من الجدول والشكلين (٣) ، (٤) ما يلى:-

١-احتل مركز طامية المركز الأول من حيث الأهمية النسبية للصناعة والترتيب العام للصناعات فى المحافظة، حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٤٧,٧%، فى حين بلغ نصيبها نحو ٣٠,٤% من جملة عدد المصانع، ٦٩,٥% من العمالة، و٤٣,١% من قيمة الاستثمارات فى المحافظة. ويرجع السبب فى تصدر مركز طامية باقى مراكز المحافظة إلى وفرة مقومات التوطن الصناعى بالمركز وعلى رأسها الموقع الجغرافى المتميز وخاصة منطقة كوم أوشيم والتى تقع على طريق القاهرة/ الفيوم الصحراوى حيث شبكة النقل الجيدة ، ووفرة المساحات الصحراوية التى ساعدت على إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة الوحيدة بالمحافظة.

---

[1] إبراهيم على عبد الهادى غانم: الصناعات التحويلية فى مدن الدلتا- دراسة جغرافية(رسالة دكتوراه) (غير منشورة)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥، ص٣٩.

جدول(٢) التوزيع الجغرافى العام للصناعة على مستوى مراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤ (*) (القيمة بالألف جنيه)

المتغير / القسم/المركز/المدينة	المصانع			العمال			الاستثمارات المنفذة			الأهمية النسبية للصناعة	
	العدد	% (**)	الرتبة	العدد	%	الرتبة	القيمة	%	الرتبة	%	الرتبة
مدينة الفيوم	٧٢	٣٧,٧	١	٢٩٩٥	١٣و٤	٢	٨٣٨٨	٤,١	٤	١٨,٤	٢
مركز الفيوم	٣٦	١٨,٩	١	١٤٥٧	٦,٥	٣	٦٦٤٧٩	٣,٢	٥	٩,٥	٤
مركز ايشواى	٤	٢	٣	٢١٩	١	٧	٢٧٢٧٩	١,٣	٦	١,٤	٧
مركز إطسا	٣	١,٦	٦	٥١٨	٢,٣	٥	٤٩٣٤٩٤	٢٣,٩	٢	٩,٣	٥
مركز سنورس	١٠	٥,٢	٧	٣٠٨	١,٤	٦	١١٦٢٩	٠,٦	٧	٢,٤	٦
مركز طامية	٥٨	٣٠,٤	٤	١٥٥٩٥	٦٩,٥	١	٦٨٩٢٢٩	٤٣,١	١	٤٧,٧	١
مركز يوسف الصديق	٨	٤,٢	٢	١٣٢٧	٥,٩	٤	٣٤٩٤٥٧	٢٣,٨	٣	١١,٣	٣
الإجمالى	١٩١	١٠٠	٥	٢٢٤١٩	١٠٠		١,٧٢١,٣٧٥	١٠٠	–	١٠٠	–

(*)تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على:

-الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠٠٤.

-محافظة الفيوم، مكتب خدمة المستثمرين، بينات غير منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٠.

(**) النسب المئوية من حساب الباحث.

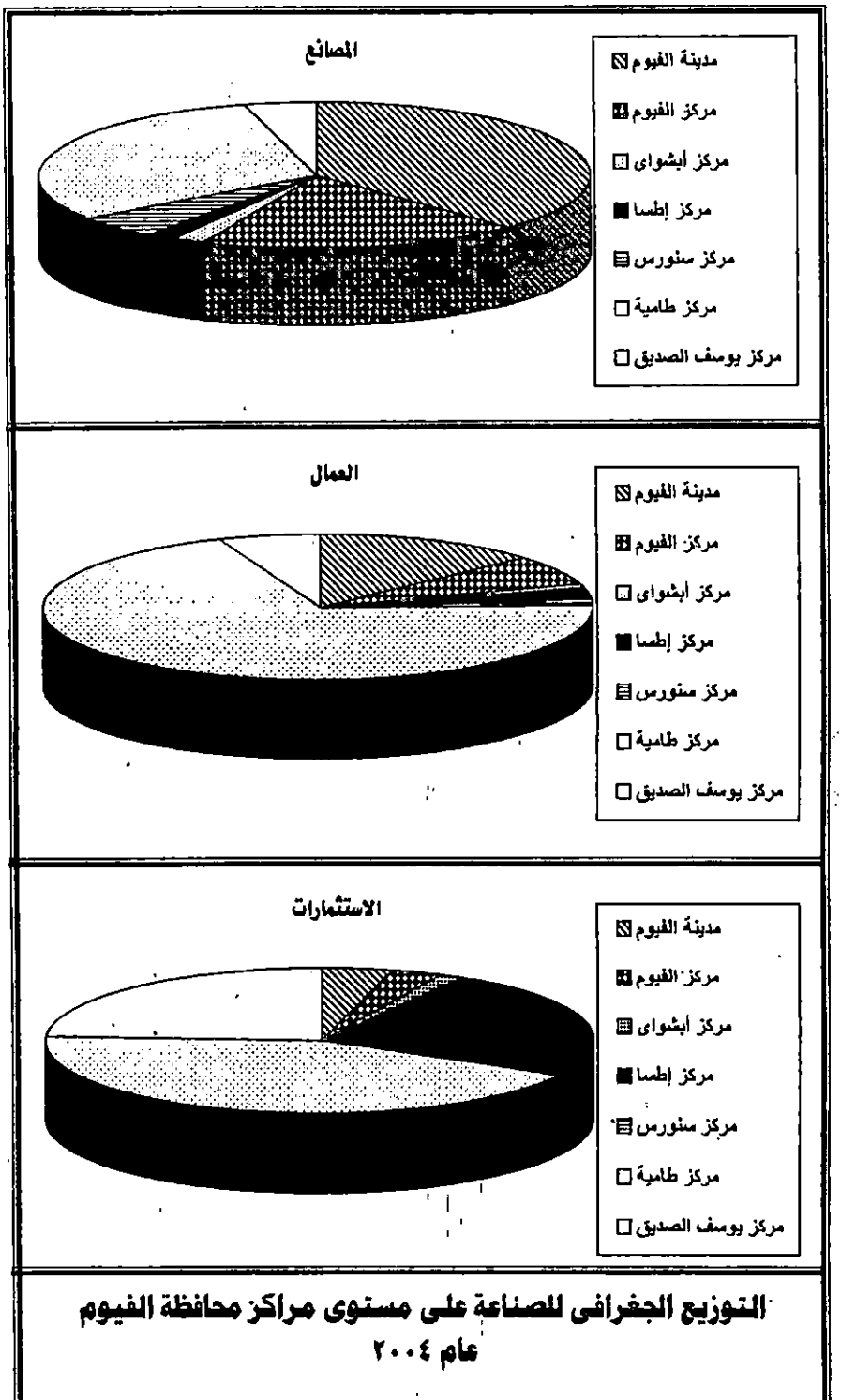

التوزيع الجغرافى للصناعة على مستوى مراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤

شكل (٢)

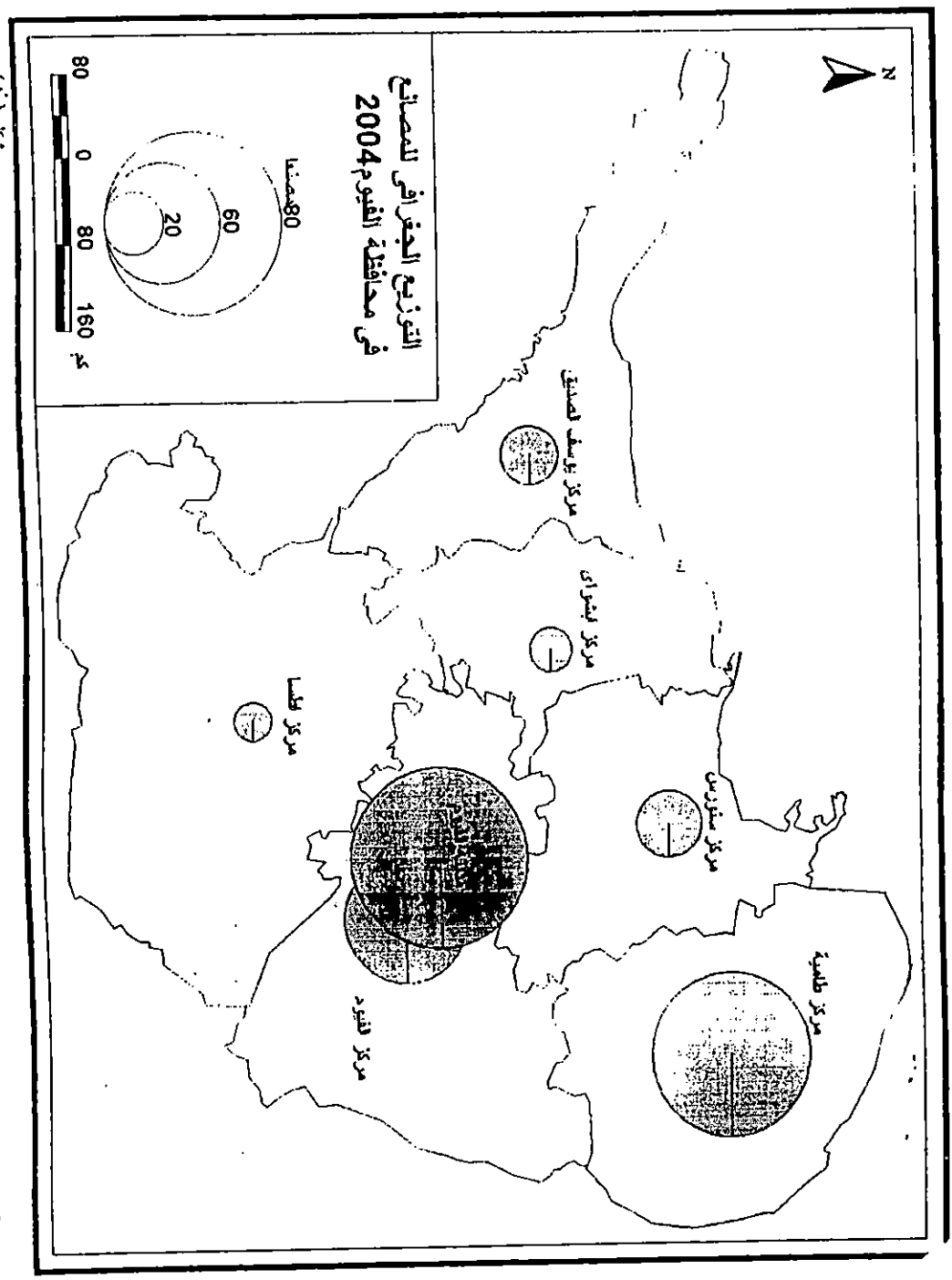
التوزيع الجغرافى للمصانع
فى محافظة الفيوم2004
مصنعا80
60
20
0
80
160
كم
N
مركز يوسف الصديق
مركز ابشواى
مركز سنورس
مركز طامية
مركز فيد
مركز طسا

شكل (٢)

٢- حققت مدينة الفيوم المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للصناعة والترتيب العام للصناعات فى المحافظة حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ١٨,٤%، فى حين حققت نحو ٣٧,٧% من جملة عدد المصانع، ١٣,٤% من العمالة، ٤,١% من قيمة الاستثمارات فى المحافظة. ويرجع السبب فى ذلك إلى الموقع الجغرافى المتوسط لمدينة الفيوم، فهى حاضرة المحافظة، التى تفضل الكثير من المصانع إقامة منشآتها بها، حيث السوق الكبيرة للاستهلاك، وارتفاع مستوى المعيشة.

٣- جاء مركز يوسف الصديق فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للصناعة والترتيب العام للصناعات فى المحافظة حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ١١,٣%، فى حين بلغ نصيبه نحو ٤,٢%، ٥,٩%، ٢٣,٨% من جملة عدد المصانع والعمالة وقيمة الاستثمارات بالمحافظة على الترتيب، ويرجع ذلك لتوطن مصنع من أكبر مصانع المحافظة بالمركز، وهو الشركة المصرية للأملاح والمعادن (إميسال).

٤- حققت مراكز الفيوم وأطسا وسنورس وأبشواى المراكز من الرابع وحتى السابع وذلك من حيث الأهمية النسبية والترتيب العام للصناعات فى المحافظة، حيث بلغت الأهمية النسبية للصناعة بها ٩,٥%، ٩,٣%، ٢,٤%، ١,٤% على الترتيب، ويرجع السبب فى تراجع هذه المراكز بين باقى مراكز المحافظة الصناعية إلى قلة عدد المصانع من ناحية، وقلة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة من ناحية أخرى.

ولبيان مدى وضع الصناعة على مستوى مراكز المحافظة تم استخدام معامل قوة الصناعة، ويهدف هذا المقياس إلى بيان قوة الصناعة فى هذه المراكز وبالتالى إبراز أهميتها وذلك حتى يمكن مقارنتها ببعضها البعض، وذلك للوقوف على مدلولاتها وتحديد خصائصها وتحديد النطاق الصناعى بها. ويوضح الجدول التالي معامل قوة الصناعة فى المحافظة.

جدول (٣) معامل قوة الصناعة حسب معايير عدد المصانع وعدد العمال وقيمة الاستثمارات على مستوى مراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤(*) (بالمليون جنيه)

قوة المعيار القسم/ المركز/المدينة	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات	معامل قوة الصناعة	الرتبة
مركز طامية	٢١٢,٥٧	٤٨٦,٩٣	٢٨٠,٢٨	٣٢٦,٥٩	١
مدينة الفيوم	٢٦٣,٨٧	٩٣,٥١	٣٤,٠٨	١٣٠,٤٩	٢
مركز إطسا	١٠,٩٩	١٦,١٨	٢٠٠,٦٨	٧٥,٩٥	٣
مركز يوسف الصديق	٢٩,٣٢	٤١,٤٣	١٤٢,١١	٧٠,٩٥	٤
مركز الفيوم	١٣١,٩٤	٤٥,٤٩	٢٧,٠٣	٦٨,١٥	٥
مركز سنورس	٣٦,٦٥	٩,٦٢	٤,٧٣	١٧	٦
مركز إبشواى	١٤,٦٦	٦,٨٤	١١,٠٩	١٠,٨٦	٧
الإجمالى	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	–

(*) تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٤).

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق والشكل (٥) الحقائق التالية:-

١-جاء مركز طامية فى المرتبة الأولى من حيث معامل قوة الصناعة الذى بلغ نحو ٣٢٦,٥٩ %، ويرجع السبب فى ذلك إلى وفرة مقومات التوطن الصناعى فى المركز وخاصة فى منطقة كوم أوشيم، حيث أقيمت منطقة صناعية جديدة، وأهم هذه المقومات التى تتمتع بها هذه المنطقة الموقع الجغرافى المتوسط بين:

(*) يتم حساب معامل قوة الصناعة فى أى منطقة على النحو التالى:

تحسب قوة المعيار المراد قياسه (المصانع مثلا) بتطبيق الصيغة التالية:

قوة عدد المصانع = عدد المصانع فى أي منطقة / إجمالى عدد ا لمصانع فى منطقة الدراسة × محدد القوة × ١٠٠

حيث محدد القوة = عدد أقسام منطقة الدراسة (وهى هنا سبع مراكز صناعية).

وبالمثل تطبق الصيغة السابقة على باقى المعايير قيد الدراسة وهى عدد العاملين والاستثمارات. وينبغى أن يكون إجمالى قوة المعيار الواحد قيد الدراسة فى مناطق البحث مساويا لناتج ١٠٠ × محدد القوة (عدد أقسام منطقة الدراسة وهى ٧ مراكز صناعية).

ثم يتم حساب معامل قوة الصناعة = المجموع الكلى لقوة المعايير قيد الدراسة فى المنطقة الواحدة / عدد هذه المعايير

وكلما زادت قوة معامل قوة الصناعة دل ذلك على توافر مقومات الإنتاج والعكس صحيح. ويدل انخفاض معامل قوة الصناعة فى جميع مناطق الدراسة على انتشار المنشآت الصناعية وعدم تركزها أو توطنها فى منطقة دون غيرها.

راجع محمد إبراهيم رمضان: المراكز الصناعية فى مصر (نظرة جغرافية حديثة)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٨، الإسكندرية ١٩٩٠، ص ص ٥١٧-٥١٨.

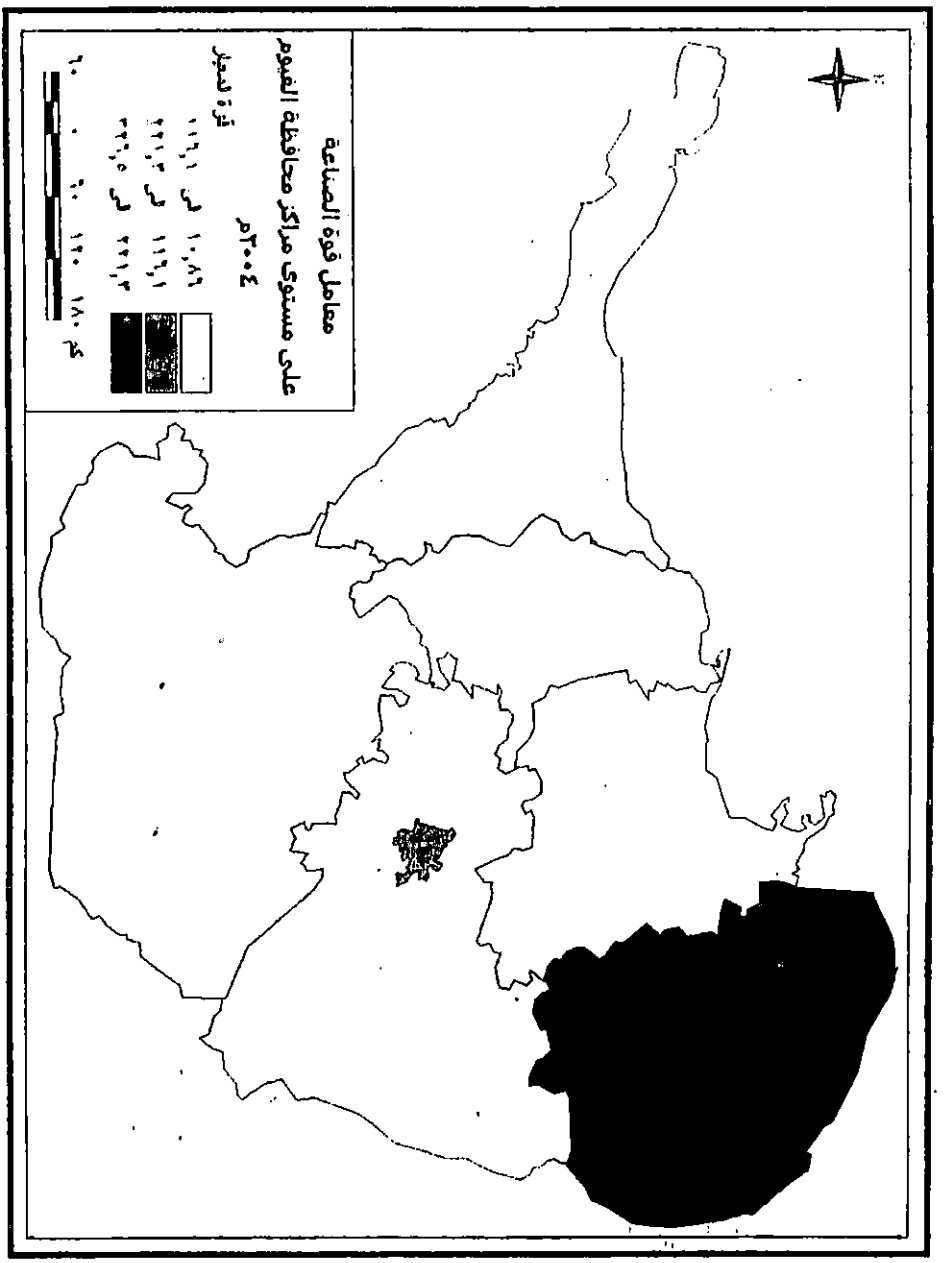
معامل قوة الصناعة
على مستوى مراكز محافظة الفيوم
٢٠٠٤م
قوة المعامل
١٠,٨٦ الى ١١٦,١
١١٦,١ الى ٢٢١,٣
٢٢١,٣ الى ٣٢٦,٥
٦٠ ٠ ٦٠ ١٢٠ ١٨٠ كم

شكل (٥)

محافظتى الفيوم والقاهرة الكبرى(خاصة الجيزة والقاهرة) حيث تقع المنطقة على طريق الفيوم القاهرة الصحراوى، وتبعد عن مدينة الفيوم بنحو ٣٠كيلو مترا فى حين تبعد عن مدينة الجيزة بنحو ٥٠كيلو مترا، فضلا عن توفر المساحات الصناعية لأن أرض المركز عبارة عن ظهير صحراوى لمحافظة الفيوم حيث تفضل معظم المنشآت الصناعية الكبيرة إقامة مصانعها بهذه المنطقة، بالإضافة إلى الحوافز الصناعية التى قدمتها الحكومة لجذب المستثمرين إلى تلك المنطقة الصناعية الجديدة، وعلى رأسها الإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات[١].

وقد بلغ عدد المصانع التى أقيمت فى المنطقة حتى نهاية عام ٢٠٠٤[٢] بنحو ٢٠٧مصنعا منها ٥٣مصنعاً بدأت الإنتاج، فى حين بلغ عدد المصانع تحت الإنشاء ١٥٤مصنعاً، ومن المتوقع بعد اكتمال هذه المصانع أن توفر المنطقة فرص عمل لنحو ١٦٠٦٠عاملاً.

كما بلغ عدد المصانع فى مركز طامية عام ٢٠٠٤نحو ٥٨ مصنعاً يعمل بها ١٥٥٩٥عاملاً باستثمارات منفذة قدرها ٦٨٩,٢مليون جنيه، أى بنسبة ٣٠,٤%، ٦٩,٥%، ٤٣,١% من إجمالى عدد المصانع وعدد العمال وقيمة الاستثمارات الصناعية فى المحافظة.

٢- جاءت مدينة الفيوم فى المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث معامل قوة الصناعة والذى بلغ ١٣٠,٤٩%، ويرجع ذلك إلى أن المدينة تعد السوق الرئيسية للاستهلاك فى المحافظة، حيث يفضل المستثمرون إقامة المصانع بها لتصريف منتجاتهم، كما أن توسط موقع المدينة مراكز المحافظة وقربها من محافظتى بنى سويف(٤٠كم) والجيزة(٨٠كم) كان أحد الأسباب الرئيسية لتوطن المنشآت الصناعية بها، كما فضلت بعض المصانع إقامة منشآتها بالمدينة وخاصة

---

[١] صدر قرار وزير المالية فيما يعرف بأسم قانون الضريبة على الدخل والخاص بإلغاء الإعفاءات الضريبية للمشروعات، حيث تم تخفيض الضريبة إلى ٢٠% بما يعادل (نصف الضريبة الحالية) كما تم تخفيض الجمارك وزيادة نسبة إهلاك المعدات، وقريبا سيتم إلغاء ضريبة المبيعات على الآلات الاستثمارية. وقد تم رفع حد الإعفاء إلى ٥ آلاف جنيه، وتتدرج الضريبة من ١٠% إلى ٢٠% طبقاً لثلاث شرائح. وهذا القانون يخلص الحكومة والمجتمع من تركة ثقيلة حملتها على كاهلها لمدة ٨٠ عاما وهى صدور عفو ضريبى في ٦١ ألف قضية منظورة أمام المحاكم بين الممولين والدولة

[٢] تبين من واقع الدراسة الميدانية التى أجراها الباحث عن المنطقة الصناعية فى كوم أوشيم أن عدد المصانع التى أقيمت بالمنطقة حتى ٢٦ أبريل عام ٢٠٠٥ قد بلغ نحو ٢١٦ مصنعا منها ٥٩ مصنعاً بدأت الإنتاج، في حين بلغ عدد المصانع تحت الإنشاء ١٥٧ مصنعاً، ومن المتوقع بعد اكتمال هذه المصانع أن توفر المنطقة فرص عمل لنحو ١٦١٥٤ عاملاً.

صناعة الملابس والأحذية والصناعات الغذائية وعلى رأسها صناعة المياه الغازية وصناعة منتجات الألبان، نظراً لأنها من الصناعات التى ترتبط ارتباط وثيقا بالسوق.

وقد بلغ عدد مصانع مدينة الفيوم عام ٢٠٠٤نحو ٧٢مصنعاً، عمل بها ٢٩٩٥عاملاً، كما بلغت استثماراتها المنفذة ٨٣,٨ مليون جنيه، وذلك فى العام نفسه بنسبة ٣٧,٧%،١٣,٤%، ٤,١% من جملة عدد المصانع وعدد العاملين وقيمة الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

٣- جاء مركز إطسا فى المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث معامل قوة الصناعة الذى بلغ ٧٥,٩٥%، ويرجع السبب فى ذلك إلى توطن مصنع شركة الفيوم لصناعة السكر فى قرية قصر الباسل التابعة للمركز وهو من المصانع الكبيرة على مستوى المحافظة.

وقد بلغ عدد مصانع مركز إطسا عام ٢٠٠٤نحو ٣مصانع عمل بها ٥١٨ عاملاً باستثمارات منفذة قدرها ٤٩٣,٥مليون جنيه، بنسبة ١,٦%، ٢,٣% و٢٣,٩% من جملة عدد المصانع وعدد العاملين وقيمة الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

٤- حقق مركز يوسف الصديق المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث معامل قوة الصناعة الذى بلغ ٧٠,٩٥%، ويرجع السبب فى ذلك إلى توطن مصنع الشركة المصرية للأملاح والمعادن(إميسال) بقرية شكشوك[١] التابعة للمركز، ويقع المصنع على الطرف الغربى لبحيرة قارون حيث يقوم باستخلاص الأملاح من البحيرة، وقد بدأ الإنتاج من هذه الملاحة عام ١٩٩٤.

وقد أقامت الحكومة هذا المصنع الضخم لاستغلال أملاح البحيرة وعلى رأسها كلوريد الصوديوم وكبريتات الصوديوم وأملاح الماغنسيوم على عدة مراحل، وذلك لتحسين اقتصادياتها وللحيلولة دون ارتفاع نسبة الملوحة فى البحيرة عما هى عليه أو تخفيضها وللمحافظة على البيئة وعلى رأسمال البحيرة وإنتاجها[٢].

---

[١] كان مصنع إميسال والواقع فى قرية شكشوك يتبع مركز إبشواى من قبل، ولكن بعد استحداث مركز يوسف الصديق فصلا عن مركز إبشواى أصبحت هذه القرية تتبعه وبالتالى أصبح مصنع شركة إميسال يقع فى دائرة نفوذه.

[٢] محمد محمود الديب: الصناعات الغذائية فى مصر، تحليل فى التنظيم المكانى والتركيب والأداء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٩، ص٤١٢.

وقد بلغ عدد المصانع فى مركز يوسف الصديق عام ٢٠٠٤ نحو ٨ مصانع عمل بها ١٣٢٧ عاملاً باستثمارات منفذة قدرها ٣٤٩,٥ مليون جنيه، بنسبة ٤,٢%، ٥,٩ %، ٢٣,٨% من جملة عدد المصانع وعدد العاملين وقيمة الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

٥- حققت مراكز الفيوم وسنورس وأبشواى المراكز من الخامس وحتى السابع من حيث معامل قوة الصناعة والذى بلغ ٦٨,١٥%، ١٧%، ١٠,٨٦% لهذه المراكز على الترتيب.

وتعد هذه المراكز اقل مراكز المحافظة تصنيعاً، نظراً لعدم توفر بعض مقومات التوطن الصناعى بها، كما أن هذه المنشآت الصناعية تتسم فى بعضها بصغر الحجم (مركز الفيوم، ومركز سنورس) وتقل فى البعض الآخر (مركز إبشواى).

وقد بلغ عدد المصانع فى مراكز الفيوم وسنورس وأبشواى نحو ٣٦ ، ١٠ ، ٤ مصانع، يعمل بها ١٤٥٧ ، ٣٠٨ ، ٢١٩ على الترتيب، وقد بلغت استثماراتها المنفذة نحو ٦٦٤,٨ ، ١١٦,٣ ،و ٢٧،٣ مليون جنيه على الترتيب أيضاً.

(ب) التوزيع القطاعى للصناعة فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤:

تنقسم الصناعات التحويلية فى المحافظة إلى ثمانية قطاعات هى:-

١-الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.
٢- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.
٣- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر والمنتجات الورقية.
٥- الصناعات الكيماوية والمطاطية والبلاستيكية والبترولية.
٦- الصناعات المعدنية.
٧- الصناعات الكهربائية والهندسية.
٨- صناعة مواد البناء والحراريات.

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى للصناعة فى محافظة الفيوم.

جدول (٤)

التوزيع القطاعي للصناعة على مستوى مراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤(*)

نوع الصناعة / القسم/المركز/المدينة	غذائية			غزل ونسيج وملابس			خشبية			ورقية			كيماوية		
	مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات
مدينة الفيوم	٣٦	٨٧٤	٤٥٢٨٩	٣	١٩٥٩	٣٦٦٠١	٢	٨	٣٥	١٦	١٠٢	١٢٣٦	٢	٧	١٦٩
مركز الفيوم	٨	١٣٣	١٩٩٨١	٦	٩٨٤	٤٥٧٣	٤	٢٠	٥٢	٦	٢٥	٧٢٨	٣	٤٧	٢٤٢٧
مركز إبشواى	٢	٢١٠	٢٧٠٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٩	٢٥٤
مركز إطسا	٣	٥١٨	٤٩٣٤٩٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مركز سنورس	٣	١٧٥	٥١٧٠	١	١٢	٢٤٠	–	–	–	١	٢	٢٧	–	–	–
مركز طامية	١٤	٤١٨٨	١٧٩٧٠٠	٣	٢٩٠	٤٠٠٠	٢	٥٧٥	١٩٢٥٥	–	–	–	١٦	٢٣٦٤	٩٣٧٩٣
مركز يوسف الصديق	١	٦٠٨	٧٦٢٥٠	١	١٥	٩٤٣٢	–	–	–	–	–	–	٣	٣٦	٢٠١٢٢٠
الإجمالي	٦٧	٦٧٠٦	٨٤٦٩٠٩	١٤	٣٢٦٠	٥٤٨٤٦	٨	٦٠٣	١٩٣٣٢	٢٣	١٢٩	١٩٩١	٢٦	٢٤٦٣	٢٩٧٨٦٣

(*) تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على المصادر التالية:

١- الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة، القاهرة عام ٢٠٠٤.

٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نشرة المعلومات، العدد ١٦٢ الفيوم، فبراير ٢٠٠٤، ص ص٩

٣- مكتب خدمة المستثمرين بديوان عام محافظة الفيوم، بيانات غير منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٠.

٤- الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية بديوان عام محافظة الفيوم، بيانات غير منشور، الفيوم ٢٠٠٤.

٥- الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث.

تابع جدول (٤)

مواد بناء وحراريات			معدنية			هندسية وكهربائية			الإجمالي		
مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات	مصانع	عمال	استثمارات
٦	٢٣	١٧٤	–	–	–	٧	٢٢	٣١٤	٧٢	٢٩٩٥	٨٣٨٠٨
٤٠	١٨٦	٣٢١٤٨	١	١٦	٥٩٤٩	٤	٤٦	٦٢١	٣٦	١٤٥٧	٦٦٤٧٩
–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٢١٩	٢٧٢٧٩
–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	٥١٨٠	٤٩٣٤٩٤
–	١١١	٦٠٣٤	–	–	–	٢	٨	١٥٨	١٠	٣٠٨	١١٦٢٩
١١	٥٠٨٠	٣٢١١٨١	١١	٢١١١	٥٨٥٢٣	١	٩٨٧	١٢٧٧٠	٥٨	١٥٥٩٥	٦٨٩,٢٢٩
١	٥٨٠	٥٨٠٠١	١	١٠	١٣٣٢	١	٧٨	٣٢٢٢	٨	١٣٢٧	٣٤٩,٤٥٧
٢٥	٥٩٨٠	٤١٧٥٤٥	١٣	٢١٣٧	٦٥٨٠٤	١٥	١١٤١	١٧٠٨٥	١٩١	٢٢٤١٩	١,٧٢١,٣٧٥

جدول(٥) التوزيع القطاعي للصناعة في محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤م(بالمليون جنيه)

المتغير / نوع الصناعة	المصانع			العمال			الاستثمارات المنفذة			الأهمية النسبية للصناعة (***)	
	العدد	% (**)	الرتبة	العدد	%	الرتبة	القيمة	%	الرتبة	%	الرتبة
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٦٧	٣٥,١	١	٦٧٠٦	٢٩,٩	١	٨٤٦٩٠٩	٤٩,٢	١	٣٨	١
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.	١٤	٧,٣	٦	٣٢٦٠	١٤,٥	٣	٥٤٨٤٦	٣,٢	٥	٨,٣	٤
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٨	٤,١	٨	٦٠٣	٢,٧	٧	١٩٣٣٢	١,١	٦	٢,٦	٨
صناعة الورق والمنتجات الورقية	٢٣	١٢,١	٤	١٢٩	٠,٦	٨	١٩٩١	٠,١	٨	٤,٣	٧
الصناعات الكيماوية والمطاطية والبلاستيك	٢٦	١٣,٦	٢	٢٤٦٣	١١	٤	٢٩٧٨٦٣	١٧,٣	٣	١٤	٣
الصناعات المعدنية	١٣	٦,٨	٧	٢١٣٧	٩,٥	٥	٦٥٨٠٤	٣,٨	٤	٦,٧	٥
الصناعات الهندسية والكهربائية	١٥	٧,٩	٥	١١٤١	٥,١	٦	١٧٠٨٥	١	٧	٤,٧	٦
صناعة مواد البناء والحراريات	٢٥	١٣,١	٣	٥٩٨٠	٢٦,٧	٢	٣٤٩٤٥٧	٢٤,٣	٢	٢١,٤	٢
الإجمالي	١٩١	١٠٠	-	٢٢٤١٩	١٠٠	-	١,٧٢١,٣٧٥	١٠٠	-	١٠٠	

(*) تم تجميع بيانات الجدول اعتماداً على:-

- الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٤.
- محافظة الفيوم، مكتب خدمة المستثمرين، بيانات غير منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٠.
- محافظة الفيوم، إدارة التنمية المحلية، بيانات غير منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٥.
- الإدارة العامة لمركز مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار: نشرة المعلومات، العدد ١٦٢، الفيوم فبراير ٢٠٠٤ص ص ١-٦.
- محافظة الفيوم، مديرية القوة العاملة بالفيوم، بيانات غير منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١١.
- (**) النسب المئوية من حساب الباحث.
- (***) تم حساب معامل الأهمية النسبية للصناعة عن طريق المعادلة الآتية: الأهمية النسبية للصناعة = الأهمية النسبية لعدد المصانع.

الأهمية النسبية لعدد العمال + الأهمية النسبية للاستثمارات

٣ (جملة عدد المتغيرات)

وسوف نتناول دراسة القطاعات الصناعية المختلفة كل على حده. وفيما يلى دراسة لهذه القطاعات والتى يوضحها الجدولان(٤)، (٥) والشكل(٦):-

١-الصناعات الغذائية:

جاءت الصناعات الغذائية فى المركز الأول بين الصناعات فى المحافظة، حيث بلغ عدد مصانعها عام ٢٠٠٤نحو ٦٧مصنعاً يمثلون ٣٥,١% من إجمالي

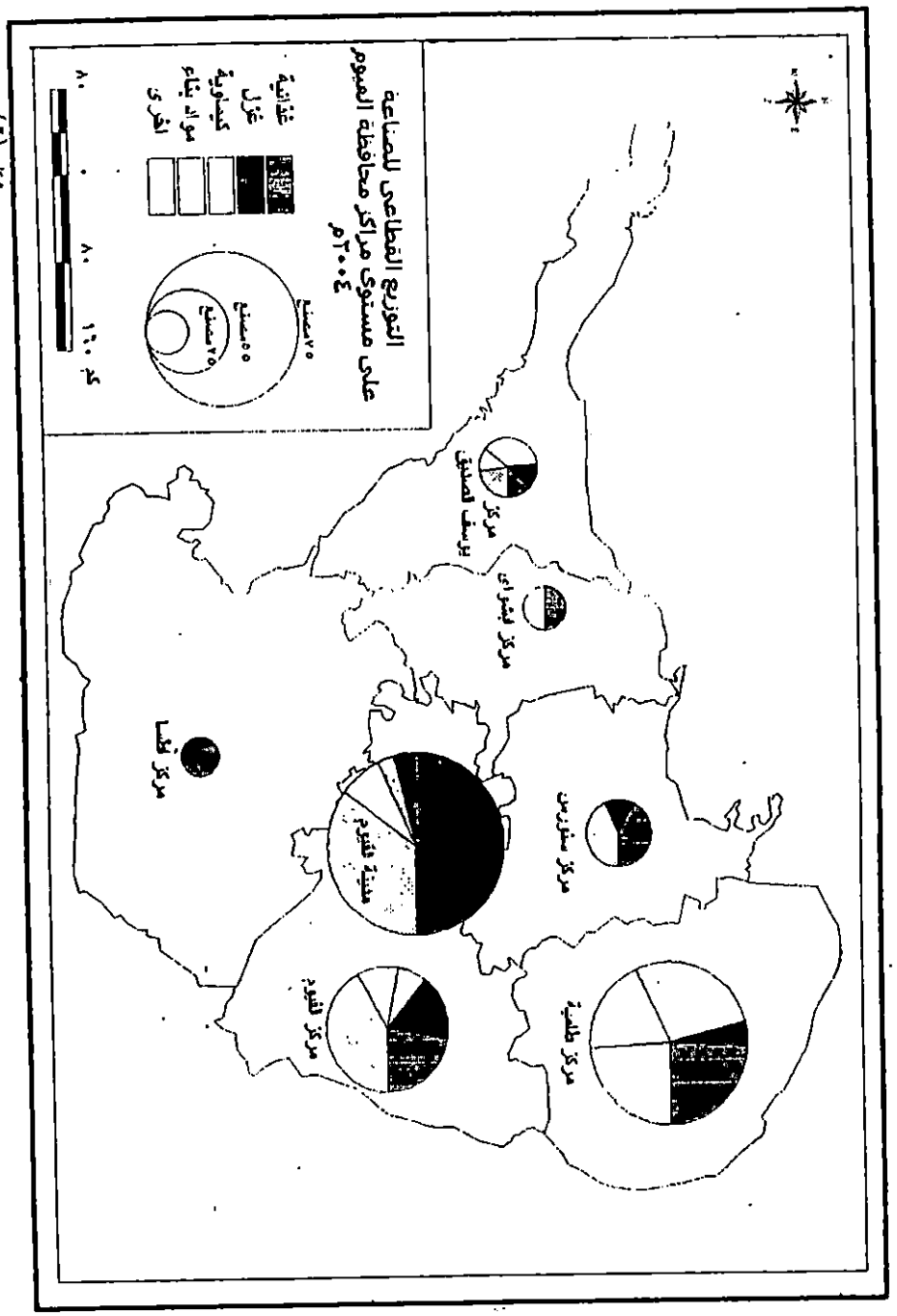
التوزيع القطاعى للصناعة
على مستوى مراكز محافظة الفيوم
٢٠٠٤م
٧٥ مصنع
٥٠ مصنع
٢٥ مصنع
غذائية
غزل
كيماوية
مواد بناء
أخرى
٨٠ ٠ ٨٠ ١٦٠ كم
مركز يوسف الصديق
مركز إبشواى
مركز نطا
مدينة فيوم
مركز سنورس
مركز فيوم
مركز طامية

شكل (٦)

المصانع بالمحافظة يعمل بها ٦٧٠٦عامل، تمثل ٢٩,٩% من إجمالي العمالة بالمحافظة، وقد بلغت قيمة استثماراتها نحو ٨٤٦,٩ مليون جنيه، أى نحو ٤٩,٢% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

وتتوزع الصناعات الغذائية فى جميع مراكز المحافظة، ولكنها تتركز بصورة خاصة فى مدينة الفيوم ومركزى طامية والفيوم، ويرجع السبب فى انتشار الصناعات الغذائية بالمحافظة إلى كثرة منشآتها، كما أن معظم منشآتها صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم، ولعدم حاجة هذه الصناعات إلى رؤوس أموال كبيرة

وتضم الصناعات الغذائية فى المحافظة العديد من الصناعات مثل حفظ الأغذية وتعليب الخضر والفاكهة، صناعة الألبان ومنتجاتها، صناعة المياه الغازية والمشروبات، صناعة السكر، صناعة الثلج والتبريد، طحن الحبوب، ضرب الأرز، صناعة ملح الطعام، تقطير النباتات الطبية والعطرية، وصناعة العلف.

ومن أهم الصناعات الغذائية فى المحافظة صناعة الزيوت، حيث قامت شركة بايونير الأمريكية، بإنشاء مصنع إنتاج الزيت من بذرة عباد الشمس الزيتى، فى كوم أوشيم (مركز طامية) وذلك لأن الفيوم أكثر محافظات الجمهورية إنتاجاً لبذرة عباد الشمس الزيتى، كما أنها (موقع متوسط بين الوجهين القبلى والبحرى)، فضلا عن توفر ذات

العمالة الرخيصة، والقرب من القاهرة (٧٠كم) السوق الاستهلاكية الكبيرة. وقد أنشئ المصنع فى عام ١٩٩١، و بدأ الإنتاج فى عام ١٩٩٣، ويقع على مساحة ٣٢ فداناً، وقد تأسست الشركة برأس مال قدره ٢٠ مليون جنيه، أسهمت فيها شركة بايونير الأمريكية بنسبة ٨٠%، بينما ساهمت هيئة التمويل الدولية بنسبة ١٠%، فى حين ساهمت مصر بنسبة ١٠%. وفى عام ١٩٩٤ طلبت الشركة تصفية حسابها مع الجانب المصرى، فقامت البنوك المصرية بشراء حصة الشركة، ثم طرحت أسهم الشركة للبيع، وتغير اسمها، فأصبح يعرف بأسم "شركة سيلا لإنتاج الزيوت الغذائية" Sila Edible oil company (SAE)[1]. وقد بلغ

[1] وفيق محمد جمال الدين: إنتاج عباد الشمس الزيتى فى محافظة الفيوم، دراسة تحليلية فى جغرافية الزراعة، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية،، العدد ٣١، الجزء الأول، القاهرة ١٩٩٨، ص ص٤٠١-٤٠٢.

رأس مال الشركة المصدر نحو ١٢٠مليون جنيه، فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية نحو ١٥٠مليون جنيه[١].

وتتخصص الشركة فى إنتاج الزيوت الغذائية والكسب الحيوانى وتتمثل الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصنع فى استقبال وعصر واستخلاص ٧٠ ألف طن بذرة، وتكرير ٣٠ ألف طن زيوت وتعبئة ١٢٥ألف طن زيوت سنويا[٢]. وقد بلغ عدد العمالة بالشركة نحو ٢٣٠عاملاً، يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ١,١٩٠,٠٠٠جنيه، وقد قدرت مبيعات الشركة السنوية بنحو ٣٨مليون جنيه[٣].

ومن الصناعات الغذائية المهمة فى المحافظة صناعة العلف حيث ترتبط بمشروعات تسمين الماشية وتربية الدواجن، ويوجد بالمحافظة أربعة مصانع للعلف تبلغ استثمارات المنفذة ٦,٢مليون جنيه، ويعمل بها ١٥٣عاملاً، وأهم هذه المصانع:-

- شركة أعلاف الفيوم وهى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١يقع مصنعها فى قرية جرفس (مركز سنورس)، على مساحة ٦ أفدنة تقريبا. وقد أنشئ المصنع عام ١٩٨٠، و بدأ الإنتاج عام ١٩٨٦، وبلغت الاستثمارات المنفذة للمصنع نحو ٣,٦مليون جنيه، ويعمل بالمصنع ١٠٧عامل، ويقوم المصنع بإنتاج وتصنيع الأعلاف الجافة والخضراء للماشية، وتصل الطاقة الإنتاجية القصوى له ٢٠ألف طن سنوياً، بينما بلغت الطاقة الفعلية نحو ١٥ ألف طن وذلك عام ٢٠٠٤.
- شركة مصر هولندا للتصنيع الزراعى والأعلاف (ايماكو)؛ وهى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، ويقع مصنعها فى قرية كحك بحرى (مركز إبشواى) على مساحة ٨٠٠٠ مترا مربعا. وقد أنشئ عام ١٩٩٧، وبدأ الإنتاج عام ١٩٩٨، وبلغت التكاليف الاستثمارية للمصنع ٢ مليون جنيه، بينما بلغت الاستثمارات المنفذة مليون جنيه. ويعمل

---

(١) وقد وزع رأس المال بين المساهمين على النحو التالى: البنك الأهلى ٣٩,٥٤%، شركة كايمان ١١,٤٦%، شركة شامبيون تريد ٢٢,٥٦%، شركة اميرى تريد انترناشيونال ١١,١٣%، السيدة شرين على والى ٥%، ومساهمون آخرون ٠,٣١%.

(٢) بيانات مستقاة من خلال مقابلة لواء أ.ح. كيميائى/ محمد عبد الفتاح الأطرش مدير عام شركة سيلا للزيوت الغذائية.

(٣) الإدارة العام للإنتاج والشئون الاقتصادية بمحافظة الفيوم، إدارة الشئون الاقتصادية: دليل الشركات الاستثمارية بالمحافظة، الفيوم يناير ٢٠٠٢.

بالمصنع ٣٠عاملاً يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ١٢١,٤ ألف جنيه، وبلغ إنتاجه نحو ١٤٤٠٠طن عام ٢٠٠٤.

- مصنع علف الدواجن الآلي، ويتبع مشروع الدواجن التكاملى بقرية العزب (مركز الفيوم) وتصل الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصنع نحو ١٣٩٢,٨ طن/السنة، ويعمل به ٢٧عاملاً.

ومن الصناعات الغذائية فى المحافظة صناعة طحن الحبوب وضرب الأرز، حيث يوجد بالمحافظة ستة مطاحن[١] منها مطحن تحت الإنشاء[٢] فضلا عن مضرب للأرز[٣].

كما تعد صناعة ملح الطعام من أهم الصناعات الغذائية بالمحافظة، وقد ساعد على توطن هذه الصناعة فى المحافظة وجود بحيرة قارون وهى بحيرة مغزلية الشكل تقع فى شمال غرب المحافظة، وتبلغ مساحتها ٢١٥كم٢، ويصل طولها إلى ٤٥كم، ويتراوح عرضها ما بين خمسة وعشرة كيلو مترات، ولا يزيد عمقها على سبعة أمتار، ويقع سطحها عند منسوب ٤٥متراً تحت مستوى سطح البحر[٤].

وتتراوح ملوحة مياه البحيرة بين ٣٤٠-٣٨٠ ألف جزء فى المليون، وتزود بمعدل ثابت تقريباً بكميات الأملاح التى ترد إليها مذابة فى مياه الصرف الزراعى

---

[١] أهم المطاحن بالمحافظة والتى تتبع شركة مصر الوسطى والتى بدورها تتبع الشركة القابضة للصناعات الغذائية هى:-

المطحن	نوعه	الإنتاج الفعلى	القدرة النمطية (طن/يوم)	المركز	القطاع	الإنتاج
بوهلر الجديد	سلندرات	١٠٨٠٠٠	٢٠٠	الفيوم	عام	٨٢% بلدى -٧٢%فاخر مطور
السلندرات (بوهلر القديم)	سلندرات	٧٢٠٠٠	٨٠	الفيوم	عام	٧٢% ألمانى وطور -بوهلر
ياكمو	حجارة	٢٧٠٠٠	١٠٠	الفيوم	عام	٨٢% -٩٧% حجارة ولم يطور وتوقف
إيشواى	حجارة	٥٤٠٠٠	١٥٠	إيشواى	عام	٨٢% لم يطور
إطسا	حجارة	٥٠٧٦٠	١٤١	إطسا	خاص	٨٢% تم تطويره قطاع خاص

[٢] وهو مطحن خاص يمتلكه السيد/محمد عبد الجليل ويقع فى المنطقة الصناعية بكوم أوشيم وهو من نوع السلندرات وينتج دقيق ٧٢%.

راجع: وزارة التموين والتجارة الداخلية، إدارة شئون المطاحن، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠٠٢.

[٣] يعرف باسم مضرب الفيوم الحديث، وهو يتبع شركة مضارب الشرقية، وتصل الطاقة الإنتاجية له نحو ٣ طن/الساعة، ونحو ٧٥ طن/اليوم، بينما بلغ الإنتاج الفعلى السنوى للمضرب نحو ٩٠٠٠ طن، وقد بلغ عدد العاملين به ١١٨ عاملاً.

[٤] حسام الدين جاد الرب: التنمية السياحية فى محافظة الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٤.

الوارد إليها[١] وتصل كمية المياه المختزنة بالبحيرة حاليا حوالى ١٢٥٠ مليون متر مكعب.

ويقدر ما يرد للبحيرة سنوياً من أملاح تحملها إليها مياه الصرف الزراعى حسب بيانات وزارة الأشغال العامة والموارد المائية حوالى ٥٠٠ ألف طن تحملها كمية من المياه تقدر بحوالى ٣٥٠ مليون متر مكعب.

وقد أقيمت على ساحل البحيرة ملاحة تمتلكها الشركة المصرية للأملاح والمعادن (إميسال)، وهى شركة مساهمة مصرية(٢)يبلغ رأسمالها المصدر ٧٦,٢٥ مليون جنيه، فى حين بلغ إجمالى التكاليف الاستثمارية ٢٥٠ مليون جنيه، وقد أنشئت عام ١٩٨٤، وبدأت الإنتاج فى أكتوبر ١٩٩٢، وتقع الملاحة على الساحل الغربى لبحيرة قارون على مساحة ٥كم أى ١١٩٠ فدانا، ويعمل بالملاحة ٦٠٨ عاملا، وقد أقيمت المنشآت الصناعية والخدمية والمستعمرة السكنية للعاملين على مساحة ١٩٠ فدان، هذا بالإضافة إلى ١٠٠٠ فدان أخرى من المسطحات المائية يستعان بها فى تركيز السائل الملحى المستخلص من البحيرة.

وقد تم تنفيذ مشروع استخلاص الأملاح من بحيرة قارون على ثلاث مراحل رئيسية متوالية ومتتابعة على النحو التالى[٣]:

- استخلاص أملاح كبريتات الصوديوم اللامائية (Na_2So_4) بطاقة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن/سنويا.
- استخلاص كلوريد الصوديوم($NaCl_2$) بطاقة إنتاجية قدرها ٢٠٠ألف طن/سنوياً للصناعة والغذاء الآدمى.
- استخلاص كبريتات الماغنسيوم($MgSo_4$) بطاقة إنتاجية قدرها ٢٠ألف طن/سنوياً.

مع إمكانية استخلاص أية أملاح أخرى يمكن الاستفادة منها اقتصاديا، ويعتمد مشروع إنتاج الأملاح من بحيرة قارون على استغلال الطاقة الشمسية لتحضير وتجهيز المواد الخام الرئيسية، وهى المحلول المركز لاستخلاص الأملاح علاوة

---

[١] احمد عاطف دردير: بحيرة قارون ووظيفتها ومقترحات حمايتها، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير بحيرة قارون، الفيوم- شكشوك، الثلاثاء الموافق ١٢/١٠/١٩٩٩، ص٢.

[٢] المساهمون ونسبة مساهمتهم كانت على النحو التالى: البنك الأهلى المصرى ٢٧,٥%، بنك الإسكندرية ٢٢,٣%، بنك الاستثمار القومى ١٧%، شركة النصر للملاحات ١٣%، الشركة المصرية لإعادة التأمين ٨,٢%، بنك التنمية الصناعية المصرى ٧%، وصندوق الخدمات بمحافظة الفيوم ٥%.

[٣] المرجع السابق، ص٦.

على الطاقة الصناعية أو التجهيز الصناعي، حيث يستخدم الضغط فى أوانى مفرغة Vaccum evaporation اعتماداً على الكهرباء. ونظراً لأن المحلول الملحى المغذى للمتحجرات المبلورة فى بحيرة قارون مشبع، ويحتوى على ما يتراوح بين ٢٥-٢٦% كلوريد صوديوم فإن الأمر يتطلب تبخير ٣ أطنان مياه لكل طن ملح يتم إنتاجه، أى أن نسبة الفقد تبلغ نحو ٦٦%-٧٥% من وزن المادة الداخلة فى التصنيع، وهذه النسبة العالية من الفقد تحتم أن تتوطن الملاحة بجوار مصدر المياه المالحة تجنباً لتكلفة النقل لو نقلت لمسافات طويلة. ويحتاج إنتاج طن الملح من بحيرة قارون إلى ٣ أطنان بخار تنتج عن تبخير ٩ أطنان مياه بواسطة مليون سعر حرارى، وتحصل ملاحة قارون على الكهرباء من أقرب شبكة من المصنع على بعد ٣ كم. وقامت وزارة الكهرباء بمد خطوط الطاقة إلى الموقع، كما أنشأت محطة التحويل اللازمة[١].

كما تعد صناعة السكر من الصناعات الغذائية المهمة فى المحافظة، حيث يوجد فى مصر بوجه عام محصولان زراعيان لإنتاج السكر هما قصب السكر، وبنجر السكر، والأول هو الأقدم ، ويتوقع أن تكون هناك منافسة بينهما، وعلى الأول أن يدافع عن وجوده أمام المحصول الأحدث وهو البنجر، وقد بدأت زراعة بنجر السكر فى مصر حديثاً. إذ بدأت بتجارب على نطاق محدود فى مناطق الاستصلاح، فثبت منها نجاح زراعته كمحصول شتوى، بدأت زراعته أولاً فى شمال الدلتا (محافظتى كفر الشيخ، والدقهلية) واعتبر أحد المحاصيل الشتوية بهاتين المحافظتين منذ عام ١٩٨٣[٢].

وقد أثبتت الدراسات نجاح زراعة البنجر بمحافظة الفيوم من حيث الإنتاج ونسبة تركيز السكر عن المحافظات التى تتركز فيها زراعة البنجر. لذلك فقد أقيم مصنع للسكر بالمحافظة تحت اسم شركة الفيوم للسكر، وهى شركة مساهمة مصرية[٣]بقرية قصر الباسل (مركز إطسا) عام ١٩٩٧ على مساحة ٤٠٠ فدان،

---

[١] محمد محمود الديب، الصناعات الغذائية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

[٢] محمد احمد مرعى: إقليم بنجر السكر فى شمال الدلتا دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثانية والعشرون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩٦، ص١٠٩.

[٣] المساهمون ونسبة المساهمة كانت على النحو التالى:

-شركة الدلتا للسكر ٢١,٩% - عادل حسن مصطفى ١,٢%

-الهيئة العربية للاستثمار والاتحاد الزراعى ٢٥%. - شركة عبد العزيز محمد عبد الله الجميع١,٦%

-البنك الأهلى المصرى ٧,٠٢% - حمدى عبد العزيز ونيس ٠,٨%.

ولكنه بدأ الإنتاج فى شهر مارس عام ٢٠٠٢م، وقد بلغ رأس المال المصدر نحو ٢٥٠ مليون جنيه، بينما بلغت التكاليف الاستثمارية نحو ٥٣٨ مليون جنيه، وتصل الطاقة الإنتاجية القصوى للمصنع الى١٢٠ ألف طن سكر أبيض من البنجر كمنتج أساسى، فضلا عن المولاس ولب البنجر (كعلف كمنتج ثانوى).

٢- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود:-

تحتل صناعة الغزل والنسيج المركز الخامس بين الصناعات فى المحافظة، حيث تضم صناعة الغزل والنسيج نحو ١٤مصنعا تمثل ٧,٣% من إجمالى مصانع المحافظة، ويعمل بهذا القطاع ٣٢٦٠عاملاً يمثلون ١٤,٥% من إجمالى العمالة بالمحافظة. كما بلغت قيمة استثماراتها ٥٤,٨مليون جنيه، أى نحو ٣,٢% من إجمالى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

وأهم الصناعات التى تضمها صناعة الغزل والنسيج فى المحافظة صناعة غزل ونسج القطن، صناعة تبييض وصباغة الخيوط، صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات الأخرى من الأقمشة والتريكو، وصناعة دباغة الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية. ومن أهم مصانع الغزل والنسيج فى المحافظة.

- مصنع غزل الفيوم وهو يقع بمدينة الفيوم على طريق الفيوم/بنى سويف، وقد أنشىء عام ١٩٦٤ وهو يتبع شركة مصر الوسطى للغزل والنسيج، ويتخصص فى إنتاج خيوط وغزل القطن وأهمها غزل خيط (١/٢٤، ١/٣٠، ٢/٢٤) ويبلغ الإنتاج الفعلى للمصنع نحو ٣٨٤٨ طن / السنة، بمعدل يتراوح بين ٧,٥-٨,٥ طن/ يوميا، ويتراوح سعر الطن بين ١٤,٥-١٥ ألف جنيه[1] ويعمل بالمصنع (١٩٥٠) عاملاً يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ٤,٨ مليون جنيه.
- شركة مصر لحليج الأقطان، ويقع محلج هذه الشركة بمدينة الفيوم، وتبلغ طاقته الإنتاجية ١٥٠ ألف قنطار/سنويا، فى حين بلغت الطاقة الفعلية إلى نحو

-بنك الاستثمار القومى ٧,٠٢%.
-بنك الإسكندرية ٧,٠٢%.
٧,٠٢%.
-بنك القاهرة ٧,٠٢%.
-شركة التجارى الدولى ٣,٢%.
- مجلس المحاصيل السكرية ٠,٨%.
-الشركة المصرية لإعادة التأمين
-البنك الأهلى سوستيه جنرال ٨%.
-توفيق بياوى منصور ٢,٤%.

(١) بيانات مستقاة من خلال مقابلة المهندس/ عماد الدين عبد المقصود السيد مدير عام مصنع غزل الفيوم وذلك اثناء الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث للمصنع.

٦٨٣٧٥ قنطار وذلك فى عام ٢٠٠٣، ويعمل بالمحلج ٤٧ عاملاً يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ٦٢٧,٦ ألف جنيه.

- الشركة العربية للتجارة وحليج الأقطان، ويقع محلج هذه الشركة بقرية هوارة المقطع(مركز الفيوم) وتصل الطاقة الإنتاجية للمحلج ١٠٠ألف قنطار، فى حين بلغت الطاقة الفعلية ٤١٣٥٩,٤قنطار فى عام ٢٠٠٣، ويعمل بالمحلج ٣٣عاملاً يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ١٥٧,٦ ألف جنيه.
- محلج شركة مصر لحليج الأقطان ويقع بمدينة طامية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية له ١٢٠ألف قنطار، فى حين تبلغ الطاقة الفعلية له نحو ٢٠٤٢٠قنطار عام ٢٠٠٣، ويعمل بالمحلج ٨٥ عاملاً يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ٣٧٢ألف جنيه.

٣- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية:-

تحتل صناعة الخشب مركزاً متأخراً بين صناعات المحافظة حيث جاءت في المركز السادس بين هذه الصناعات. ويعمل بهذه الصناعة ٨ مصانع تمثل ٤,٢% من إجمالى المصانع بالمحافظة، يعمل بها ٦٠٣عاملاً يمثلون نحو ٢,٧% من إجمالى العمالة بالمحافظة، كما بلغت قيمة استثماراتها المنفذة نحو ١٩,٣مليون جنيه أى نحو ١,١٠% من إجمالى الاستثمارات اصناعية بالمحافظة.

٤- صناعة الورق والمنتجات الورقية :-

تحتل صناعة الورق ومنتجاته المركز الثامن والأخير بين صناعات المحافظة، حيث بلغ عدد مصانعها فى المحافظة ٢٣مصنعاً تمثل ١٢% من إجمالى المصانع بالمحافظة، ويعمل بها ١٢٩عاملاً يمثلون نحو ٠,٦% من إجمالى العمالة بالمحافظة، كما بلغت قيمة استثماراتها المنفذة نحو ما يقرب من ٢مليون جنيه، أى نحو ٠,١% من إجمالى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

٥- الصناعات الكيماوية:-

حققت الصناعات الكيماوية المركز الثالث بين صناعات المحافظة. ويضم قطاع الصناعات الكيماوية ٢٦مصنعاً تمثل ١٣,٦% من إجمالى المصانع بالمحافظة، ويعمل بها ٢٤٦٣عاملاً يمثلون نحو ١١% من إجمالى العمالة بالمحافظة، كما بلغت قيمة استثماراتها المنفذة نحو ٢٩٧,٩مليون جنيه، أى نحو ١٧,٣% من إجمالى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

٦- صناعة مواد البناء والحراريات:-

جاءت صناعة مواد البناء والحراريات فى المركز الثانى بين الصناعات فى المحافظة، حيث بلغ عدد مصانعها نحو ٢٥مصنعاً تمثل ١٣,١% من إجمالى المصانع بالمحافظة، ويعمل بها ٥٩٨٠عاملاً يمثلون نحو ٢٦,٧% من إجمالى العمالة بالمحافظة، كما بلغت قيمة استثماراتها المنفذة نحو ٤١٧,٥مليون جنيه، أى نحو ٢٤,٣% من إجمالى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة. ومن أهم مصانع مواد البناء بالمحافظة، المصنع المعروف باسم مجموعة سيراميك الفراعنة(الفراعنة جروب) والذى يقع فى المنطقة الصناعية فى كوم أوشيم، ويبعد المصنع عن مدينة الفيوم بنحو ٣٠كم، فى حين يبعد عن مدينة طامية نحو ٢٠كم ويبلغ إجمالى مساحته ٥٥٠ ألف مترا مربعا، ويعتمد المصنع بنسبة كبيرة على المواد الخام والممثلة فى الطفلة الأسوانى والفلسبار والكاولين والرمل الزجاجى والتى يحصل عليها من أسوان ورأس غارب والزعفرانة، فى حين يحصل على الحجر الجيرى من منطقة أسيوط.

ويعتمد المصنع على الغاز الطبيعى والكهرباء، حيث تمده بالكهرباء محطتان إحداهما قديمة وهى محطة البطس والأخرى أحدث وهى محطة محولات كوم أوشيم، فضلاً عن المحطة الخاصة التى يمتلكها المصنع فى حالة انقطاع الكهرباء. ويعمل بالمصنع نحو ٤٥٠٠ عاملاً ما بين عمالة دائمة وعمالة موسمية، ومعظم هذه العمالة تأتى من محافظة الفيوم، فضلاً عن نسبة ضئيلة من محافظات الشرقية والمنوفية والدقهلية. ويمتلك المصنع أسطولاً لنقل العمالة من محل إقامتهم إلى المصنع وبالعكس[1].

شركة الفراعنة للبورسلين: وتقع بالمنطقة الصناعية (أ) بكوم أوشيم)، وهى شركة مساهمة مصرية[2] تخضع لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وقد تأسست عام ١٩٩٩، وبدأ نشاطها فى شهر أبريل عام ٢٠٠٠، ويقع المصنع على مساحة ٣٢٥٠٠ متر مربع، وقد بلغ رأس المال المصدر نحو ١٢مليون جنيه، فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية نحو ٦٠مليون جنيه، ويعمل به ٢٨٦عاملاً يتقاضون أجوراً تقدر بنحو ١,٥مليون جنيه. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصنع نحو

---

(١) بيانات مستقاة من خلال الدراسة الميدانية التى أجراها الباحث عن المصنع.

(٢) يمتلك المساهمون العرب ٥١% من رأس المال، فى حين يمتلك المساهمون المصريون ٤٩% منه.

٣مليون متر مربع بواقع ٨٠٠٠متر مربع/يوميا من بورسلين الأرضيات والسيراميك.

المصرية الإيطالية الإسبانية(الملكة للأدوات الصحية والبورسلين): وهى تقع بالمنطقة الصناعية(أ) بكوم أوشيم وهى شركة مساهمة مصرية[١] تخضع لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وقد أنشئ المصنع عام ١٩٩٥، وبدأ الإنتاج فى شهر مارس عام ١٩٩٧، ويقع على مساحة ١٦٥٠٠مترا مربعا، وقد بلغ رأس المال المصدر ٢٠مليون جنيه، فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية له ٤٨ مليون جنيه. ويعمل به ٦٥٤عاملاً، وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصنع نحو ١٢٣٧ قطعة اليوم من الأدوات الصحية بأنواعها المختلفة.

شركة سيراميك الفراعنة: وهى تقع بالمنطقة الصناعية(أ) بكوم أوشيم (مركز طامية)، وهى شركة مساهمة مصرية[٢] تخضع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقد أنشئ المصنع عام ١٩٩٥، وبدأ الإنتاج فى شهر سبتمبر ١٩٩٧، ويقع على مساحة ٢٦ألف متر مربع. وقد بلغ رأس المال المصدر ٤٠مليون جنيه، فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية ٩٥مليون جنيه، ويعمل به نحو ٥٩٤ عاملاً، وتقدر الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصنع بنحو ٢٣ألف متر مربع فى اليوم من جميع أنواع البلاط وخاصة السيراميك والقيشانى والمصنوعات الخزفية.

شركة الأمل لمنتجات الطفلة: وتقع بالمنطقة الصناعية (أ) بكوم أوشيم ،وهى شركة مساهمة مصرية[٣] تخضع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقد أنشئ المصنع عام ١٩٨٤، وبدأ الإنتاج عام ١٩٨٩، ويقع على مساحة ٢٦ألف متر مربع. وقد بلغ رأس المال المصدر ٦٥مليون جنيه، فى حين بلغت التكاليف الاستثمارية ١٥٠ مليون جنيه، ويعمل فى المصنع ١٢٠٠عامل.

وتقدر الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصنع بنحو ٢١ألف متر مربع فى اليوم، وخاصة من المواد المصنعة أو المشتقة من الطفلة وخاصة الطوب الطفلى والمواسير والبلاط.

---

[١] يمتلك المساهمون العرب ٥٦% من رأس المال، فى حين يمتلك المساهمون المصريون ٤٤% منه.

[٢] يمتلك المساهمون العرب ٥١% من رأس المال، فى حين يمتلك المساهمون المصريون ٤٩% منه.

[٣] يمتلك المساهمون العرب ٥١% من رأس المال، فى حين يمتلك المساهمون المصريون ٤٩% منه.

وتجدر الإشارة إلى أن الأربعة مصانع السابق الإشارة إليها تضمها شركة واحدة تعرف بأسم الفراعنة جروب، وتمتلك هذه المجموعة مصنعاً يسمى بأسم مصنع سيراميك الفراعنة فى العامرية بمحافظة الإسكندرية.

٧- الصناعات المعدنية:-

حققت الصناعات المعدنية المركز الرابع بين صناعات المحافظة، حيث بلغ عدد مصانعها ١٣ مصنعاً تمثل نحو ٦,٨% من إجمالى مصانع المحافظة، ويعمل بها ٢١٣٧ عاملاً يمثلون ٩,٥% من إجمالى عدد العمالة بالمحافظة، كما بلغت قيمة استثماراتها المنفذة نحو ٦٥,٨ مليون جنيه، أى نحو ٣,٨% من إجمالى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

٨- الصناعات الهندسية والكهربائية:-

تمثل الصناعات الهندسية والكهربائية المركز السابع بين صناعات المحافظة، حيث قدر عدد مصانعها ١٥مصنعاً تمثل ٧,٩% من إجمالى المصانع بالمحافظة، ويعمل بها ١١٤١عاملاً يمثلون ٥,١% من إجمالى عدد العاملين بالمحافظة، كما بلغت قيمة استثماراتها نحو ١٧,١مليون جنيه، أى نحو ١% من إجمالى الاستثمارات الصناعية بالمحافظة.

ثالثا: مقومات التوطن الصناعى فى محافظة الفيوم

يعتمد قيام الصناعة على مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التى تساعد على نجاحها ،غير أن أهمية هذه المقومات ودورها فى تركز الصناعة فى مكان دون آخر تختلف من دولة لأخرى بل من موقع لآخر داخل الدولة الواحدة[١].

ويعتمد نجاح الصناعة على هذه المقومات التى يمكن توفير بعضها محلياً أو استيراد البعض الآخر، وأهم هذه المقومات التى تؤثر على التوطن الصناعى فى المحافظة: المواد الخام، السياسات الحكومية، رأس المال، الأيدى العاملة، مصادر الطاقة، النقل، والسوق.

وفيما يلى دراسة لهذه المقومات:-

١- المواد الخام:

تعتبر المواد الخام أحد المقومات الرئيسية التى تقوم عليها الصناعات التحويلية بل هى المادة التى يتم تحويلها من مادة أولية ذات قيمة محددة إلى سلع

[١] على أحمد هارون: جغرافية الصناعة، دار الفكر العربى، القاهرة ٢٠٠٢، ص٥١.

صناعية ذات قيمة أكبر ومتزايدة، وذلك من خلال العمليات الصناعية المختلفة. حيث تتوطن معظم الصناعات التحويلية بالقرب من مصادر المواد الخام، وتعتمد مقدرة المادة الخام على جذب الصناعة إلى جوارها إلى حد كبير على أهمية تكاليف نقل المادة الخام بالنسبة لتكاليف الإنتاج عامة، وعادة ما تقل أهمية عنصر نقل المادة الخام إذا تعددت أصناف المادة الخام المستخدمة فى الصناعة الواحدة[١].

وتتنوع المواد الخام اللازمة للصناعة فى محافظة الفيوم، وأهم هذه المواد:-

(أ) الخامات الزراعية:-

تبلغ مساحة الأرض المنزرعة فى المحافظة، كما يتضح من الجدول رقم (٦) ٤٢٣,٧٣٧ فدانا تستغل فى زراعة المحاصيل التقليدية أو البستانية، بالإضافة إلى الأراضى الجديدة المستصلحة، كما تبلغ المساحة المحصولية ٧٤٨,٧٦٧ فداناً. ويتضح من الجدول أن الحاصلات والخضر تمثل أهم الحاصلات فى المحافظة.

جدول (٦) مساحة الحاصلات الزراعية بمحافظة الفيوم عام ٢٠٠٣* (بالفدان)

المركز	الزمام المنزرع	المساحة المحصولية	محاصيل زراعية وخضر	فاكهة	نباتات طبية وعطرية	مشاتل ثابتة	نخيل
الفيوم	٧٨٠٢٠	١٥٢٠٦٤	١٧٣٥٥١	٣٨١٩,٢١	٤٤٨	٧,٩	١٩٤,٤
سنورس	٥٧٥٥٥	١٠٠٥١٥	٤٥٤٣٩	٩١٨٥,١٤	١٨	٢,٥	٤١٨,٣
طامية	٧٩٤٦٦	١٤٢٦٢٣	٧٤٨٩٩	٢٩٩٧,٢	١٠٩٨	١٢,١٥	٤٥٩,١١
إطسا	١٠٥٧٧٦	١٩٩٦٢٠	١٠٢٥٤٧	٣٠٧,١٥	٢٩١٨	٣,١٣	-
إبشواى	٣٤٣١٨	٥٤٤٤٥	٢٢٦٠٠٥	٦٠٤٩,٤	٢٢٤٥	١١,١٤	٧,٢٣
يوسف الصديق	٦٨٦٠٢	٩٩٥٠٠	٥٧٤٩٧	٩٣١٦,٩	١٧٠٤	٠,١٩	٣٩,١٨
إجمالى المحافظة	٤٢٣,٧٣٧	٧٤٨٧٦٧	٥٨٢٤٣١	٣١٧١٢٠,١٧	٨٤٣١	٣٨,٣	١١١٩,١١

(*) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة الإحصاء، الدليل الإحصائى الجزء الثانى، الفيوم يوليه ٢٠٠٤، ص٨٦.

وأهم المحاصيل الحقلية التى تعتمد عليها الصناعة فى المحافظة القطن والأرز، والقمح والشعير، والذرة، لذلك قامت العديد من المصانع على هذه الخامات مثل صناعة حلج القطن، حيث أدى توفر هذا المحصول إلى توطن صناعة حلج القطن بالمحافظة، وقد بدأت هذه الصناعة بدائية بسيطة وأصبحت فى الوقت الحاضر تعتمد على الميكنة والآلات، ويوجد فى المحافظة ثلاثة محالج هى:

[١] Dennison, S., the location of Industry and the Depressed Areas, London 1939,p.45.

شركة مصر لحلج الأقطان بمدينة الفيوم، والشركة العربية للتجارة وحلج الأقطان بهوارة المقطع (مركز الفيوم)، فضلا عن محلج آخر لشركة مصر لحلج الأقطان فى مركز طامية.

كذلك ساعد توفر الخام على قيام صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حيث أقيم مصنع كبير للغزل والنسيج بمدينة الفيوم وهو مصنع غزل الفيوم، فضلا عن العديد من مصانع الملابس الجاهزة فى مدينة الفيوم، ومنطقة كوم أوشيم وباقى مراكز المحافظة.

كما قامت صناعة طحن الحبوب، والمكرونة على القمح، وتوطن العديد من المطاحن فى المحافظة بسبب توافر القمح كمادة خام،حيث يوجد بالمحافظة خمسة مطاحن ثلاثة منها بمدينة الفيوم لخدمة حاضرة المحافظة والآخران أحدهما فى قرية أبوجنشو ويخدم مركز إبشواى والآخر فى قرية دفنو ويخدم مركز إطسا.

كما قامت على الأرز صناعة ضرب وتبييض الأرز، والممثلة فى مضرب الفيوم الحديث والتابع لشركة مضارب الشرقية، وهى إحدى شركات الشركة القابضة للصناعات الغذائية، ومن الخامات الزراعية الأخرى المتوفرة فى المحافظة الخضروات والفاكهة والنباتات العطرية والزينية، وعلى رأسها عباد الشمس الزيتى والزيتون والكتان، فضلا عن النخيل، وقام على هذه الخامات العديد من الصناعات مثل حفظ الأغذية وتعليبها وصناعة تجفيف البلح والمنتشرة فى معظم قرى المحافظة، كما قامت صناعة الزيوت النباتية بفضل انتشار زراعة النباتات الزيتية وعلى رأسها عباد الشمس الزيتى، حيث تحتل محافظة الفيوم المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة المزروعة بعباد الشمس الزيتى، والتى تمثل نحو ٤٠,٤% من المساحة المزروعة فى الجمهورية، ويرجع ذلك إلى ملائمة تربة الفيوم لزراعته، وقدرة العباد على تحمل درجة الملوحة، وملاء مة مناخ الفيوم لزراعته، فضلاً عن والاهتمامات التى ينالها هذا المحصول ،والممثلة فى مشروع المقاومة المتكاملة لآفات العباد، ولذلك نجحت شركة بايونير الأمريكية فى تصنيع زيت عباد الشمس الزيتى فى مصنعها الذى أقامته بكوم أوشيم(مركز طامية) [1] والذى يعرف حالياً باسم شركة سيلا للزيوت الغذائية.

كما أدى انتشار زراعة بنجر السكر فى محافظة الفيوم إلى توطن مصنع سكر البنجر فى كفر الباسل(مركز إطسا) والممثل فى شركة الفيوم لصناعة السكر،

[1] وفيق محمد جمال الدين: إنتاج عباد الشمس الزيتى فى محافظة الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص٣٧٠.

وبالنسبة للنباتات الطبية، والعطرية .فتعتبر محافظة الفيوم من أشهر مناطق زراعتها على مستوى الجمهورية حيث يزرع بها حوالى ١٠,٣% من مساحة هذه المحاصيل فى مصر، وذلك نظراً لتوافر الظروف المناخية اللازمة لنموها، إلى جانب خبرة زراعها فى إنتاجها وتسويقها أو تصديرها خاصة شبح البابونج والبردقوش والأقحوان والريحان والانتيجيت، والتى تبلغ نسب مساحتها على الترتيب ٦١,٤%، ٦٧,٦%، ٩٥,٨%، ١١,٢%، ١٠٠% من إجمالى مساحاتها فى مصر [١] وتتعدد مصانع الزيوت العطرية والنباتات الطبية فى المحافظة، ومن أهمها شركة النقلى انترناشيونال، والتى توطنت فى قرية المظاطلى (مركز طامية).

(ب) الخامات المعدنية:-

تتعدد الخامات المعدنية المحجرية بمحافظة الفيوم مثل: الطفلة، والرمل العادى، والحصى، والبازلت، والدولوميت، والحجر الجيرى، وهذه الخامات توجد فى العديد من المناطق و تعتبر مكوناً أساسياً لبعض الصناعات داخل المحافظة وخارجها[1]، ويوضح الجدول التالى نوع وكمية الخامات الحجرية المنتجة بالمحافظة.

جدول (٧) الكميات المنتجة سنويا من المواد المحجرية والمعدنية بمحافظة الفيوم عام ٢٠٠٣(*)

النوع	الكمية (م٣)	النوع	الكمية (م٣)
حجر جيرى	١٦٩,٥٥٣	أتربة	٥٤,٩٧٢
طفلة	١,٢٧٧,١٠٧	مجدال	٢,٦٠٨
رمال	١,٣٤٠,٤٤١	تربة زلطية	١٢,٦٣٩
زلط	٣٨,٦٩٠	سن	٩٣,٢٨٥

(*) محافظة الفيوم، الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائى ٢٠٠٣، الجزء الثالث، الفيوم أغسطس ٢٠٠٤، ص ١٠٤.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم(٧) أن الرمال والطفلة هى أكثر أنواع الخامات المعدنية استخراجاً فى المحافظة، وتتركز المحاجر بثلاثة من مراكز المحافظة الست هى مركز طامية(كوم أوشيم)، ومركز الفيوم (الروس/دمشقين) ومركز يوسف الصديق(قوته) وتقوم على هذه المواد المعدنية العديد من صناعات مواد البناء والحراريات مثل الطوب الطفلى، والطوب الرملى، والسيراميك،

[1] جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى: الفيوم، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣.

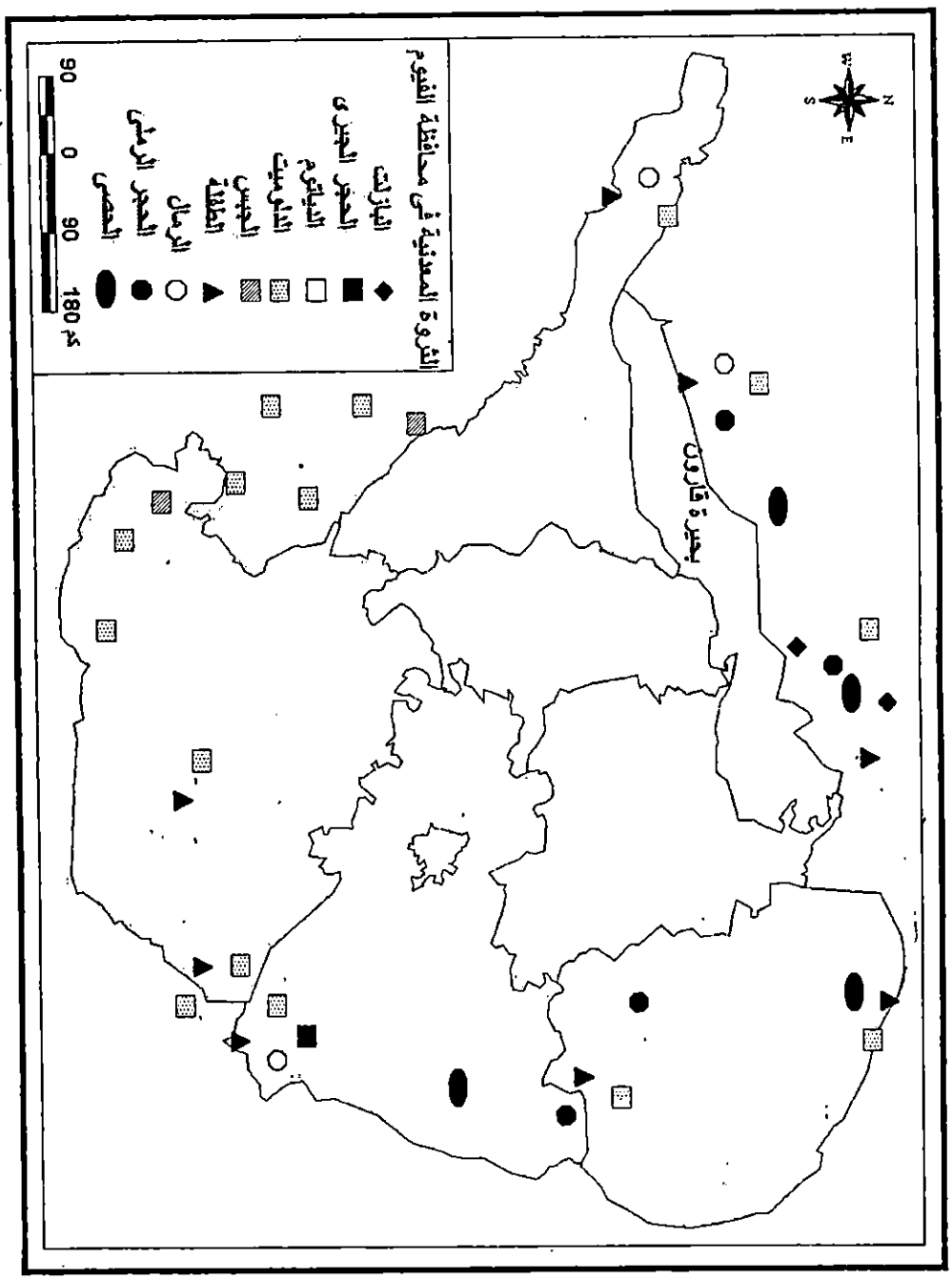
الثروة المعدنية فى محافظة الفيوم
البازلت
الحجر الجيرى
الباليوم
الدلوميت
الطفلة
الرمال
الحجر الرملى
الحصى
90 0 90 180 كم
بحيرة قارون
W
N
S
E

شكل (٧)

والبلاط والأسمنت الأبيض والجبس والزجاج، وقد توطنت هذه الصناعات على وجه التحديد فى منطقة كوم أوشيم بمركز طامية نظراً لانتشار المناطق الصحراوية التى تتوافر بها هذه المواد، وأهم هذه المصانع شركة الأمل لمنتجات الطفلة ،ومصنع سيراميك الفراعنة ،والفراعنة للبورسلين، والمصرية الإيطالية الأسبانية (الملكة) للأدوات الصحية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإنه يوجد العديد من الأملاح التبخيرية فى بحيرة قارون والتى يجرى استخراجها حاليا بواسطة الشركة المصرية للأملاح والمعادن (إميسال) بمنطقة شكشوك مركز يوسف الصديق.[1]

كما تدل الشواهد حتى الآن والتي ظهرت ضمن امتياز شركة قارون للبترول على أن الفيوم تحتوى على آبار منتجة للزيت وآبار ذات شواهد بترولية، مما يشجع على حفر العديد من الآبار الاستكشافية الجديدة ضمن حدود المحافظة، وتقع الآبار المحفورة بالفعل أو الجارى حفرها فى مناطق شمال بحيرة قارون وجنوبهاوشمال وشرق وغرب وادى الريان.

وقد وصل حجم الإنتاج الحالى ٣٠٠٠ برميل/ يوميا، إلا أن الاحتياطى المعروف حاليا للبترول فى هذه المناطق يصل إلى ٥,٦ مليون برميل.

(ج) الخامات الحيوانية:-

تتنوع الثروة الحيوانية بمحافظة الفيوم حيث يوجد بها حوالى ١٢٧,١ألف رأس من الأبقار، ٩٤,٢ ألف رأس من الجاموس، ٧٩,٣ ألف رأس من الأغنام، ٣٨,٨ألف رأس من الماعز، بالإضافة إلى الخيول والدواجن ومزارع الأسماك، وتتوزع الثروة الحيوانية على جميع مراكز المحافظة، ولكنها تتركز بشكل أكبر فى مركزى إبشواى وإطسا، وذلك بسبب وجود جماعات من البدو يعيشون على قطعان الأغنام. وهذا العدد يمثل ثروة حقيقية كمصدر للحوم والألبان والصوف.

٣- السياسات الحكومية:

يلعب التوجيه الحكومى دوراً لا يمكن تجاهله فى التوطن الصناعى، فقد تسعى السلطات فى سبيل توجيه النشاط الصناعى للتركز فى إقليم معين من الدولة لأسباب اجتماعية أو سياسية، أو لاعتبارات خاصة بالتنمية العامة للدولة إلى إصدار بعض الإعفاءات الضريبية، أو إعطاء فترات سماح ضريبية أو المساهمة

[1] كانت تتبع من قبل مركز إبشواى ولكن بعد استحداث مركز يوسف الصديق، فصلاً عن مركز إبشواى أصبح هذا المصنع يتبع مركز يوسف الصديق.

فى التمويل، أو تسهيل عمليات استيراد أدوات الإنتاج ومستلزماته من الخارج بإعفاءات جمركية خاصة وشروط ميسرة، أو منح بعض الإعانات العينية أو الفنية لأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة صناعياً فى المناطق أو الأقاليم التى تحددها الجهات المسئولة وفق خطة التنمية الموضوعة[1]

ولم تكن هناك سياسة حكومية للتوطن الصناعى فى مصر عام ١٩٥٧ عندما أخذت الحكومة على عاتقها تصنيع البلاد، وتأكد ذلك بعد عام ١٩٦٠ عندما بدأت حركة التصنيع الحكومى الموجه مركزياً تأخذ مجراها بقوة فى البلاد. فقد رأت الحكومة حينئذ أنه من الضرورى نشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصناعة والتصنيع على أوسع نطاق ممكن بدلاً من تركيزها جغرافياً وقصرها على عدة أماكن محدودة، واتخذت هذه السياسة الحكومية من صناعتى الغزل والنسيج والمواد الغذائية وسيلة لتحقيق الانتشار الجغرافى المخطط للصناعة[2]، ونتيجة لهذه السياسة فقد تم إنشاء عدة مناطق صناعية مخططة على مستوى الجمهورية خص محافظة الفيوم منها إنشاء منطقتين صناعيتين، الأولى وهى مدينة الفتح الصناعية الواقعة بمنطقة كوم أوشيم (مركز طامية) والتى تقع شمال شرق المحافظة على طريق القاهرة/ الفيوم، والصحراوى والثانية وهى منطقة قوته وتقع على الطرف الجنوبى الغربى لبحيرة قارون[3]، وقد أنشئت المنطقة الصناعية بكوم أوشيم بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠١ لسنة ١٩٩٦، والقرار رقم

---

[1] عمر محمد الصادق: دور العوامل الجغرافية للصناعة فى التوطن الصناعى مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، فرع البنات، جامعة الأزهر، العدد الحادى والعشرون، القاهرة سبتمبر ٢٠٠١، ص٢١١.

[2] محمد محمود الديب: التوزيع الجغرافى للصناعة فى مصر، فى يوسف أبو الحجاج وآخرون: جغرافية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص٣٨٩-٣٩٠.

[3] صدر القرار رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء منطقة قوته الصناعية بمركز إشواى (مركز يوسف الصديق حالياً) واسند تخطيط المنطقة إلى هيئة التخطيط العمرانى، وبدأ العمل بأعمال الرفع المساحى وأعمال المسح الجيوفيزيقى والجسات الهندسية لمساحة المنطقة الصناعية والمنطقة السكنية، وتحديد موقع المنطقة على الطبيعة، وتمت أعمال الدراسات والمخطط العام للبنية الأساسية من دراسات بيئية ومرافق (مياه الشرب، الصرف الصحى، والكهرباء والاتصالات)، وقدرت تكاليف البنية الأساسية المتوقعة بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه بناء على تقديرات التخطيط العام للمنطقة الصناعية بقوته، وحتى الآن لم يبت فى بدء أى أعمال تنفيذية بالمنطقة ،نظراً لعدم توافر التمويل اللازم.

راجع: الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائى ٢٠٠٣، الجزء الثالث، الفيوم أغسطس ٢٠٠٤، ص٦٤.

٢٩٥٥لسنة ١٩٩٧، وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة نحو ١١٠٢فدان خصص منها نحو ٦٣٧فدان للمشروعات الصناعية، ٤٦٥ فدان للمشروعات الخدمية.

وقد تم تخطيط المنطقة الصناعية بكوم أوشيم على مرحلتين: المرحلة الأولى (أ)وهى مدينة الفتح الصناعية(أ) وتبلغ مساحتها ٣٠٢فدانا، وتم انهاء جميع المرافق والخدمات بها بالكامل.

أما المرحلة الثانية(ب) وهى مدينة الفتح الصناعية(ب) فتبلغ مساحتها ٨٠٠ فدانا وهى مقسمة إلى أربعة مراحل كل مرحلة تبلغ مساحتها ٢٠٠ فدان، وجارى الانتهاء من المرافق والخدمات بهذه المرحلة، وقد تم تقسيم المنطقة الصناعية بكامل مراحلها إلى ١٧٢٨ قطعة موزعة على المراحل الخمس، وتمثل التكلفة الإجمالية للمشروع ٢,٥ مليار جنيه، ومن المتوقع أن توفر ١٠٥ ألف فرصة عمل بعد اكتمال جميع مراحلها، وقد بلغ عدد المصانع المنتجة بالمنطقة عام ٢٠٠٤ نحو ٥٣ مصنعاً زادت إلى ٥٩ مصنعاً عام ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم تتميز بالعديد من المزايا التى تشجع على جذب الصناعة ومن أهم هذه المزايا ما يلى:-

- تخضع المدينة لقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذى يتيح للمشاريع المقامة عليها الإعفاء الضريبى لمدة عشر سنوات من بدء الإنتاج.
- انخفاض أسعار الأرض حيث لا يتجاوز سعر المتر من الأرض بالمدينة ٨٠ جنيها شاملاً المرافق والخدمات، وأقل مساحة لإقامة اى مشروع هى ٥٠٠ متر وبدون حد أقصى.
- تسهيلاً على المستثمرين وشباب الخريجين يتم تسديد ٢٥% من قيمة سعر الأرض مقدماً والباقى يسدد على ثلاث سنوات بواقع ٢٥% قسط سنوى.
- إعطاء فترة سماح ثلاث سنوات للمستثمر لإقامة مشروعه، وذلك لكى يتمكن من الانتهاء من المشروع وإجراء تجارب التشغيل وبدء الإنتاج.
- وفرة المرافق والخدمات (مياه الشرب، الصرف الصحى، الكهرباء، الطرق، والاتصالات). تعتبر المدينة الصناعية ملتقى شبكة طرق رئيسية حيث تقع على طريق القاهرة/ الفيوم الصحراوى، و على بعد ٥٠كم من القاهرة، و ٣٠كم من الفيوم، كما تقع على مسافة ٥كم من طريق القاهرة/ أسيوط الغربى، كذلك تقع على طريق الفيوم/الإسكندرية الصحراوى الجارى إنشاؤه.
- يوجد بالمدينة جهاز إدارى تنفيذى لتيسير وإنهاء جميع الإجراءات المطلوبة للمشاريع من استخراج تراخيص وتوصيل المرافق وأى معاملات يحتاجها المستثمر.

- يوجد بالمدينة مركز تدريب لتأهيل العمالة إلى كوادر فنية متخصصة تستخدم المشاريع المقامة بالمدينة، هذا بالإضافة إلى مركز تدريب المدرسة الصناعية الخاص بمشروع مبارك-كول، وكذلك يوجد بالمدينة قسم للهندسة الصناعية تابع لكلية الهندسة بالفيوم جامعة القاهرة.
- جارى تحويل مطار كوم أوشيم العسكرى والمجاور للمدينة إلى مطار مدنى لخدمة شمال الصعيد وغرب القاهرة.

٣- رأس المال :

يعتبر توفر رأس المال ذو أهمية كبرى فى الصناعة الحديثة، حيث يؤثر توفره من عدمه على موقع الصناعة وحجمها بل ونوعها وهو أمر واضح إذا ما قارنا بين الدول المتقدمة، والدول النامية[١]، ويعد رأس المال أحد العناصر المهمة التى تحتاجها التنمية الصناعية فى الدول النامية لكى تتمكن من الاستمرار كمصدر للدخل فى المستقبل، ويمكن الحصول على هذه الأموال عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة لخدمة المنشآت الصناعية التى تتبع القطاع العام أو القطاع الخاص[٢] ، ويوضح الجدول التالى التوزيع الجغرافى للاستثمارات الصناعية فى المحافظة.

جدول (٨) التوزيع الجغرافى للاستثمارات الصناعية المنفذة فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤ (*)

القسم/المركز	الاستثمارات		
	القيمة ألف جنيه	%(**)	الرتبة
مدينة الفيوم	٨٣٨٠٨	٤,٩	٤
مركز الفيوم	٦٦٤٧٩	٣,٨	٥
مركز إبشواى	٢٧٢٧٩	١,٦	٦
مركز إطسا	٤٩٣٤٩٤	٢٨,٧	٢
مركز سنورس	١١٦٢٩	٠,٧	٧
مركز طامية	٦٨٩,٢٢٩	٤٠	١
مركز يوسف الصديق	٣٤٩,٤٥٧	٢٠,٣	٣
الإجمالى	١,٧٢١,٣٧٥	١٠٠	–

(*) الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.

(**) النسب المئوية من حساب الباحث.

(١) سعاد الصحن: مقدمة فى جغرافية الصناعة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٤، ص١٥٥.

(٢) Kirkpatrick., C.N, and others: Industrial structure and policy in less –Developed countries, George Allan & Unwin, London 1984, P.142.

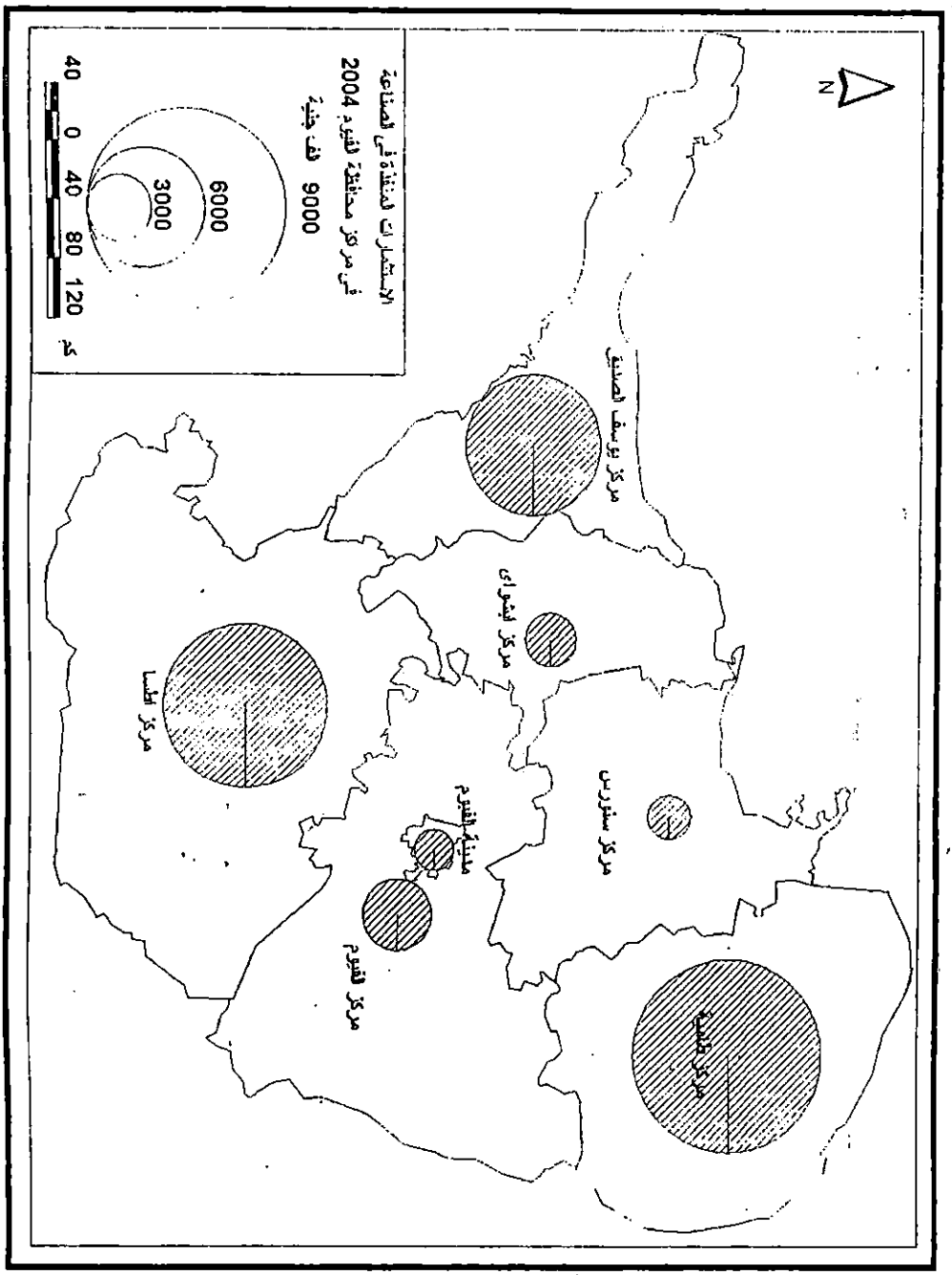
N
مركز يوسف الصديق
مركز إبشواى
مركز اطسا
مدينة الفيوم
مركز سنورس
مركز الفيوم
مركز طامية
الاستثمارات المنفذة فى الصناعة
فى مركز محافظة الفيوم 2004
9000 ألف جنيه
6000
3000
40 0 40 80 120
كم

شكل (٨)

يتضح من الجدول والشكل رقم(٨) أن مركز طامية يستأثر بأكبر نصيب من الاستثمارات الصناعية فى المحافظة حيث يسهم بنحو ٤٠%، ويرجع ذلك إلى وجود المنطقة الصناعية الوحيدة فى المحافظة به وهى منطقة كوم أوشيم والتى يوجد بها ٥٣ مصنعاً، فى حين جاء مركزا إطسا، ويوسف الصديق فى المركزين الثانى والثالث ، نظراً لتوطن بعض المنشآت الصناعية الضخمة فى كل منهما ،حيث توجد بالأول شركة الفيوم للسكر والثانى الشركة المصرية للأملاح، والمعادن(إميسال). بينما جاءت مدينة ومركز الفيوم فى المركزين الرابع والخامس بنسب ٤,٩،٣,٨% على الترتيب، واحتل مركزا إبشواى وسنورس المركزين السادس والسابع وذلك بنسب ١,٦%، ٠,٧% على الترتيب، ويرجع ذلك لصغر حجم المصانع القائمة به.

وتتباين صورة التوزيع الجغرافى للاستثمارات حسب القطاعات الصناعية والتى يوضحها الجدول التالى.

جدول(٩) إجمالى الاستثمارات المنفذة على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بمحافظة الفيوم عام ٢٠٠٤ (*) (القيمة بالألف جنيه)

القطاع الصناعى	رأس المال المستثمر		
	القيمة	%(**)	الرتبة
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٨١٦,٥٩	٣٥,٨	١
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٦٤٢١٥٩	٢٨,٢	٢
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	١٩٣٣٢	٠,٩	٦
صناعة الورق والمنتجات الورقية	٣٠٦٨	٠,١	٨
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	٢٩٧٨٦٣	١٣	٤
الصناعات المعدنية والميكانيكية	٦٥٨٠٤	٢,٩	٥
الصناعات الكهربائية والهندسية	١٧٠٨٥	٠,٨	٧
صناعة مواد البناء والحراريات	٤١٧٥٤٥	١٨,٣	٣
الإجمالى	٢٢٧٩٠١٥	١٠٠	-

(*) الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.

(**) النسب المئوية من حساب الباحث.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٩) ما يلى:-

- جاءت الصناعات الغذائية فى المركز الأول من حيث رأس المال المستثمر وذلك بنسبة (٣٥,٨%) أى نحو اكثر من ثلث رأس المال المستثمر فى الصناعات بالمحافظة، ويرجع ذلك لكثرة عدد منشآتها (٦٧ مصنعا) بينما

جاءت صناعة الغزل والنسيج فى المركز الثانى وذلك بنسبة (٢٨,٢%)، وذلك نظراً لتعدد قطاعاتها الصناعية التى تشمل الصناعات القطنية والصوفية والحريرية.

- حققت صناعات مواد البناء والحراريات المركز الثالث من حيث رأس المال المستثمر فى المحافظة وذلك بنسبة (١٨,٣%) ويرجع ذلك إلى التوسع العمرانى الذى تشهده المحافظة من خلال إنشاء مدينة الفيوم الجديدة، فضلاً عن استكمال إنشاء المصانع فى المنطقة الصناعية الجديدة فى كوم أوشيم، حيث لم تستكمل سوى المرحلة الأولى فى هذه المنطقة وجارى استكمال باقى المراحل.
- وحققت الصناعات الكيماوية المركز الرابع من حيث رأس المال المستثمر فى المحافظة، وذلك بنسبة (١٣%) ويرجع ذلك لتعدد منشآتها البالغ عددها ٢٦ مصنعاً، فضلا عن ضخامة الآلات المستخدمة فى العمليات الإنتاجية.
- حققت الصناعات المعدنية والصناعات الخشبية والصناعات الكهربائية والهندسية والصناعات الورقية المراكز من الخامس وحتى الثامن وذلك بنسبة ٢,٩%، ٠,٩%، ٠,٨%، ٠,١% على التوالى.

٤- الأيدى العاملة:

يعد توفر الأيدى العاملة أمراً حيوياً للقيام بالعمليات الصناعية ونجاحها خاصة من ناحية كفايتهم العددية والفنية[1] وتمثل تكلفة العمالة عاملاً حيوياً فى توطن اى صناعة خاصة إذا ما كانت تمثل نسبة عالية من جملة تكلفة الصناعة، ويلاحظ تفاوت أجور العمال من إقليم إلى آخر، كما أنها تتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية، وتتوقف أجور العمال فى أى منطقة على عدد من العوامل منها مهارة العمال الذين تتطلبهم الصناعة ونوع الصناعة ذاته ومدى المنافسة بين العمال فى المنطقة[2] حيث تتوفر الأيدى العاملة بمختلف المهارات فى المناطق الحضرية الكبيرة، مما يجعلها مواقع مناسبة للصناعة التى تحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة بالمقارنة بالمناطق الريفية المحدودة[3]

---

[1] ناهد عبد العال محمد عيسوى: جغرافية الصناعة فى مركز طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٩١، ص٢٩.

[2] محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٥، ص٩٩.

[3] Bale, B., the location of Manufacturing Industry 2nd ed., Hong Kong 1981, P.34.

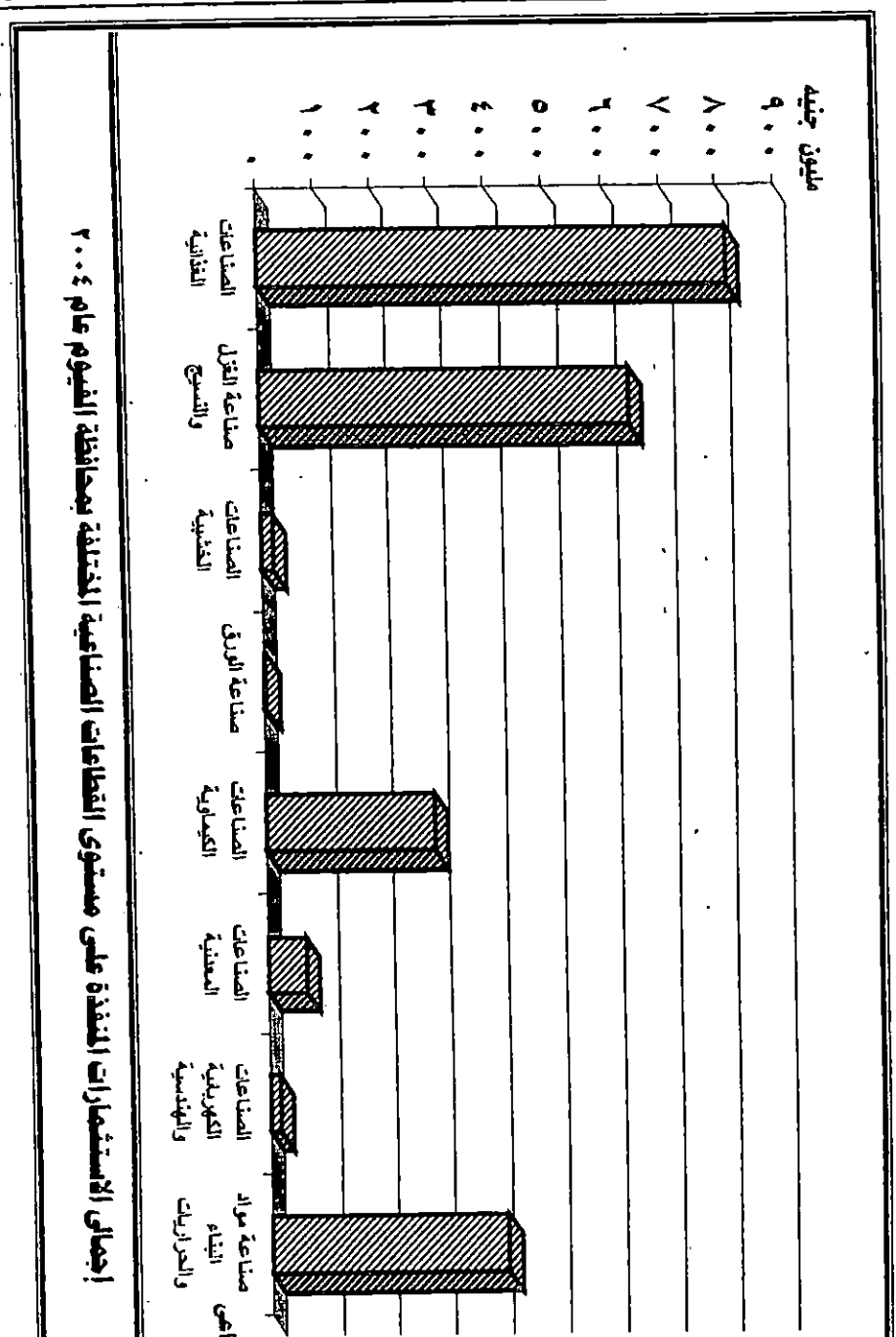

شكل (٩)
إجمالى الاستثمارات المنفذة على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بمحافظة الفيوم عام ٢٠٠٤

وقد كان لوفرة الأيدى العاملة بمحافظة الفيوم وهجرة أعداد كبيرة من العمال من الريف إلى المدن أثره فى ازدهار الصناعة بها، وخاصة بعد إنشاء المنطقة الصناعية فى كوم أوشيم حيث ارتفاع الدخول ومستوى المعيشة والطلب على العمل فى الصناعة وتقدم المواصلات.

وقد بلغ عدد سكان محافظة الفيوم حسب تعداد ١٩٩٦ نحو ١,٩٧٩,٧٧٤ نسمة(1) زادوا إلى ٢,٣٢٠,٨٨٦ نسمة حسب تقدير عام ٢٠٠٣ (2)، كما بلغ حجم قوة العمل فى العام نفسه نحو ١,٠٧٧,٨٠٠ نسمة بنسبة ٤٦,٤% من جملة سكان المحافظة، ويوضح الجدول التالى عدد العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى المحافظة.

جدول(١٠) العاملون فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٣(*)

النشـــاط	عدد العاملين	%(**)
الزراعة والصيد	٦٥٢٠٠٠	٦٠,٥
الصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر	٥٣٠٠٠	٤,٩
التشييد والبناء	٥٥٤٠٠	٥,١
التجارة	٦٤٩٠٠	٦
الفنادق والمطاعم	٨٠٠٠	٠,٨
النقل والمواصلات والاتصالات	٣٢٢٠٠	٣
التعليم	٩٥٦٠٠	٨,٩
الصحة والعمل الاجتماعى	٢٠٠٠٠	١,٩
الخدمات	١٧٦٠٠	١,٦
أخرى	٧٩١٠٠	٧,٣
الجملة	١٠٧٧٨٠٠	١٠٠

(*)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٥- ٢٠٠٢ ، يونيو٢٠٠٣، ص١٠.

(**) النسب المئوية من حساب الباحث.

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦، النتائج النهائية لتعداد السكان (محافظة الفيوم) مرجع رقم ١١٠٢/١٩٩٨/ أ م ت، القاهرة ديسمبر ١٩٩٨، ص٢.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بمحافظة الفيوم، نشرة المعلومات، العدد ١٦٥، الفيوم يونيو ٢٠٠٤، ص١١.

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل رقم(١٠) أن عدد العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى محافظة الفيوم قد بلغ اكثر من مليون نسمة يشكلون ٤٦,٤% من إجمالى السكان، فى حين بلغ عدد العاطلين ١,٢٤٣,٠٨٦ حيث يشكلون ٥٣,٦% من إجمالى السكان الذين يبلغون أكثر من ٢,٣مليون نسمة، ويلاحظ ارتفاع نسبة العاطلين من ليس لهم نشاط لأنها تضم الأطفال وطلاب المدارس والجامعات والشيوخ.

ويتوزع السكان على النشاط الاقتصادى كما يتضح من الجدول على النحو التالى:

١- تأتى حرفة الزراعة والصيد فى المرتبة الأولى بين العاملين فى الأنشطة الاقتصادية فى المحافظة حيث يعمل بها ٦٠,٥% من جملة عدد العاملين، ويرجع ذلك إلى أن محافظة الفيوم هى محافظة ريفية زراعية من الدرجة الأولى، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة والثروة الحيوانية، حيث تمثل الأراضى الزراعية نحو ٣٠% من المساحة الكلية للمحافظة.

وتتميز محافظة الفيوم بظروف بيئية تختلف عن غيرها من المحافظات الزراعية، وذلك نتيجة لطريقة نشأتها وموقعها اللذين أثرا بصورة واضحة فى طبيعة وتكوين ترتبها ونظام الرى فيها والمناخ السائد بها وبالتالى فى الإنتاجية. فالتربة الزراعية تتركز فى وادى الفيوم، وتنحدر من الجنوب (حيث مصدر مياه الرى) إلى الشمال (حيث مصب مياه الصرف الزراعى) من مستوى ٢٦ مترا فوق مستوى سطح البحر إلى ٤٥ مترا تحت مستوى سطح البحر عبر أربعة مصاطب تتخللها مصاطب فرعية لها إنحدارها الخاص، وترتب على ذلك تصميم نظام فريد للرى والصرف تنفرد به محافظة الفيوم.

٢- يأتى التعليم فى المرتبة الثانية بين الأنشطة الاقتصادية فى المحافظة وذلك بنسبة ٨,٩% من إجمالى عدد العاملين، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد الطلاب والطالبات فى جميع مراحل التعليم المختلفة نتيجة حرص أفراد الأسرة المصرية على الحاق أبنائهم بمراحل التعليم المختلفة للحصول على فرص العمل بعد الانتهاء من تعليمهم.

٣- تمثل التجارة المرتبة الثالثة بين الأنشطة الاقتصادية فى المحافظة حيث يعمل بها ٦% من جملة العاملين، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات التى تقبل عليها العمالة نظراً لأنه يدر عائداً أعلى من العمل فى الأنشطة الأخرى.

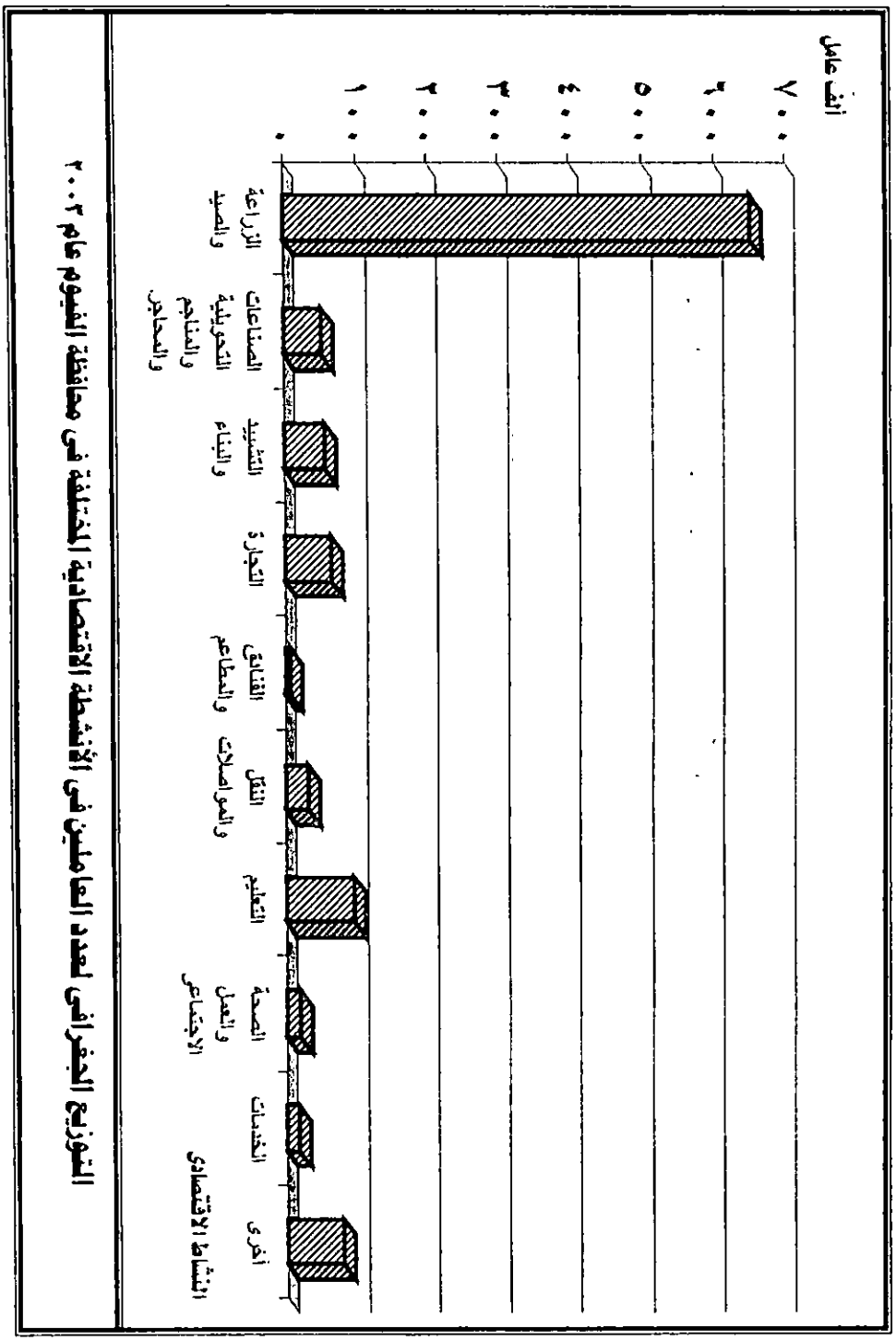

شكل (١٠)

التوزيع الجغرافى لعدد العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٣

٤- يأتى قطاع التشييد والبناء فى المرتبة الرابعة بين الأنشطة الاقتصادية فى المحافظة حيث يعمل بها ٥,١% من جملة عدد العاملين،ويرجع ذلك إلى التوسع العمرانى الذى تشهده المحافظة، وإنشاء المناطق الصناعية الجديدة بها وعلى رأسها مدينة الفتح الصناعية بكوم أوشيم.

٥-حققت الصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر المرتبة الخامسة بين الأنشطة الاقتصادية فى المحافظة حيث يعمل بها ٤,٩% من جملة عدد العاملين، ويلاحظ تراجع قطاع الصناعة فى المحافظة فكما سبق أن أسلفنا انها من المحافظات الزراعية، ولكن مع اكتمال إنشاء المناطق الصناعية الجديدة فى كوم أوشيم، والبدء فى إنشاء منطقة قوته سوف تزيد نسبة العاملين فى المحافظة خاصة وان مقومات التوطن الصناعى متوفرة بها.

٦-جاءت قطاعات النقل والمواصلات والعمل الاجتماعى والخدمات والفنادق والمطاعم فى المراكز من السادس وحتى التاسع وذلك بنسب ٣%، ١,٩%، ١,٦%، ٠,٨% على الترتيب، ويتباين التوزيع الجغرافى للعمالة على مستوى القطاعات الصناعية فى محافظة الفيوم والذى يوضحه الجدول التالى:-

جدول (١١) الأيدى العاملة فى القطاعات الصناعية المختلفة بمحافظة الفيوم عام ٢٠٠٤ (*)

القطاعات الصناعية	العمالة		
	العدد	%	الرتبة
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.	٦٧٠٦	٢٩,٩	١
صناعة الغزل والنسيج والملابس.	٣٢٦٠	١٤,٥	٣
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.	٦٠٣	٢,٧	٧
صناعة الورق والمنتجات الورقية.	١٢٩	٠,٦	٨
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها.	٢٤٦٣	١١	٤
الصناعات المعدنية.	٢١٣٧	٩,٥	٥
الصناعات الهندسية والكهربائية.	١١٤١	٥,١	٦
صناعة مواد البناء والحراريات	٥٩٨٠	٢٦,٨	٢
الإجمالى	٢٢٤١٩	١٠٠	-

(*) تم تجميع بيانات الجدول اعتمادا على:

- الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.
- محافظة الفيوم، مكتب خدمة المستثمرين، بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة المعلومات، العدد ١٦٢، مرجع سبق ذكره، ص ص١-٦.

(**) النسب المئوية من حساب الباحث.

ويتضح من الجدول السابق والشكلين(١١)، (١٢) ما يلى:-

- جاءت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ فى المركز الأول بين الصناعات المختلفة فى محافظة الفيوم حيث يعمل بها ما يقرب من ثلث (٢٩,٩%) جملة عدد العاملين فى الصناعة بالمحافظة، وذلك نظراً لكثرة ما تنتجه المحافظة من منتجات زراعية وخاصة منتجات الفاكهة والخضروات ونخيل البلح وعباد الشمس الزيتى وبنجر السكر، حيث تقوم معظم الصناعات الغذائية فى المحافظة على هذه المنتجات.
- حققت صناعة مواد البناء المركز الثانى بين الصناعات المختلفة فى المحافظة من حيث عدد العمال ،حيث يعمل بها أكثر من ربع(٢٦,٧%) العمالة الصناعية، ويرجع ذلك إلى ما تشهده المحافظة من نهضة عمرانية ممثلة فى إنشاء مدينة الفيوم الجديدة، فضلا عن إنشاء المناطق الصناعية الجديدة.
- كما أن مقومات هذه الصناعة متوفرة بالمحافظة نظراً لاتساع مساحة الصحارى بها، حيث تتوفر الرمال بأنواعها والزلط والطفلة والحجر الجيرى والجبس والبازلت، والتى يقوم عليها العديد من الصناعات مثل صناعة الطوب الرملى، والطفلى وصناعة السيراميك والخزف والبلاط وغيرها.
- احتلت صناعة الغزل والنسيج المركز الثالث بين الصناعات المختلفة فى المحافظة من حيث عدد العاملين حيث يعمل بها ١٤,٥% من جملة عدد العاملين بالصناعة فى المحافظة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعة من الصناعات التى تعتمد على الأيدى العاملة بالدرجة الأولى فى معظم مراحلها الإنتاجية، فضلا عن تعدد قطاعاتها التى تشمل صناعات الغزل والنسيج والتبييض والصياغة والطباعة والملابس الجاهزة، فضلا عن الصناعات الجلدية ومنتجاتها.
- احتلت الصناعات الكيماوية ومنتجاتها المركز الرابع بين الصناعات المختلفة فى المحافظة حيث يعمل بها ١١% من جملة عدد العاملين فى الصناعة، ويرجع ذلك إلى أن بعض منشآت الصناعات الكيماوية تحتاج إلى حجم كبير من القوى العاملة خلال مراحل الإنتاج كما فى صناعة البلاستيك والأدوية والكبريت.
- جاءت الصناعة المعدنية فى المركز الخامس بين الصناعات المختلفة فى المحافظة حيث يعمل بها ٩,٥% من جملة عدد العاملين فى الصناعة بالمحافظة، نظراً لأن هذه الصناعات تساعد على إنتاج السلع النهائية للسوق وإنتاج الأجزاء، والمكونات التى تتكون منها السلع الأخرى مثل الآلات

شكل (١١)

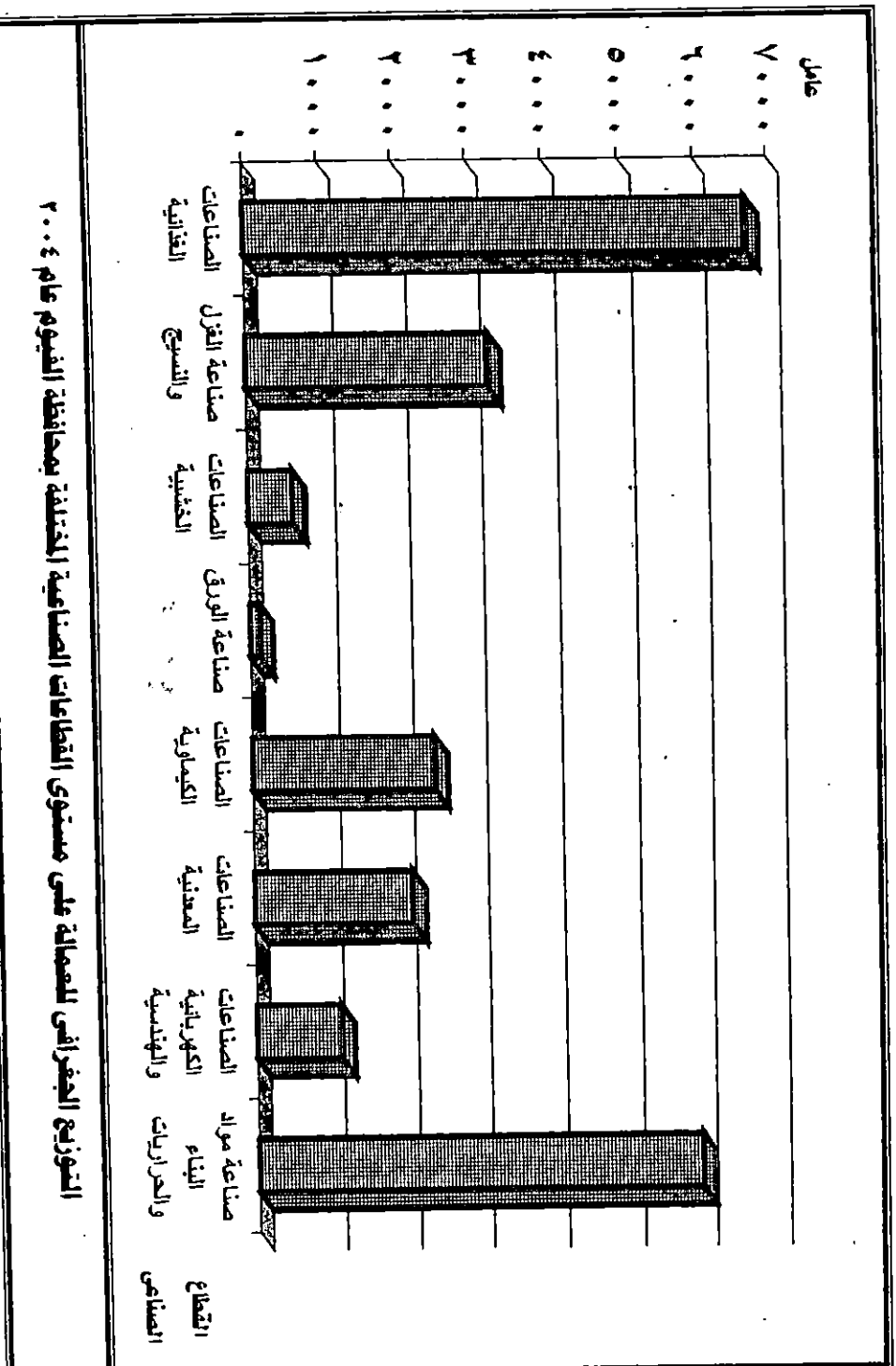

التوزيع الجغرافى للعمالة على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بمحافظة الفيوم عام ٢٠٠٤

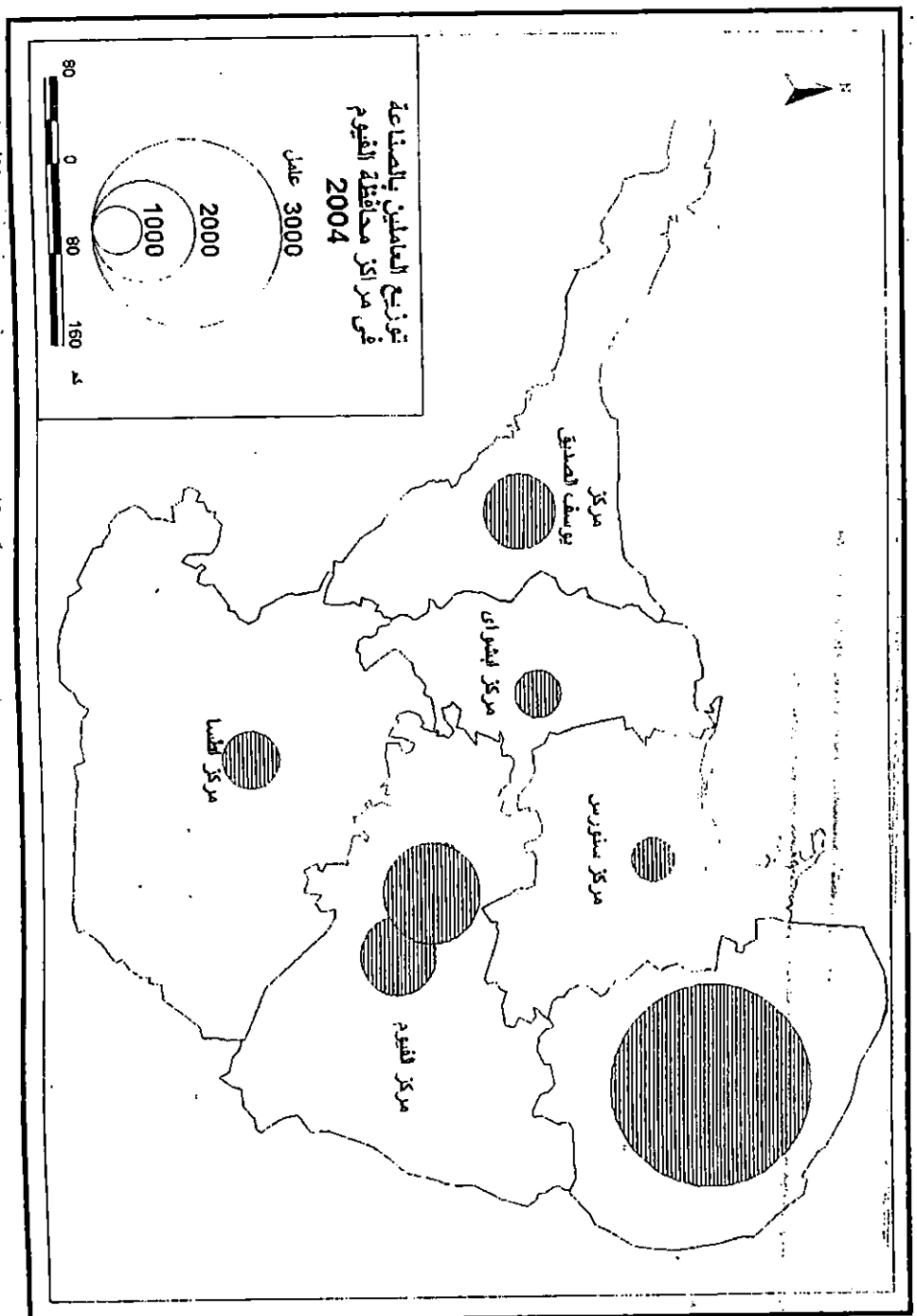
توزيع العاملين بالصناعة
في مراكز محافظة الفيوم
2004
علمل 3000
2000
1000
80
0
80
160
كم
مركز يوسف الصديق
مركز إبشواى
مركز أطسا
مركز سنورس
مركز الفيوم

شكل (١٢)

والمعدات والماكينات ووسائل النقل وقطع الغيار، وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات التى أحدثت تطوراً كبيراً فى النمو الإنتاجى للصناعة من خلال منتجاتها[1].

- احتلت الصناعات الهندسية والكهربائية وصناعة الخشب وصناعة الورق المراكز من السادس وحتى الثامن وذلك بنسب ٥,١%، ٢,٧%، ٠,٦% من إجمالى عدد العاملين فى الصناعة فى المحافظة على الترتيب.

وتتباين أجور العمال بين مراكز محافظة الفيوم، كما تختلف إنتاجيتهم ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (١٢) الاختلافات المكانية فى أجور عمال الصناعة وإنتاجيتهم على مستوى مراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤(*) (بالألف جنيه)

القسم المركز/ المدينة	قيمة الأجور	متوسط أجر العامل جنيه/سنويا	عدد العمال	قيمة الإنتاج	معامل الإنتاج. / أجر	متوسط إنتاجية العامل سنويا
مدينة الفيوم	٣٠٥٠	١٠١٨,٤	٢٩٩٥	٩٤٩٤٠	٣١,٧	٣١٦٩٩,٥
مركز الفيوم	٦١٠٢	٤١٨٨	١٤٥٧	٤٢١٠٢	٦,٩	٢٨٨٩٦,٤
مركز إبشواى	٧٨١	٣٥٦٦,٢	٢١٩	٨١٦٧٣	١٠٤,٦	٣٧٢٩٣٦
مركز إطسا	١٨٦٠	٣٥٩٠,٧	٥١٨	٢٠٨٨٢٨	١١٢,٣	٤٠٣١٤٢,٩
مركز سنورس	٧٠٨	٢٢٩٨,٧	٣٠٨	١٦٠٠٨	٢٢,٦	٥١٩٧٤
مركز طامية	١٧٠٣٩	١٠٩٢,٦	١٥٥٩٥	٥٧٦٤١٠	٣٧	٣٦٩٦١,٢
مركز يوسف الصديق	–	–	١٣٢٧	–	–	–
محافظة الفيوم	٢٩٥٤٠	٢٦٢٥,٨	٢٢٤١٩	١٠١٩٩٦١	٥١,٩	١٥٤٢٦٨,٣

(*) تم تجميع بيانات الجدول اعتمادا على:
- الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.
- مكتب خدمة المستثمرين بمحافظة الفيوم، بيانات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.

$$\text{متوسط أجر العامل} = \frac{\text{جملة الأجور}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \quad \text{جنيه أجر/ عامل}$$

$$\text{متوسط إنتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{جملة الأجور}} \quad \text{جنيه إنتاج / أجر}$$

$$\text{متوسط إنتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \quad \text{جنيه إنتاج/ أجر}$$

راجع: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، الهيئة العامة للتصنيع: المعاملات والمؤشرات الاقتصادية لشركات وزارة الصناعة والثروة المعدنية خلال الفترة من ١٩٨١/٧/١ حتى ١٩٨٢/٦/٣٠، بيانات غير منشورة، القاهرة يناير ١٩٨٤

---

[1] Miller, J.W., A Geography of Manufacturing prentic-Hall Inc., Englewood cliffs, New Jersy, 1962, PP.342-343.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم(١٣) تباين أجور العمال بين مراكز المحافظة حيث يوجد أعلى أجر للعامل فى مركز الفيوم (٤١٨٨ جنيه/سنويا) بينما توجد أقل أجور للعمال فى مدينة الفيوم (١٠١٨,٤ جنيه/سنويا)، ويرجع السبب فى ارتفاع أجر العامل فى مركز الفيوم إلى انتشار المنشآت الصناعية الكبيرة ومعظمها صناعات ثقيلة سواء كيماوية أو معدنية أو هندسية تستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية المتقدمة فى عملية الإنتاج، والتى تحتاج بدورها إلى أيدى عاملة ماهرة، وفنية لذلك يرتفع بها أجر العامل بالمقارنة بباقى الأقسام التى يغلب عليها الصناعات الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج. كما تتباين إنتاجية العامل من صناعة إلى أخرى على مستوى مراكز المحافظة، وهناك عدة عوامل تؤثر فى إنتاجية العامل الواحد منها سن العامل وخبرته وقدرته الصحية، والعقلية والبيئة التى يعيش فيها، حيث توجد علاقة عكسية بين سن العامل وإنتاجيته، وعلاقة طردية بين خبرة العامل وقدرته الصحية والعقلية وبين إنتاجيته أيضاً[1].

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى إنتاجية للعامل كانت فى مركز إطسا (٤٠٣١٤٢,٩ جنيه إنتاج/عامل) وأقل إنتاجية سجلت فى مركز الفيوم (٢٨٨٩٦,٤ جنيه إنتاج/عامل)،ويرجع السبب فى ذلك إلى اختلاف طبيعة الصناعات وتباين الأجور فيما بينها وهذا ما انعكس على إنتاجية العامل بها.

٥- مصادر الطاقة:

تحتاج الصناعة للطاقة بدرجات متفاوتة، كما تختلف مصادر الطاقة فى درجة ومدى جذبها للنشاط الصناعى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الصناعة، ومدى حاجتها إلى الطاقة، ومدى توافر مصادر الطاقة وخصائصها، وتكاليف استثمارها[2] إلا أن إمكانية إحلال مصدر من مصادر الطاقة محل آخر لاستخدامه فى الصناعة يعد من العوامل الرئيسية فى إحداث تغيرات جوهرية فى توطن الصناعة، خاصة فى الوقت الحالى، نتيجة التقدم التكنولوجى فى مجال استخدام الطاقة لتوسيع ميدان الإحلال فيها لتحرير الصناعة من قيود بعض عوامل التوطن،ودفع عجلة النمو الصناعى[3].

---

[1] Miller, E.W., A Geography of Industrial location, Pennsylvania state university press 1970, P.92.

[2] محمد خميس الزوكة: جغرافية المعادن والصناعة، الطبعة الخامسة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٨، ص٥٤٨.

[3] Estall, R.C, &Buchanan, R.O, Industrial Activity and Economic Geography, London 1969, P.45.

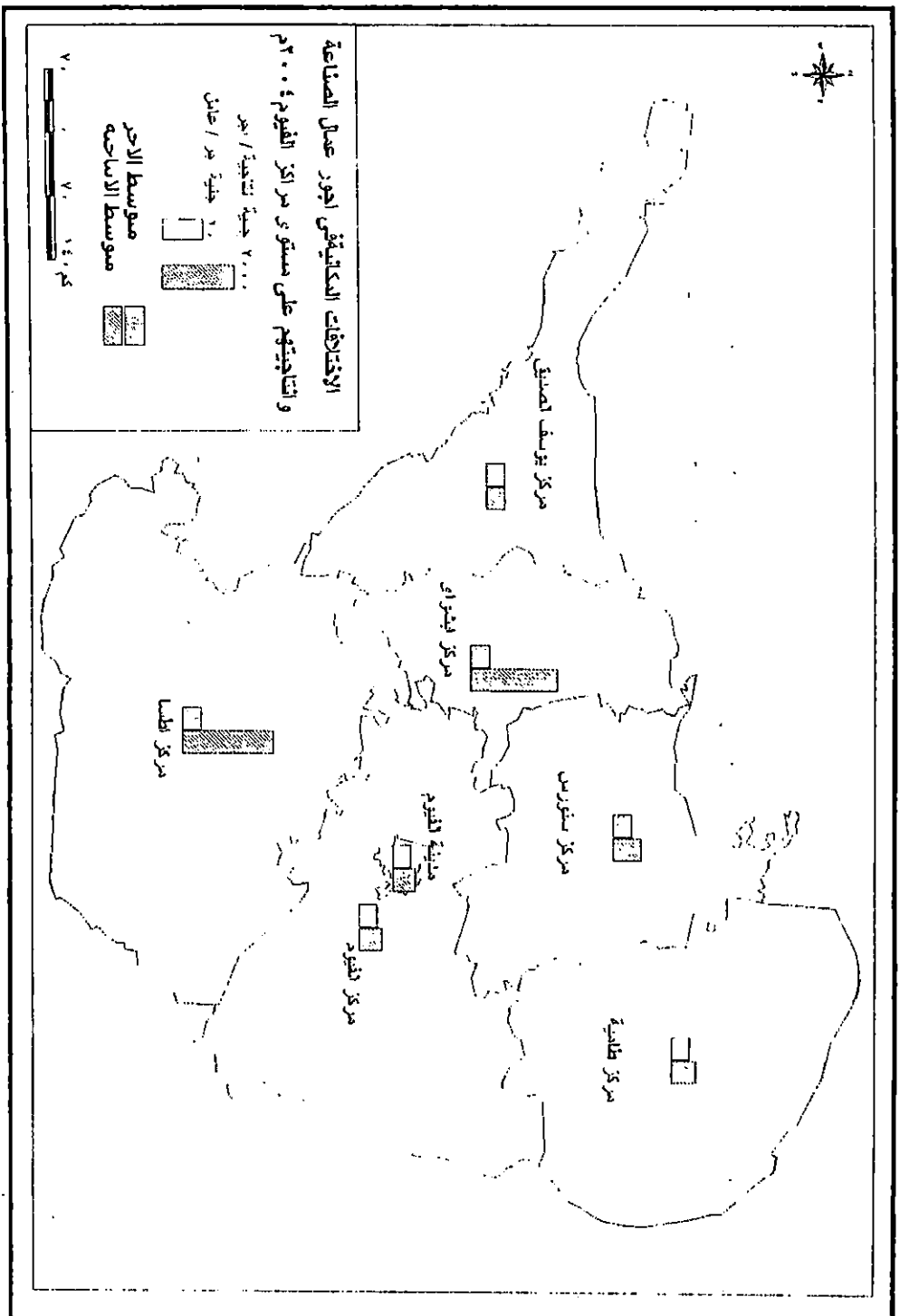
الاختلافات المكانية في اجور عمال الصناعة
وانتاجيتهم على مستوى مراكز الفيوم ٢٠٠٤م
٢٠٠٠ جنية انتاجية / عد
٢٠٠ جنية مد / عامل
متوسط الاجر
متوسط الانتاجية
٧٠ ٧٠ ١٤٠ كم
مركز يوسف الصديق
مركز ابشواى
مركز طما
مدينة الفيوم
مركز سنورس
مركز الفيوم
مركز طامية

شكل (١٣)

وتعتبر الكهرباء المصدر الرئيسى للوقود، والقوى المحركة التى يستخدمها القطاع الصناعى في المحافظة، والتى يتم الحصول عليها من شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء[1].

وتحصل المحافظة على الكهرباء مباشرة من محطة واحدة هى محطة العزب فضلا عن عشرة محولات كهربائية موزعة على جميع مراكز ومدن المحافظة، ويوضح الجدول التالى استهلاك الكهرباء فى المحافظة

جدول (١٣) استهلاك الكهرباء فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٣(*) (ك.و.س)

المركز/ القسم المدينة	القوى المحركة	الإنارة
مدينة الفيوم	٩٠,٢٦٥,٠٢١	٣٢٣,٠٤٢,٢٧١
مركز الفيوم	٩,٤٠٦,٠٣١	٨١,٥١٤,٥٨٥
مركز إبشواى	٤٢,٤٠٤,٧٩٠	١٨٣,٩٨١,٦٥١
مركز إطسا	٥,٣٣١,٥٦٩	١٥٦,٥٧,٦٨٧
مركز سنورس	٢٤,٠٠١,٣٠٠	١٢٦,٧٦٣,٠٧٦
مركز طامية	٥٦,٥٣٩,٦٦٤	١٣٠,٨٩١,٦٢٤
الإجمالى	١٧٨,٠١٨,٦٠٦	٨٦١,٨٥٠,٨٩٤

(*) الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة الإحصاء: الدليل الإحصائى ٢٠٠٣، الجزء الأول، الفيوم يوليو ٢٠٠٤، ص٩٨.

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم(١٤) أن الإنتاج الإجمالى للكهرباء فى المحافظة قد بلغ نحو ١٢٦٩مليون(ك.و.س) تستهلك منها المحافظة نحو ١١٨٠,٨مليون (ك.و.س) موزعة على القوى المحركة التى تستهلك نحو ١٧٨ مليون(ك.و.س) بنسبة ١٥%، من إجمالى الكهرباء المستهلكة فى المحافظة خص منها المنشآت الصناعية ١٢٨,٢مليون(ك.و.س) بنسبة ٧٢% من جملة الطاقة المحركة.

ويستهلك فى الإنارة ١٠٠٢,٨مليون(ك.و.س)[2] ، وبذلك تحقق المحافظة فائضا من الكهرباء يصل إلي ٨٨,٢مليون(ك.و.س) يمكن أن تستخدمها فى التوسع فى إنشاء المزيد من المنشآت الصناعية فى المنطقة الصناعية الجديدة بكوم أوشيم ومستقبلا فى منطقة قوته الصناعية عند البدء فى تنفيذها.

(١) كانت تعرف من قبل بشركة توزيع كهرباء شمال الصعيد.

(٢) الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخذا القرار، إدارة الإحصاء: الدليل الإحصائى، ٢٠٠٣، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص٩٨.

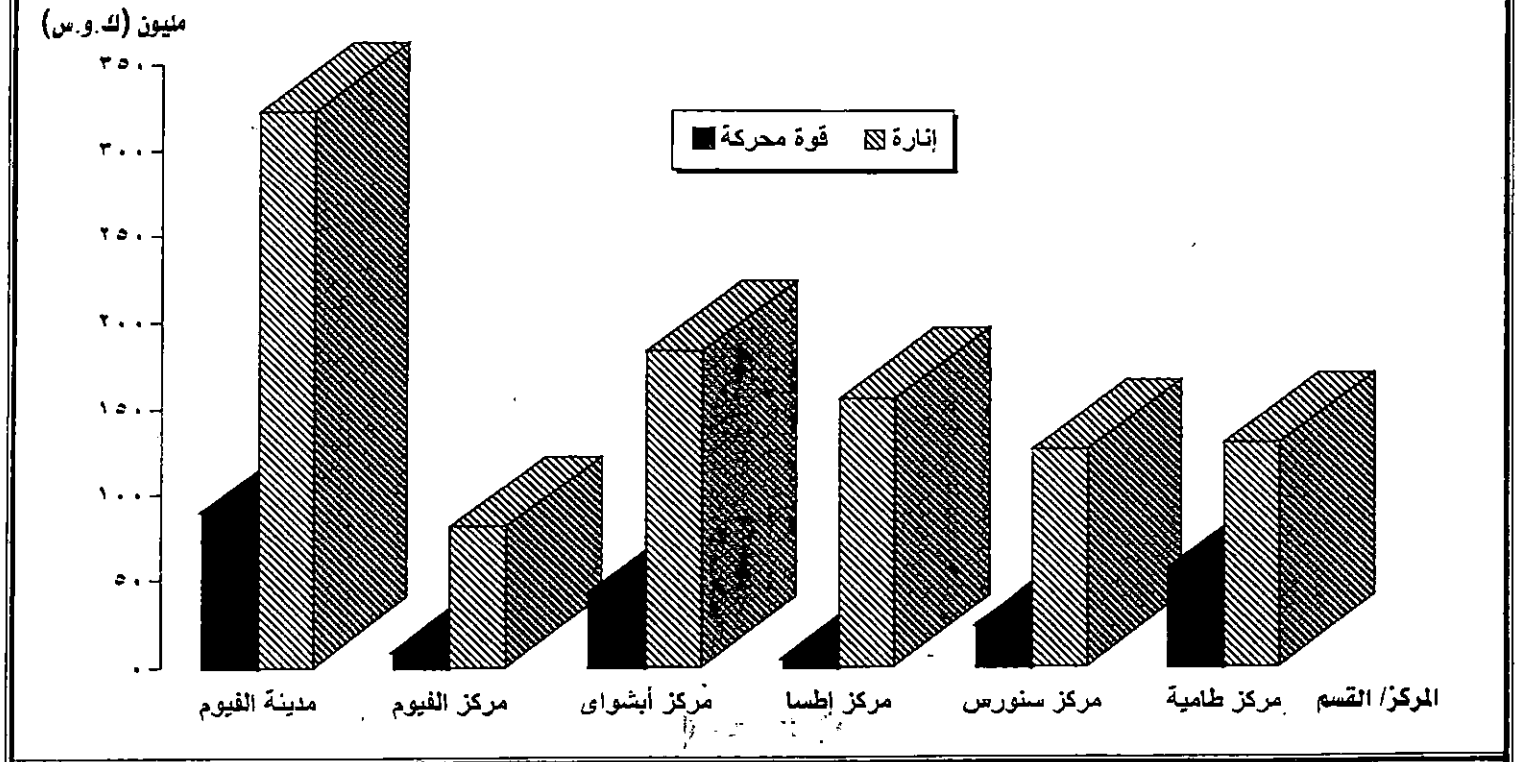

استهلاك الكهرباء فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٣

شكل (١٤)

وتجدر الإشارة إلى أن محافظة الفيوم تنتج الكهرباء من مصدرين هما التوليد الحرارى والتوليد المائى.

ويحظى التوليد المائى باهتمام كبير فى ا لمحافظة نظراً لوجود بعض المواقع التى يمكن استغلالها فى إنتاج الكهرباء المائية من بعض المواقع المرتفعة على بحر يوسف وفروعه والتى يوضحها الجدول التالى:

جدول (١٤) بعض المواقع الممكن استغلالها فى توليد الطاقة الكهرومائية فى محافظة الفيوم(*)

المشروع	التصرف م٣/ث	السقوط (بالمتر)	القدرة (ك.و.س)	الطاقة ألف (ك.و.س)
العزب	١٥	٥,٩٨-٥,٥٨	٧١٠	٤,٦
طامية	٩	٧,٣٥-٥,٩	٤٦٥	٣
اللاهون	٥٥	٢,١٠-١,٦٦	٧٨٥	٦
هوارة عدلان	٣٠	٢,٥٢-١,٩٤	٦٠٠	٤,٥
السكة الحديد	١٢	٣,٥٥-٣,١٥	٣٢٠	٣,٣
وهاب	١١	٣,٢٥-٢,٤٥	٢٣١	١,٧
الإجمالى	-		٣٧١١	٢٢,١٠٠

(*) محمد كمال حامد: الاستغلال الأمثل للطاقة الكهرومائية، ندوة ترشيد واستخدام الطاقة، معهد التخطيط القومى القاهرة، يناير ١٩٨٤. نقلا عن: على أحمد هارون: إنتاج الكهرباء المائية فى مصر، سلسلة دراسة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط/ العدد ٣٦، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٥.

ويتضح من الجدول السابق وجود بعض المناطق الصالحة لاستغلال الطاقة الكهرومائية فى المحافظة، وتقدر الطاقة التى يمكن توليدها من هذه المحطات بنحو ٢٢,١ ألف (ك.و.س) سنويا تعادل وفراً فى الوقود يقدر بنحو ٧٥٠٠ طن فى حالة استخدام محطات التوليد الحرارية[1]، وجارى الآن إنشاء محطة توليد اللاهون المائية بسعة(٢*٤٠٠) (ك.ف.أ)،

كما تم إدخال شبكة الغاز الطبيعى إلى محافظة الفيوم فى عام ٢٠٠١ ،حيث تم إنشاء شركة الفيوم للغاز وهى إحدى شركات شل العالمية [2] وتم الانتهاء منها

---

(١) على أحمد هارون: إنتاج الكهرباء المائية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(٢) تم إنشاء شركة الفيوم للغاز فى نوفمبر عام ٢٠٠٠ بموجب الاتفاقية التى تم توقيعها بين شركة شل والهيئة العامة للبترول (الشركة القابضة للغاز حاليا) لمدة ٢٠ عاما لتوصيل الغاز الطبيعى لمحافظة الفيوم، وذلك برأسمال مصدر ٤٠ مليون جنيه ويبلغ رأس المال المصرح به ٤٠٠ مليون جنيه، و التكاليف الاستثمارية ١٢٠ مليون جنيه، وهى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وزعت اسهمها على النحو التالى:-

- ٧٠% شركة شل جاز. - ٣% المهندس/ على والى. - ٢٧% المصرية الكويتية القابضة.

عام ٢٠٠٤وذلك للاستخدام المنزلى والصناعى حيث استفاد من هذه الخدمة نحو ٢٥ألف عميل منزل و ٣ مصانع كمرحلة أولى[1]، وذلك من يناير ٢٠٠١، وحتى أبريل عام ٢٠٠٤، كما سيتم توصيل الخدمة إلى ١٥٨ ألف عميل منزل وأربعة مصانع كمرحلة ثانية بدءا من مايو ٢٠٠٤وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٧[2].

ويعد الغاز الطبيعى مصدر طاقة المستقبل نظر لرخص أسعاره وعدم اضراره بالبيئة، وقد استهلكت الصناعة المصرية نحو ١٠% من الغاز الطبيعى، بينما استحوذت باقى القطاعات الاقتصادية على النسب الباقية، وسوف يزداد اعتماد الصناعة على الغاز بشكل سريع خلال السنوات المقبلة، حيث تتجه معظم مصانع الحديد والصلب للاعتماد على الغاز، وكذلك مصانع الأسمدة والبتروكيماويات، ومن المتوقع أن يبلغ استهلاك قطاع الصناعة من الغاز نحو ١٦٣٠ مليون متر مكعب سنويا عام ٢٠١٠ [3].

(٦) النقل :

تعد نفقات النقل العامل المحدد لموقع الصناعة وخاصة بالنسبة للصناعات التى تمثل فيها نفقات النقل جزءاً كبيراً من نفقات الإنتاج،أى من قيمة السلعة، وتزداد أهميتها فى التوطن الصناعى بالنسبة للصناعات التحويلية خاصة إذا كانت نسبة تكلفة النقل إلى التكلفة الكلية للإنتاج مرتفعة، وقد ازدادت أهمية النقل كعامل محدد لتوطن الأنشطة الصناعية بعد تضاؤل تأثير العوامل الأخرى التى تؤثر على اختيار الموقع[4].

وتتميز محافظة الفيوم بوجود شبكة جيدة من الطرق تربط بين أجزائها المختلفة بعضها ببعض من ناحية وبمحافظتى القاهرة والجيزة من ناحية أخرى، كما أن المحافظة تتوسط فى موقعها محافظات مصر الوسطى، ويكمل عنصر التوسط الموقعى المسافة بينها وبين محافظات الجمهورية، وكان لذلك الأثر الكبير

وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الفعلية نحو ٤,٩٦٠,١٧٢,٤١٦ متر مكعب عام ٢٠٠٣. راجع شركة الفيوم للغاز: بيانات غير منشورة، الفيوم، بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٨.

[1] من المصانع التى تعمل بالغاز الطبيعى، فضلاً عن الكهرباء والسولار، مجموعة مصانع الفراعنة جروب وشركة سيلا لزيوت الغذائية.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة المعلومات، العدد ١٦٣، الفيوم مارس ٢٠٠٤، ص٨٧.

[3] أحمد مختار: الغاز الطبيعى المصرى، الواقع والطموح، المطبعة الذهبية، القاهرة٢٠٠١، ص٥٦.

[4] علا سليمان الحكيم: النقل والتوطن الصناعى فى مصر، بحث التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠٠٠، مذكرة خارجية رقم ١٤٧٢، معهد التخطيط القومى ،القاهرة مايو ١٩٨٨، ص١٤.

على توطن الصناعة،كما أن تمهيد طرق جديدة لخدمة المنطقة يعد من العوامل الهامة لاجتذاب الصناعة إليها[1] فقد سهلت عملية نقل الخامات إلى المصانع وتوزيع المنتج النهائى.

وتمتلك محافظة الفيوم شبكة جيدة من الطرق يبلغ إجمالى أطوالها ١٧٥٩كم عام ٢٠٠٣، ويوضح الجدول التالى أطوال وأنواع الطرق البرية فى المحافظة.

جدول (١٥) شبكة الطرق البرية بمحافظة الفيوم حسب النوع عام ٢٠٠٣م(*)

نوع الطريق	الطول (كم)	%
الطرق السريعة والطرق الرئيسية	٢٩٧	١٦,٩
الطرق الإقليمية	١٢١١	٦٨,٩
الطرق الترابية	٢٥١	١٤,٢
الإجمالى	١٧٥٩	١٠٠

(*) الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة الإحصاء: الدليل الإحصائى ٢٠٠٣، الجزء الأول، الفيوم يوليو ٢٠٠٤، ص ص ١٥٨-١٦٠.

ومن خلال الجدول السابق والشكل رقم(١٥) يمكن أن نجمل أهم الطرق التى تخدم محافظة الفيوم فيما يلى:-

أولاً: شبكة الطرق السريعة والرئيسية:-

وهى التى تربط محافظة الفيوم بالمحافظات المجاورة وكذلك محافظات الجمهورية المختلفة، أو التى تخترق محافظة الفيوم وتتبع الهيئة العامة للطرق والكبارى ويبلغ طول هذه الطرق ٢٩٧كم أى بنسبة ١٦,٩% من إجمالى أطوال الطرق فى المحافظة. ويقع على عاتق هذه الطرق عبء نقل المواد الخام إلى المصانع ثم نقل المنتجات الصناعية إلى الأسواق وأهم هذه الطرق هى[2]:

طريق القاهرة/ الفيوم: وهو طريق رئيسى يتكون من أربع حارات تتوسطها جزيرة، ويبلغ طوله ٨٩كم، ويربط القاهرة بالفيوم، ويعد هذا الطريق من أهم المداخل الشمالية لمحافظة الفيوم. ويبدأ من أهرامات الجيزة إلى كوم أوشيم على حافة المنخفض وقد تم إنشاؤه فى يونيو عام ١٩٣١- وبعدها يمتد الطريق الزراعى ليربط بين كوم أوشيم ومدينة الفيوم[3] وقد تم الانتهاء من أعمال توسعته فى عام ١٩٩٢، ويخدم هذا الطريق المناطق الصناعية الجديدة فى كوم أوشيم.

---

(١) عايدة بشارة: التوطن الصناعى فى الإقليم المصرى، مرجع سبق ذكره، القاهرة ١٩٦٢،ص٦٦.

(٢) محافظة الفيوم، جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: آفاق التنمية فى محافظة الفيوم، الفيوم سبتمبر ١٩٩٨ ص ص١-٦، ٦-١١.

(٣) حسام الدين جاد الرب: التنمية السياحية فى محافظة الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.

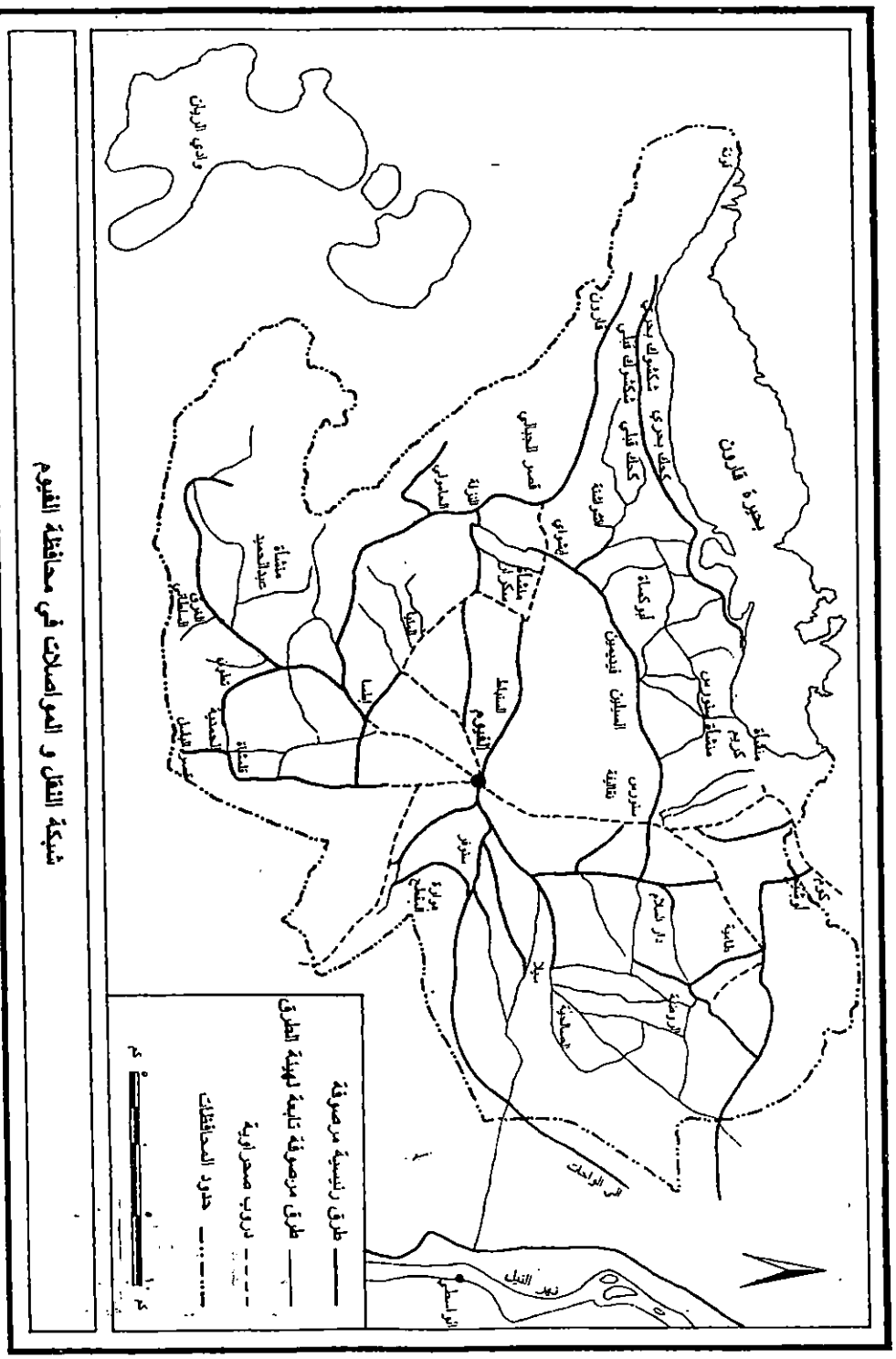

شكل (١٥)

شبكة النقل و المواصلات في محافظة الفيوم

طريق الفيوم/بنى سويف: ويربط مدينة الفيوم بوادى النيل عند مدينة بنى سويف، وطوله ٤٥كم، وهو يتكون من حارتين، وتحيط به الأراضى الزراعية من الجانبين، وكذلك المجارى المائية والقرى فى محافظتى الفيوم وبنى سويف.

طريق الفيوم/السيليين/ قارون: ويربط مدينة الفيوم بشاطئ بحيرة قارون فى الشمال الغربى من المحافظة، وهو طريق من حارتين تحيط به الأراضى الزراعية من الجانبين.

الطريق الصحراوى القاهرة/ أسيوط (غرب النيل)[1]: يمر هذا الطريق فى الجانب الشرقى لمحافظة الفيوم، وهو طريق حديث الإنشاء يتكون من حارتين، ويبدأ من طريق الفيوم/ القاهرة الصحراوى عند دهشور عند الكيلو ٣٣، ويبلغ إجمالى طوله نحو ٣٤٧ كم[2].

وهناك مجموعة من الطرق الرئيسية الأخرى وهى طرق مرصوفة من حارتين تربط مدينة الفيوم، بالمراكز الرئيسية وهى طامية وإطسا وأبشواى وسنورس، ومعظمها طرق جرى إنشاؤها منذ فترة طويلة.

ثانياً: شبكة الطرق الإقليمية :

وهى تلك الطرق التى تربط حاضرة المحافظة وهى مدينة الفيوم، بعواصم المراكز، وهذه الطرق بعضها يتبع مديرية الطرق والنقل والبعض الآخر يتبع الهيئة العامة للطرق والكبارى. ويبلغ طول هذه الشبكة ١٢١١كم وهو ما يمثل نحو ثلثى أطوال الطرق الموجودة فى المحافظة. ويتركز ما يقرب من ربع (٢٣,٥%) أطوال هذه الطرق فى مركز يوسف الصديق، مما ساهم فى سهولة الحركة وإمكانية الوصول Acessibility إلى المنشآت الصناعية بها وخاصة الشركة المصرية للأملاح والمعادن (إميسال) والتى تقع عندالطرف الغربى لبحيرة قارون، ويلى ذلك مركز الفيوم حيث يمتلك ما يقرب من خمس (١٨,٦%) أطوال هذه الطرق وأهم الطرق الإقليمية فى المحافظة هى:-

- طريق الفيوم/ قصر قارون.
- طريق الفيوم/ إطسا ويبلغ طوله ٩كم، وهذا الطريق هو جزء من الطريق إلى وادى الريان إذ يتجه إلى إطسا ثم الحامولى فوادى الريان.

---

[1] تم وصل الطريق من القاهرة وحتى سوهاج وجارى مده حتى أسوان.

[2] محمد صدقى الغماز: شبكة الطرق البرية المرصوفة بين المراكز الحضرية بمحافظة الفيوم دراسة كمية تحليلية، مجلة بحوث الآداب، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٠، ص ١١٨-١١٩.

- طريق الفيوم/ سنورس ويبلغ طوله ١٣كم، ويخدم هذا الطريق مصنع العلف فى قرية جرفس.
- طريق الفيوم/إبشواى ويبلغ طوله ٢٥كم.
- طرق الفيوم/ طامية بطول ٢٥كم ويخدم هذا الطريق مصنع الفيوم للسكر.

ثالثاً: شبكة الطرق الترابية:-

وهذا النوع من الطرق يمثل المركز الثالث والأخير بين شبكة الطرق فى المحافظة، وهو الذى يصل بين القرى وبعضها البعض. ويبلغ طول الطرق الترابية فى المحافظة نحو ٢٥١كم أى بنسبة ١٤,٢% من إجمالى أطوال الطرق فى المحافظة. ويقع على هذه الطرق عبء نقل المواد الخام الزراعية مثل الخضروات والفاكهة وعباد الشمس الزيتى وبنجر السكر إلى المصانع.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند اختيار مواقع المناطق الصناعية الجديدة والمفاضلة بينها فإن المواقع القريبة من المناطق المأهولة بالسكان تمثل أولوية أولى، وذلك كونها تحقق التنمية بأقل تكلفة وهو ما حدث بالنسبه لمنطقة كوم أوشيم الصناعية. وفى الوقت الذى يجرى فيه التكثيف الرأسمالى فى هذه المناطق، يتم كذلك إعداد المناطق الواعدة الأخرى لتقبل المزيد من الاستثمارات، لكى تعمل بكفاءة عالية فى مرحلة لاحقة وهو ما تحقق باختيار منطقة قوته كمنطقة صناعية تالية، ويعتبر معيار مدى اتصال المنطقة بشبكات الطرق الرئيسية وبالمرافق العامة الأخرى، ومدى إمكان تحقيق الاتصال مستقبلاً عاملا مهما كذلك، ومن المهم أيضاً أن يؤخذ فى الاعتبار مدى قدرة المنطقة على التأثير الاقتصادى وتدعيم علاقات التشابك فى نطاقها الإقليمى[١].

(٧) السوق:

يعتبر السوق ضرورة لابد منها لتصريف المنتجات كما هو ضرورة لاستيزاد الخامات، وبوجه عام كلما ضعف تأثير عاملى المادة الخام والطاقة المحلية على توطن المصنع أصبح تأثير عامل السوق أقوى على توطن الصناعة[٢] ولابد للصناعة من أسواق لتصريف منتجاتها سواء كان التصريف محلياً أو خارجياً عن

---

[١] محافظة الفيوم، جامعة القاهرة فرع الفيوم: آفاق التنمية فى محافظة الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ص١٣-١٣/٧-٨.

[٢] Bale, B., the location of manufacturing industry Op.Cit. 1981, P.34.

طريق التصدير، ويختلف السوق الداخلى من مكان لآخر تبعا لعدد السكان ومدى تقدم الصناعة واعتمادها على صناعات جانبية من ناحية أخرى[١].

ويؤثر موقع السوق فى محافظة الفيوم فى توزيع الإنتاج الصناعى بها حيث تعتبر الأسواق مواقع مثلى لكثير من الصناعات حيث أن إنشاء المصنع فى منطقة الاستهلاك يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج عامة والاحتكاك الدائم برغبات المستهلكين ومطالبهم. وقد أدى قرب محافظة الفيوم من القاهرة الكبرى والتى تعد سوقاً ضخمة لاستهلاك المنتجات الصناعية التى تنتجها مصانع المحافظة، إلى حصول هذه المصانع على المزيد من الأرباح بأقل التكاليف الممكنة.

ويعد سوق محافظة الفيوم من الأسواق التى لا بأس بها بالنسبة لتوزيع المنتجات الصناعية المنتجة بالمحافظة خاصة مع تزايد عدد سكان المحافظة الذى بلغ أكثر من ٢,٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٣م.

وللوقوف على درجة الارتباط بين حجم السوق وقيمة الإنتاج الصناعى فى محافظة الفيوم، فقد تم استخدام معامل الارتباط[٢]، جدول(١٦).

---

[١] على أحمد هارون: أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣، ص٣٨٣.

[٢] تم حساب معامل الارتباط عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معامل الارتباط (ر)} = \frac{(\text{ن مج س ص}) - (\text{مج س ص})}{(\text{ن مج س}^2) - (\text{مج س}^2) \quad \text{ن (مج س}^2) - (\text{مج ص}^2)}$$

ويتراوح معامل الارتباط بين +١، -١ وعلامة الموجب (+)، وعلامة السالب (-) توضح ما إذا كانت العلاقة طردية أى فى نفس الاتجاه وبالتالى تكون موجبة أو علاقة عكسية تسير فى الاتجاه العكسى وبالتالى تكون سالبة.

راجع: أ- محمد خميس الزوكة: بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة فى الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٢، ص ص ٥٦-٥٧.

ب- فتحى محمد أبو عيانة: مدخل إلى التحليل الإحصائى فى الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١، ص ص ٦٥-٧٧.

جدول (١٦) معامل الارتباط بين حجم السوق وقيمة الإنتاج الصناعى فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٣(*)

القسم/المركز/ المدينة	عدد السكان بالألف (س)	قيمة الإنتاج الصناعى بالمليون جنيه (ص)	س٢	ص٢	س ص
مركز ومدينة الفيوم	٦٤٧,٥	١٣٧٠	٤١٩٢٥٦,٢٥	١٨٧٦٩	٨٨٧٠٧,٥
إبشواى	٢٨٠	٨١,٦	٧٨٤٠٠	٦٦٥٨,٥٦	٢٢٨٤٨
إطسا	٤٥٧,٦	٢٠٨,٨	٢٠٩٣٩٧,٧٦	٤٣٥٩٧,٤٤	٩٥٥٤٦,٨٨
سنورس	٣٩٠,٢	١٦	١٥٢٢٥٦,٠٤	٢٥٦	٦٢٤٣,٢
طامية	٢٩٢,٢	٥٧٦,٤	٨٥٣٨٠,٠٤	٣٣٢٢٣٦,٩٦	١٦٨٤٢٤,٠٨
الإجمالى	٢٠٦٧,٥ مجـ س	١٠١٩,٨ مجـ ص	٩٤٤٦٩٠,٨٩ مجـ س^{٢}	٤٠١٥١٧,٩٦ مجـ ص^{٢}	٣٨١٧٦٩,٦٦ جـ س ص

(*) تم تجميع بيانات الجدول اعتماداً على:-

-الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات، مرجع سبق ذكره.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم: نشرة المعلومات، العدد ١٦٥، الفيوم يونية ٢٠٠٤

ويتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين حجم السوق وقيمة الإنتاج الصناعى فى المحافظة قد بلغ بلغ ٠,٣، وهذا يدل على درجة ارتباط موجبة ولكنها ضعيفة، ويرجع السبب فى ذلك إلى موقع محافظة الفيوم بالقرب من مدينة القاهرة الكبرى، حيث لا تبتعد عنها سوى بنحو ٧٠كم، كما أن المنطقة الصناعية الجديدة فى كوم أوشيم لا تبعد عن القاهرة الكبرى سوى بنحو ٥٠كم.

كما تتركز فى محافظة الفيوم خاصة مدينة الفيوم حاضرة المحافظة جميع أنواع الخدمات وخاصة الخدمات المرتبطة بالصناعة، حيث أن الصناعة تتركز فى مدينة أو عدد محدد من المدن، حيث تتوفر بها الخدمات والمهارات الصناعية المختلفة بل والصناعات المساعدة[١].

وللوقوف على أنسب المواقع الصناعية بالنسبة لحجم المبيعات الخاصة بالمنشآت الصناعية فى المحافظة من حيث علاقتها بوسائل النقل فقد تم استخدام نموذج احتمالات السوق والذى يوضحه الجدول رقم (١٧).

(١) سعاد الصحن: صناعات العواصم، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد السابع، السنة السابعة، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٥.

نموذج احتمالات السوق داخل محافظة الفيوم:-

يستخدم هذا النموذج فى تحليل المواقع الصناعية من حيث أفضلها فى حجم المبيعات المتوقعة من كل موقع على حده وأقلها من حيث تكلفة الإنتاج[١].

وعند تطبيق هذا النموذج نفترض ثبات تكلفة الإنتاج وتساوى تعريفه النقل بين عواصم المراكز والأقسام وتساوى دخل الفرد فى كل المراكز بدرجة تسمح بأن يشترى كل فرد من مجموع أفراد المركز وحدة واحدة من المنتج الصناعى الذى ستنشأ صناعته فرضاً فى مدينة الفيوم باعتبارها أقرب النقاط لتوطن الصناعة، وذلك لتوسطها محافظة الفيوم، ونفرض أن مدينة الفيوم موقع المصنع وبداية الشحن إلى باقى أنحاء المحافظة ويوضح الجدول التالى تكلفة النقل واحتمالات السوق لمدينة الفيوم.

جدول (١٧) تكلفة النقل واحتمالات السوق[٢] لمدينة الفيوم عام ٢٠٠٣(*)

القسم/المركز	عدد السكان ٢٠٠٣ بالألف نسمة(ن)	البعد عن مدينة الفيوم (ك)	تكلفة النقل (ن ×ك)	احتمالات السوق (ن ÷ ك)
إطسا	٤٥٧,٦	٩	٤١١٨,٤	٤٥٧,٦
إبشواى	٢٨٠	٢٠	٥٦٠٠	٢٨٠
سنورس	٣٩٠,٢	١٣	٥٠٧٢,٦	٣٩٠,٢
الفيوم	٦٤٧,٤	٨	٥١٧٩,٢	٣٩٠,٢
طامية	٢٩٢,٣	٢٥	٧٣٠٧,٥	٢٩٢,٣
يوسف الصديق	٢٥٣,٥	٣٦	٩١٢٦	٢٥٣,٥
الإجمالى	٢٣٢١	-	٣٦٤٠٣,٧	٢٣٢١

(*) تم إعداد بيانات الجدول اعتماداً على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، نشرة المعلومات، العدد ١٦٥، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠٣م.

يتضح من الجدول السابق والشكل(١٦) ما يلى:

- هناك علاقة عكسية بين إجمالى مسافة النقل وبين احتمالات السوق، إذ أنه كلما زادت مسافة النقل قلت احتمالات السوق، وذلك لارتفاع تكاليف النقل، وينطبق هذا المثال على مراكز يوسف الصديق وطامية وأبشواى، حيث تبتعد هذه

---

[١] محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٢٣.

[٢] تم حساب نموذج احتمالات السوق عن طريق المعادلة الآتية:

نموذج احتمالات السوق = $\frac{\text{ن}}{\text{ك}}$

حيث(ن)عدد السكان، (ك)المسافة بين مدينة الفيوم وعواصم المراكز

راجع: محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

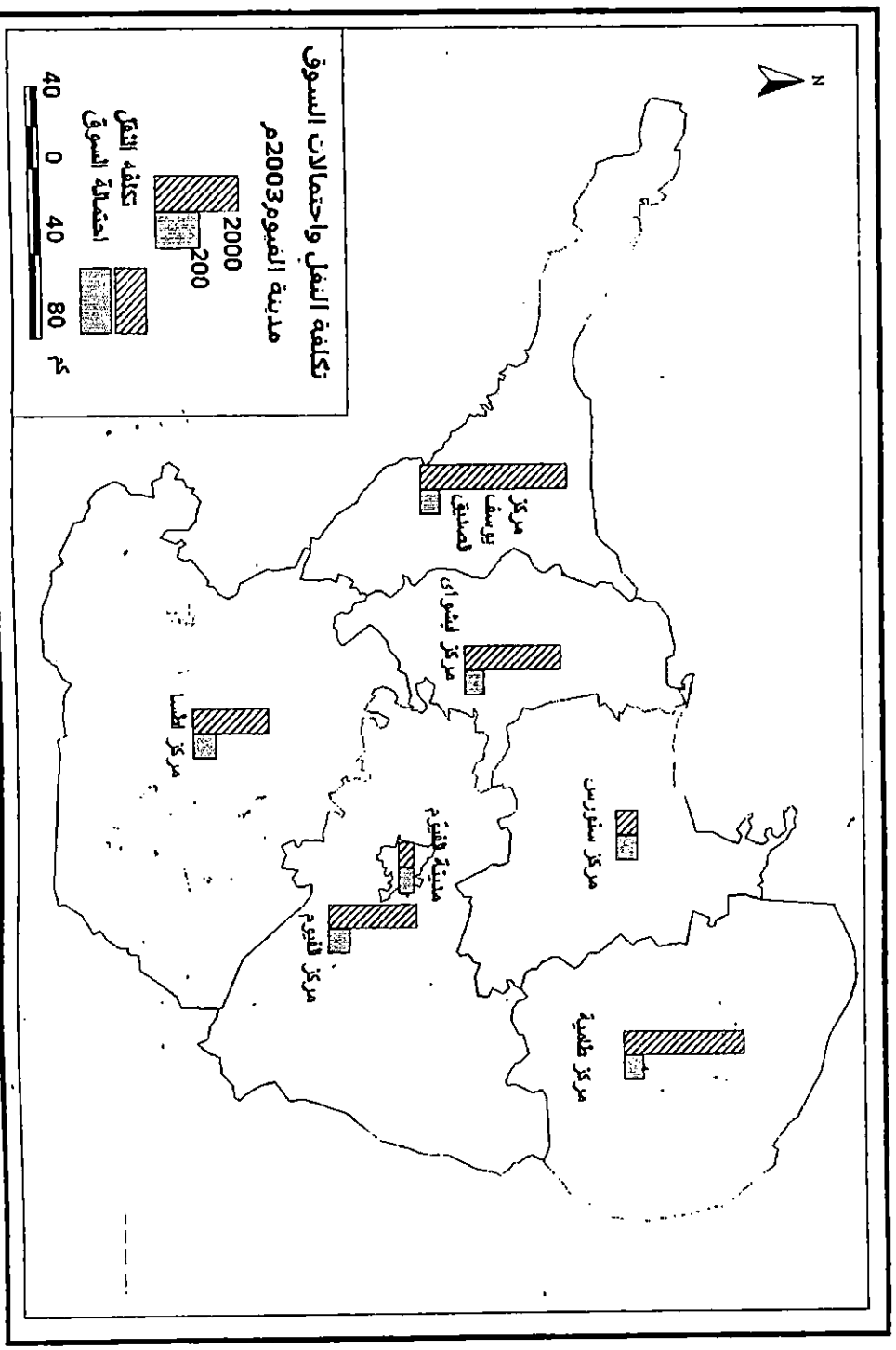
تكلفة النقل واحتمالات السوق
مدينة الفيوم2003م
2000
200
تكلفة النقل
احتمالية السوق
40 0 40 80
كم
N
مركز يوسف الصديق
مركز ابشواى
مركز اطسا
مركز سنورس
مدينة الفيوم
مركز الفيوم
مركز طامية

شكل (٦)

المراكز عن مدينة الفيوم بمسافة كبيرة إلى حد ما وهى على التوالى ٣٦كم، ٢٥كم، ٢٠كم بالمقارنة بالمراكز الأخرى، ولذلك نجد أن تكلفة النقل بها مرتفعة، وبالتالى تقل احتمالات السوق بها. على العكس من ذلك نجد مراكز:الفيوم وأطسا وسنورس أن احتمالات السوق قوية وذلك لقرب المسافة من مدينة الفيوم حيث تصل إلى ٨كم، ٩كم، ١٣كم على التوالى وبالتالى تقل تكلفة النقل بها.

- هناك علاقة طردية بين عدد السكان واحتمالات السوق حيث إنه كلما زاد عدد السكان زادت معه احتمالات السوق، والعكس صحيح فكلما قل عدد السكان قلت معها احتمالات السوق[١] أى أن هناك تزايداً فى احتمالات السوق مع تزايد أعداد السكان وارتفاع معدلات النمو السكانى، ويتضح ذلك فى المراكز ذات الزيادة السكانية المرتفعة مثل مركز الفيوم فنظراً لزيادة السكان به فقد زادت احتمالات السوق، وعلى عكس الحال فى مركز إنشواى نجد أن قلة عدد السكان ساعدت على ضعف احتمالات السوق به.

رابعاً: التركيب الحجمى للصناعة فى المحافظة

لقد أظهرت التجربة فى القطاع الصناعى أن الزيادة المستمرة فى أحجام المشاريع لا تؤدى بالضرورة إلى الزيادة المماثلة فى أرباحها أو عوائد هذه المشاريع، كما أن تخفيض أحجام المشاريع أو بقائها صغيرة لا يعطى عائدا اقتصاديا مناسبا بالمقارنة مع المشاريع الأكبر، وذلك ناتج عن ارتفاع تكلفة هذه المشاريع. كما أن الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج يدفع مسألة إيجاد الحجم الأمثل للمشروع الصناعى إلى مقدمة القضايا الاقتصادية للصناعة، للارتباط الوثيق بين هذه المسألة وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢].

وتتعدد المعايير التى يعتمد عليها فى تصنيف وقياس حجم المنشآت الصناعية،فبعضها يرتكز على أساس عدد العاملين فيها، ويعتبر الاعتماد على عدد العمال هو المعيار التقليدى والأكثر شيوعاً لقياس حجم الصناعة بأى منطقة، والبعض الآخر يعتمد على القيمة المضافة، حيث تعتبر من أفضل العناصر كمعيار لقياس النشاط الاقتصادى بأى منطقة، لأنها تتضمن كل عناصر مستلزمات

---

[١] المرجع السابق، ص٢٣٩.

[٢] فرج عبد العزيز عزت: اقتصاديات الصناعة والطاقة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص٦٠-٦١.

الإنتاج، كما أن هذا المعيار ذا طبيعة اقتصادية أكثر عن العمالة، وتحدد القيمة المضافة إنتاجية العمل ورأس المال، كما أنها توضح الأهمية الاقتصادية النسبية للصناعات في مختلف جهات الدولة.

كما يعتبر عدد المصانع من أسهل وأبسط المعايير لقياس حجم المصانع في أية منطقة، ولكن يلاحظ أن مجرد عدد المصانع ليس ذا قيمة كبيرة في إعطاء صورة واقعية عن النشاط الصناعي وتركيبه بالمنطقة والعوامل الاقتصادية والفنية التي تقف وراء هذه الأحجام[١].

كما يعتمد البعض لقياس حجم المنشآت الصناعية على رأس المال المستثمر والأصول الرأسمالية، والأجور والرواتب التي تدفع للعاملين.

وعند دراسة التركيب الحجمي للمنشآت الصناعية في محافظة الفيوم سوف يتم الاعتماد على معياري حجم العمالة وعدد المنشآت الصناعية، ويوضح الجدول التالي أحجام المنشآت الصناعية في المحافظة.

جدول (١٨) أحجام المنشآت الصناعية في محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤(*)

المتغير فئات عدد العمال(**)	المنشآت الصناعية		العمالة الصناعية	
	العدد	%(***)	العدد	%
مصانع قزمية(أقل من ١٠ عمال)	٢٥٤٨	–	١٦٨٣٦	–
مصانع صغيرة (١٠ –٤٩)	١٠١	٥٢,٩	١٦٧٥	٨,٤
مصانع متوسطة (٥٠–١٩٩)	٢٨	١٤,٧	١٨٣٢	٩,١
مصانع كبيرة (٢٠٠–٤٩٩)	٥٥	٢٨,٨	١١٤٢٠	٥٦,٩
مصانع ضخمة (أكثر من ٥٠٠)	٧	٣,٦	٥١٣٩	٢٥,٦
الإجمالي بدون المصانع القزمية	١٩١	١٠٠	٢٠٠٦٦	١٠٠

(*) تم إعداد الجدول اعتمادا على:-
-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشر المعلومات، العدد ١٦٢، مرجع سبق ذكره، ص ص٢-٤
- الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية، بيانات غير منشورة ٢٠٠٤م.
-محافظة الفيوم، مكتب خدمة المستثمرين، بيانات غير منشورة الفيوم بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٠م.
(**) تم استخدام تقسيم حجم المنشآت حسب فئات العاملين حسب التقسيم الذي وضعه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والذي يقسم المنشآت على النحو التالي:- أقل من ١٠ عمال (منشآت قزمية)، ١٠-٤٩ عامل (منشآت صغيرة)، ٥٠-١٩٩ عامل (منشآت متوسطة)، ٢٠٠-٤٩٩ عاملاً (منشآت كبيرة)، وأكثر من ٥٠٠ عامل(منشآت ضخمة) مع ملاحظة أنه قد تم استبعاد الفئة الأولى لأن معظمها عبارة عن ورش ومنشآت حرفية، كما أنها لا تعتبر مؤشراً على قيام النشاط الصناعي من عدمه، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المنشآت القزمية (أقل من ١٠ عمال) في محافظة الفيوم قد بلغ نحو ٢٥٤٨ منشأة يعمل بها. ١٦٨٣٦ عاملاً.
(***) النسب المئوية من حساب الباحث.

(١) محمد محمود الديب: الإقليم الصناعي مغزى وقياس وتحديد، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد ١٥، القاهرة ١٩٧٥/١٩٧٨، ص ص٤١-٤٦.

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم(١٧) ما يلى:-

١. تستحوذ فئة المنشآت الصناعية الصغيرة(١٠-٤٩عامل) على أكبر نصيب (٥٢,٩%) من إجمالى عدد المنشآت الصناعية فى محافظة الفيوم، ولكن لا يعمل بها سوى ٨,٤% من جملة عدد العمالة الصناعية بالمحافظة، وذلك عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى انتشار المنشآت الصناعية الصغيرة فى المحافظة إلى أن هذه المنشآت كلها ملكية خاصة يسعى أصحابها إلى تحقيق الأرباح فنجدها تتوزع فى جميع أنحاء المحافظة لمقابلة جزء من الاحتياجات المحلية من السلع الصناعية الاستهلاكية أو معظمها أحياناً، ولتقديم الخدمة الصناعية المطلوبة فى مختلف أنحاء المحافظة، وغالباً فإن عدم توافر معظم المرافق العامة مثل الكهرباء والطاقة ووسائل النقل الحديثة لا يعوق تلك المنشآت، وإن كان على العكس قد يحمى تلك المنشآت الصغيرة من المنافسة الخارجية للمنشآت الصناعية الكبيرة والحديثة، وخاصة فى المناطق الريفية[١].

٢. جاءت فئة المنشآت الصناعية الكبيرة (٢٠٠-٤٩٩ عاملاً) فى المركز الثانى من حيث جملة عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة حيث بلغ عددها ٥٥ منشأة تمثل أكثر من ربع عدد المنشآت الصناعية(٢٨,٨%) فى المحافظة وذلك عام ٢٠٠٤، ويعمل بها أكثر من نصف عدد العمالة الصناعية بالمحافظة (٥٦,٩%) فى نفس العام.

ويرجع السبب فى انتشار المنشآت الكبيرة فى المحافظة إلى أن هذه المؤسسات الكبيرة لا تتأثر عادة بالوفورات الخارجية عند اختيار مواطنها، و ذلك لأنها ذات رؤوس أموال كبيرة بحيث يمكنها أن تزود نفسها بالخدمات التى تحتاج إليها، فهى تستطيع مثلا أن تشيد محطات القوى اللازمة لها. كما أنها تستطيع أيضاً أن تكفل تسهيلات المواصلات الخاصة بها مثل العمل على مد خطوط السكك الحديدية إلى موقع المصنع أو امتلاك سيارات اللورى لاستخدامها فى أعمال النقل بالطرق البرية، كما أن هذه المؤسسات تستطيع أيضاً القيام بتدريب عمالها[٢]. وتتوزع هذه المنشآت على جميع مراكز المحافظة،ومن أهم هذه المنشآت مصنع الفراعنة للبورسلين (٢٨٦ عاملا)، وشركة سيلا للزيوت (٢٢٣عاملاً) وكلاهما يقع بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم.

---

[١] سيسيل زكى فؤاد، جغرافية الصناعة فى محافظة الجيزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٧، ص ٨١.

[٢] عايدة بشارة: مرجع سبق ذكره، ص٢٣١.

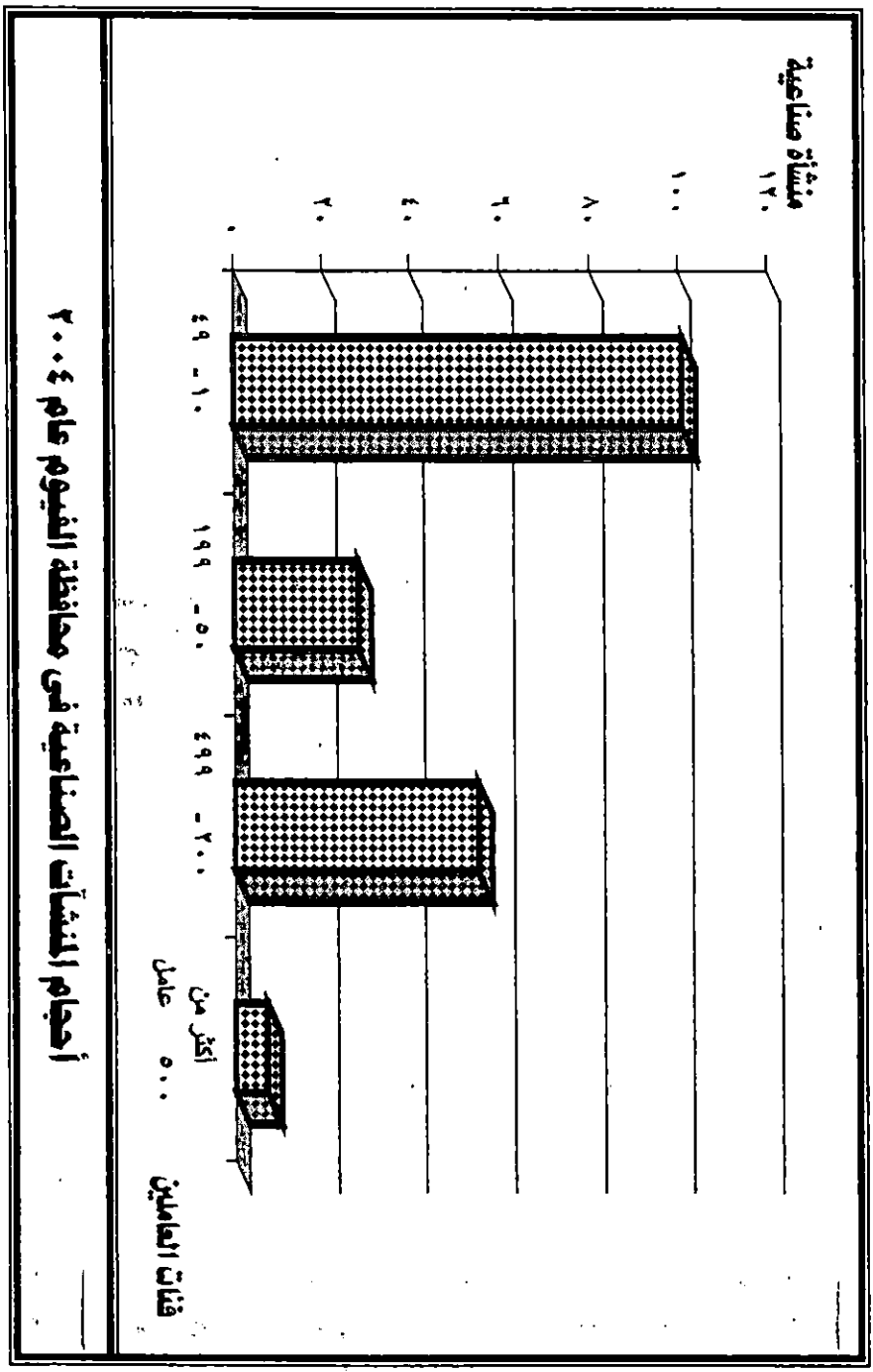
أحجام المنشآت الصناعية فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠٤
فئات العاملين
أكثر من ٥٠٠ عامل
٢٠٠ - ٤٩٩
٥٠ - ١٩٩
١٠ - ٤٩
منشأة صناعية
١٢٠
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
٠

شكل (١٧)

١-جاءت فئة المنشآت الصناعية المتوسطة (٥٠-١٩٩ عامل) فى المركز الثالث من حيث جملة عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة عام ٢٠٠٤ حيث بلغ عددها ٢٨ منشآة تمثل ١٤,٧% من جملة عدد هذه المنشآت، فى حين يعمل بها ٩,١% من جملة عدد العمالة الصناعية بالمحافظة وذلك فى العام. نفسه.

والجدير بالذكر أن المنشآت الصناعية المتوسطة تميل إلى أن تنشأ بجوار بعضها البعض، وينطبق هذا الوضع على صناعة الغزل والنسيج، والتى تنتشر بشكل كبير فى مدينة الفيوم وعواصم المراكز.

٢-حققت فئة المنشآت الضخمة(أكثر من ٥٠٠ عامل) المركز الرابع والأخير بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية بالمحافظة، حيث بلغ عددها ٧ منشآت تمثل ٣,٦% من جملة عدد المنشآت بالمحافظة عام ٢٠٠٤، فى حين يعمل بها أكثر من ربع العمالة الصناعية(٢٥,٦%) فى المحافظة فى نفس العام.

وتتوزع هذه المنشآت الضخمة فى المحافظة فى أربعة مراكز هى مركز طامية (٤منشآت) وأهمها: شركة الأمل لمنتجات الطفلة(١٢٠٠عامل)، والشركة المصرية الإيطالية الأسبانية للأدوات الصحية والبورسلين (الملكة)(٦٥٤عاملاً) وشركة سيراميك الفراعنة(٦٥٢عاملا)وشركة البقلى انترناشيونال (٦٠٠عامل) وينتمى لهذه الفئة فى مدينة الفيوم مصنع غزل الفيوم ويعمل بها ٢٠٠٠عامل، وكذلك مصنع شركة الفيوم لصناعة السكر(٥١٣عاملاً) ويقع بمركز إطسا، وأخيراً مركز يوسف الصديق والذى يوجد بها مصنع ينتمى لهذه الفئة، ويتمثل فى الشركة المصرية للأملاح والمعادن(إميسال)(٦٠٨عاملاً)، ويرجع السبب فى تركز المنشآت الصناعية الضخمة فى مركز طامية وعلى وجة التحديد المنطقة الصناعية بكوم أوشيم للانخفاض النسبى فى أسعار الأراضى والذى يعطى ميزة للتوطن الصناعى فى هذه المنطقة، خاصة وأنها تبعد عن مدينة الفيوم بنحو ٣٠كيلو مترا على طريق الفيوم/القاهرة الصحراوى، وكان عامل انخفاض سعر الأراضى ،حيث الأراضى الصحراوية الواسعة العامل الحاسم لاختيار هذه المنطقة كأحد أهم المناطق الصناعية الجديدة فى محافظة الفيوم. كما أن أحد أسباب توطن المنشآت الضخمة فى هذه المنطقة هو سهولة الحصول على الأيدى العاملة اللازمة لها من المناطق الريفية فى محافظة الفيوم وخاصة مركز طامية، ورغم أن العمالة فى الريف المصرى غير مدربة أو شبه مدربة وليست فى معظمها على درجة عالية من التعليم، ألا أننا نجد أن المنشآت الضخمة تقوم فى الغالب بتدريب العمال الذين

تحتاج إليهم، ولذا فإنها لا تتأثر كثيراً بمسألة وجود العمالة المدربة فعلاً، وخاصة إذا كانت طبيعة العمليات الإنتاجية فى هذه المنشآت لا تحتاج إلى إعداد كبيرة من العمال المهرة، على العكس من الصناعات اليدوية والتى مازالت تتبع نظام التلمذة الصناعية الذى يعنى به تدريب العمال اللازمين لمثل هذه الصناعات فى سن مبكرة، ولهذا فإن الصناعات اليدوية تحافظ، باستمرار على احتياجاتها من الأيدى العاملة إذا ما توافرت العوامل الأخرى لبقائها[١].

خامساً: مشكلات التنمية الصناعية فى المحافظة

مقدمة :

أشار تقرير لجنة الصناعة والطاقة فى مجلس الشعب بشأن تحديث الصناعة المصرية إلى أنه من خلال قراءة المؤشرات الصناعية المصرية فى واقعها الراهن وجد أن الصناعات الاستهلاكية الخفيفة هى التى تهيمن على الصناعة والاقتصاد المصرى، فى مقابل صغر حجم الصناعات الرأسمالية الثقيلة، كذلك يتسم الهيكل الصناعى المصرى بانخفاض نسبة القيمة المضافة الصافية، ويشير الواقع إلى تركز السلع الرأسمالية فى الأنشطة ذات المحتوى المنخفض من المعرفة والمهارة وسيادة تقنيات بسيطة، وانخفاض الصادرات الصناعية، بل والقدرة على التصدير الصناعى، وضآلة مشاركة الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية، وبوجه عام أرجع التقرير تخلف الصناعة المصرية إلى كونها صناعة تقليدية من حيث السلع المنتجة وخفة التكنولوجيا ومستوى المعارف والمهارات الموظفة فى الصناعة[٢] ويرجع السبب فى ذلك إلى العديد من العوامل والظروف التى نشأت فى ظلها الصناعة المصرية، حيث اعتادت عليها لعل من أهمها نظم الحماية المفرطة، مما دعا بالدكتور جمال حمدان أن يصف الصناعة المصرية بأنها تعيش باستمرار فى صوبة زجاجية مكيفة ولا نقول خيمة أكسجين مكيفة[٣] هذا بالإضافة إلى العديد من السلبيات التى تشوب البيئة الصناعية فى مصر والمناخ الذى تعمل فيه، والتى تشكل مجموعة تحديات داخلية غاية فى الخطورة تعوق مسيرة برنامج تحديث الصناعة ويجب تداركها.

---

[١] عايدة بشارة: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٢-١٣٣.

[٢] أمين مبارك: تحديث الصناعة المصرية، تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٧٥، القاهرة أول يوليو ٢٠٠٢، ص ١٨.

[٣] جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثالث، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٤.

من خلال العرض السابق يمكن اجمال أهم المشكلات التى تواجه التنمية الصناعية فى المحافظة فيما يلى:-

١- مشكلات رأس المال:

تعانى كثير من الشركات الصناعية بالمحافظة من عجز فى رؤوس أموالها النقدية بشكل يعوق نموها وتنميتها؛ مما يعرضها بذلك للاستدانة وتحملها أعباء مالية باهظة. وتحصل الكثير من المشروعات الصناعية على حاجتها من الأموال من خلال القروض المحلية من البنوك حيث يتراوح سعر الفائدة لهذه القروض البنكية فى مصر فيما بين ١٨%، ٢٢% فى الوقت الذى لا تزيد فيه عن ٦% إلى ٨% فى دول أوروبا وأمريكا[١].

كما أدى العجز فى عمليات التمويل إلى عدم توافر السيولة اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام، كما أن ارتفاع سعر الدولار من ناحية، واتجاه كثير من الدول الأوربية فى معاملاتها التجارية إلى استخدام اليورو يعد من المشاكل الكبيرة التى تواجه العديد من المصانع فى المحافظة نظراً لاعتماد معظمها على التكنولوجيا الأجنبية.

٢- مشكلات المواد الخام:

تعد المواد الخام أحد المقومات الأساسية للصناعة والتنمية الصناعية، وتأتى أهمية المواد الخام على وجه التحديد من خلال مقارنة تكلفتها إلى إجمالى تكاليف الإنتاج فى أية صناعة. وقد تراوحت تكلفة المواد الخام للصناعات المختلفة فى محافظة الفيوم عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ فيما بين ٢٤,٧%، ٨٦,٨% للصناعات التابعة لقطاع الأعمال العام، فى حين تراوحت هذه النسبة بين ٦٥,١%، ٧٤,٩% للمنشآت التابعة للقطاع الخاص المنظم، بينما تراوحت هذه النسبة بين ٢١,٧%، ٧٦,٧% بالنسبة للمنشآت التابعة للقطاع الخاص غير المنظم[٢].

وتكمن مشكلة الصناعات التحويلية فى المحافظة فى استيراد كميات كبيرة من المواد الخام التى تدخل فى العديد من الصناعات[٣] وخاصة الخامات التعدينية رغم

---

[١] نادر رياض: مستقبل الصناعة فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، ملحق عدد مايو، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤.

[٢] تم حساب هذه النسب اعتماداً على: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٢٠٠١/٢٠٠٢، أربعة مجلدات، مرجع سبق ذكره، صفحات مختلفة.

[٣] أهم هذه الصناعات هى صناعة الورق ومنتجاته والصناعات الخشبية والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية.

توفر الكثير من هذه الخامات فى صحارى المحافظة. وهناك أسباب عديدة لاستيراد هذه الخامات بعضها مرتبط بالجودة والكميات المتاحة والمواصفات المطلوبة، وأيضاً نتيجة لعدم التنسيق وتبادل المعلومات والبيانات بين الجهات المسئولة عن استكشاف الخامات وتقييمها، وجهات الاستخدام، فجهات الاستكشاف والتقييم والاستخراج تحتاج لمعرفة نوعيات الخامات المطلوبة ومواصفاتها واحتياجات السوق المحلي لها، وفى نفس الوقت فإن جهات الاستخدام تحتاج لمعرفة الخامات المتاحة محلياً ودرجة جودتها ومواصفاتها، ومدى ملاءمتها للاستخدام سواء فى شكلها المتاح، أو بعد عمليات التجهيز أو التركيز.

ويمكن حصر المشكلات المرتبطة بالمواد الخام المعدنية فى النقاط التالية[1]:-

- عدم علم الجهات المستهلكة بتوافر الخام محليا.
- عدم وجود دراسة تفصيلية عن الخام نتيجة لعدم علم الجهات البحثية بأهمية هذا الخام بالنسبة للسوق المحلى.
- عدم توفر تكنولوجيا حديثة ترفع من جودة الخام بالمعالجة والتجهيز والتركيز.
- عدم إقبال العاملين فى مجال التعدين والاستخراج على استخراج بعض الخامات لقلة العائد منها أو لحاجتها إلى تمويل كبير.
- عدم وفرة احتياجات الخام الذى يمكن استغلاله اقتصادياً أو وجوده بكميات صغيرة أو متناثرة.
- عدم مطابقة مواصفات الخامات المحلية بمواصفات الخامات المستوردة.
- استيراد خامات تحت مسميات تجارية غير معروفة لدى المشتغلين بالتعدين.

٣- مشكلات العمالة:

على الرغم ما تتمتع به محافظة الفيوم من رأس مال بشرى وارتفاع حجم قوة العمل بها، إلا أنها ما تزال تعانى من ندرة فى الأيدى العاملة المدربة والماهرة التى تحتاج إليها الصناعة للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج، حيث أن المعدل

---

[1] أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: دور البحث العلمى فى الاستغلال الأمثل للخامات وتطوير الصناعات المحلية وتوفير بدائل للمستورد، مؤتمر التكامل العربى فى الخامات والصناعات، كلية العلوم جامعة الإسكندرية بالتعاون مع العلميون المتحدون للمشروعات والتنمية، الإسكندرية ١٠-١٢ أكتوبر ١٩٩٢، ص ٩.

الطبيعى هو فنيين أو ثلاثة لكل مهندس، فى حين نجد ان هذه النسبة معكوسة تقريباً فى مصر بوجه عام والمحافظة على وجه الخصوص.

وقد أدى افتقار هذه العمالة إلى المهارات الفنية إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وخاصة تلك التي تحتاجها بعض الصناعات وعلى رأسها الصناعات الكهربائية والهندسية والصناعات الكيماوية والمعدنية، كما ان معظم العمالة الماهرة تهاجر إلى القاهرة والإسكندرية وبعض الدول العربية. وقد انعكس هذا بدوره على ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية لبعض هذه الصناعات.

ويمكن أن نجمل أهم المشكلات التى أدت إلى قلة الأيدى العاملة المدربة فى مصر بوجه عام والمحافظة بوجه خاص فيما يلى[١]:-

- غياب استراتيجية وسياسة قومية للتدريب، مما نتج عنه انعدام التنسيق بين الأجهزة المختلفة، وعدم الاستفادة المثلى من الإمكانات، وتكرار النشاط وانخفاض كفاءة التدريب.
- السيطرة الكاملة للحكومة على نشاط التدريب والمركزية الشديدة.
- ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفنى والتدريب المهنى، وذلك لاعتماده حالياً وبصورة كاملة لحد كبير على الدولة.
- تعدد الجهات القائمة على التعليم الفنى والتدريب المهنى حيث يمكن حصر حوالى(١٤) وزارة وهيئة تمارس هذا النشاط.
- الزيادة غير المدروسة لمراكز التدريب.
- ندرة وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص فى المجال الإنتاجى، حيث أن أغلبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من جهات أخرى.
- عدم تنفيذ التشريعات التى تنظم عملية التدريب والعمل بها.

وقد ترتب على انخفاض كفاءة العمالة فى المحافظة إلى انخفاض الأجور التى تتقاضاها هذه العمالة، ونظراً لزيادة العرض من هذه العمالة فأحياناً، تضطر بعض المنشآت الصناعية إلى طرد هؤلاء العمال والاستعانة بآخرين فيما لو غاب أحدهم عن المصنع أو تأخر عدة مرات بسبب أو لآخر[٢] وخاصة بالنسبة لمنطقة كوم

---

[١] أمين مبارك، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

[٢] تأكد هذا من خلال استمارة الاستبيان التى أعدها الباحث.

أوشيم الصناعية بمركز طامية ومدينة الفيوم والمناطق الصناعية القائمة بعواصم المراكز.

٤- مشكلات الطاقة والوقود:

تمثل الطاقة والوقود أحد العناصر الأساسية التى تقوم عليها الصناعة الحديثة، وتعد الطاقة الكهربائية أحد مكونات البنية الأساسية التى تعتمد عليها المشروعات الإنتاجية والخدمية. فبدون توافر المستوى المناسب من الطاقة تقل الكفاءة الإنتاجية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على مستوى التقدم الاقتصادى. ومن ثم فإن توفر الكم المناسب من مصادر الطاقة وكفاءة أدائها يمثل حوافز إيجابية على درجة كبيرة من الأهمية للاستثمار الصناعى[١].

ويعد انقطاع التيار الكهربائى سببا رئيسياً من أسباب انخفاض الإنتاج الصناعى، ويظهر هذا الوضع جلياً فى المصانع الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة فى مراكز الفيوم وطامية وأبشواى وسنورس، حيث أن معظمها لا يمتلك محطات كهربائية أو مولدات كهربائية تستخدم فى حالة انقطاع التيار الكهربائى. ويؤثر انقطاع التيار الكهربائى على الصناعة بشكل كبير حيث يضطرب الإنتاج من ناحية وتتلف المنتجات الصناعية من ناحية أخرى.

كما تعانى معظم مصانع القطاع الخاص الاستثمارى فى المحافظة من ارتفاع أسعار الكهرباء، لأن أسعار الطاقة الكهربائية تقع بين أعلى الشرائح المعمول بها فى العالم، حيث ترتفع أسعار الكهرباء، وتقوم شركة توزيع كهرباء مصر الوسطى[٢] بمحاسبة هذه المصانع بالأسعار العالمية للكهرباء، ولذلك يتجه كثير من هذه المصانع لاقتناء مولدات كهربائية خاصة تعتمد عليها فى الإنتاج الرسمى، والاعتماد على الطاقة الكهربائية من الشبكة القومية الموحدة كمصدر ثانوى فى حالة تعطل المولدات الخاصة.

كما ان ارتفاع أسعار مواد الوقود أدى إلى تزايد نفقات الإنتاج، وبالتالى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية.

---

[١] سلوى سليمان وآخرون: الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، القاهرة يناير ١٩٩٨، ص٣٦١.

[٢] كانت تعرف من قبل بشركة توزيع كهرباء شمال الصعيد.

فى التجارة العالمية، وتوفير الفرص التجارية التصديرية والاستثمارية والخدمية والاستيرادية لمشروعات المحافظة، والمعلومات التجارية عن الأسواق والمنتجات العالمية من خلال الشبكات الدولية المرتبطة بنقاط التجارة الدولية[١].

سادساً: مستقبل التنمية الصناعية فى المحافظة

يعد التخطيط الصناعى جزءاً مهما من استراتيجية التنمية الاقتصادية بشكل عام، فعند وضع خطة للتنمية الاقتصادية يراعى وضع تصور لما يجب أن تكون عليه الصناعة فى ضوء ما كانت عليه فى الماضى وما وصلت إليه فى الحاضر باعتبار أن الصناعة تعد من أهم أركان التنمية الاقتصادية[٢].

ويمكن أن تسير التنمية الصناعية الإقليمية جنبا إلى جنب مع التنمية الصناعية الوطنية فى إطار خطة تنمية واقعية، على أن ترتبط التنمية الإقليمية بالسياسة العامة للتنمية الوطنية وتتفاعل معها ضمن إطار من التنسيق الكامل بينهما[٣].

وقد اشتهرت الفيوم بأنها محافظة زراعية إلا أنه مع زيارة عدد السكان فإن مساحة الأراضى الزراعية لم تواكب هذه الزيادة، لأن الفيوم كما سبق أن أشرنا غير قادرة على التوسع الزراعى باعتبارات محدودية المياه وطاقة الصرف الزراعى- مما يجعل زيادة كفاءة الأرض هى المدخل للتنمية. غير أن ذلك لن يحقق التنمية الطموحة لذلك فإن الاتجاه إلى الصناعة وخاصة الصناعات الوسيطة والحرفية التى تتناسب مع المقومات المتاحة فى الفيوم يمثل مدخلاً للتنمية فى المستقبل – خاصة فى مجال الصناعات الكثيفة العمالة للحد من مشكلة البطالة[٤].

وقد حدد كثير من الباحثين[٥] المهتمين بتخطيط التوطن الصناعى فى مصر بعض الاتجاهات العامة التى ينبغى أن يتجه إليها التوطن الصناعى فى المستقبل القريب والبعيد. ودارت الاتجاهات الجديدة أساساً حول فكرة الخروج بالتوطن الصناعى خارج المعمور المصرى (الوداى والدلتا).

---

[١] بيانات مستقاة من خلال الزيارة الميدانية للنقطة يوم الخميس ٢٠٠٥/٥/٢٦ من خلال مقابلة الأستاذ/ محمد أحمد الحنبولى مدير نقطة التجارة الدولية بالفيوم.

[٢] على أحمد هارون: جغرافية الصناعة، دار الفكر العربى، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٧١.

[٣] حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٩٨٥، ص ٢٧٧.

[٤] نبيل حنظل: الاستثمار السياحى فى الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

[٥] جمال حمدان: شخصية مصر- دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤٤-٦٧٣.

وقد نالت محافظة الفيوم حظاً من اهتمامات المخططين حيث اقترحت معظم الدراسات[١]أن أهم مناطق التوطن الصناعى فى المحافظة هى:-

١-منطقة كوم أوشيم: وتقع شمال شرق المحافظة، على طريق القاهرة/ الفيوم الصحراوى.

٢- منطقة قوتة: وتقع شمال غرب الفيوم، عند الطرف الغربى لبحيرة قارون.

وعندما تم التفكير فى إنشاء مناطق صناعية جديدة تم البدء بالمنطقة الأولى وهى منطقة كوم أوشيم، فى حين أن المنطقة الثانية وهى قوته لم يتم البدء فى تنفيذها بعد، كما اقترحت بعض الدراسات[٢] إنشاء منطقة صناعية فى دمشقين على طريق الفيوم/ بنى سويف، وهى تقع شمال شرق مدينة الفيوم بقرية هوارة المقطع (مركز الفيوم)، وهذه المساحة أرض بور بطبيعتها، وتقع ضمن الأراضى الصحراوية، وهى تتوسط المسافة بين محافظة الفيوم ومحافظتى بنى سويف والمنيا.

وقد تم إنشاء المنطقة الصناعية بكوم أوشيم (مركز طامية) عام ١٩٩٦، وهى تتبع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتقع على مساحة ١١٠٢ فدان، وتم التفكير فى تنفيذ هذه المنطقة على مرحلتين حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى ومساحتها ٣٠٢ فدان، بينما المرحلة الثانية ومساحتها ٨٠٠ فدان تم تقسيمها إلى أربعة قطاعات أو مراحل مساحة كل منها ٢٠٠ فدان[٣].

ويوضح الجدول التالى عدد المنشآت الصناعية المستهدف إنشاؤها وعدد العمالة التى تستوعبها وإجمالى الاستثمارات فى المنطقة الصناعية بكوم أوشيم.

---

[١] راجع: عايدة بشارة: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٦.

-محمد محمود الديب: تصنيع مصر(١٩٥٢-١٩٧٢) تحليل اقليمى للانتشار الصناعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٠، ص ٢٣٩.

[٢] محافظة الفيوم: دليل المستثمر، فرص المشروعات الاستثمارية المتاحة بمحافظة الفيوم، الفيوم أبريل ١٩٩٦، ص ٥١.

[٣] الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائى ٢٠٠٣، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

جدول (١٩) المستهدف من المناطق الصناعية بكوم أوشيم بعد اكتمال تشغيلها (*) (بالألف جنيه)

المتغير / المرحلة	المنشآت		الاستثمارات		العمالة		المساحة	
	العدد	%	القيمة	%	العدد	%	المساحة بالمتر	%
الأولى	٩٩	٤٧,٨	٣٣٠٣٥٤	٢٣,٩	٧٥٦٢	٤٧,١	٤٧٣٠٠٦	٣٨,٥
الثانية	٨٩	٤٣	٣٦٢٨٩٢	٣٧,٢	٥٤٠٩	٣٣,٧	٤٣٠٠٠٥	٣٥
الثالثة	١٩	٩,٢	٢٨٢١١٥	٢٨,٩	٣٠٨٩	١٩,٢	٣٢٥٤٥١	٢٦,٥
الإجمالى	٢٠٧	١٠٠	٩٧٥٣٦١	١٠٠	١٦٠٦٠	١٠٠	١٢٢٨٤٦٢	١٠٠

(*) مكتب خدمة المستثمرين بمحافظة الفيوم، بيانات غير منشورة، الفيوم بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤.

يتضح من الجدول السابق أن المنطقة الصناعية الجديدة بكوم أوشيم من المتوقع بعد اكتمال تشغيلها أن يصل عدد المنشآت الصناعية بها نحو ٢٠٧منشأة تبلغ استثماراتها نحو ١٩٧٥مليون جنيه، وسوف توفر فرص عمل لنحو ١٦٠٦٠عامل، وسوف تبلغ مساحة هذه المنشآت بعد اكتمال تشغيلها نحو ١,٢٢٨,٤٦٢مترا مربعا.

وقد حظيت الصناعة فى محافظة الفيوم بين محافظات إقليم شمال الصعيد بالمزيد من اهتمامات الدولة، وقد تجلى ذلك فى أولوية إدراج قطاع الصناعة فى المحافظة فى الخطط المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءًا من الخطة الخمسية الثالثة(٢٠٠٢/٢٠٠٧) وحتى الخطة الخمسية الخامسة(٢٠١٢/٢٠١٧). ويتضح ذلك من الجدول التالى:

جدول (٢٠) توزيع الاستثمارات الصناعية المستهدفة فى محافظة الفيوم وفقاً للخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١٧)(*) بالمليون جنيه

الخطة	القيمة	%
الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٢/٢٠٠٧)	١٨٥	٢,٩
الخطة الخمسية الرابعة (٢٠٠٧/٢٠١٢)	٢٣٦٠	٣٧,٤
الخطة الخمسية الخامسة (٢٠١٢/٢٠١٧)	٣٧٧٦	٥٩,٧
الإجمالى	٦٣٢١	١٠٠

(*) أحمد رشاد موسى: استثمارات محافظة الفيوم فى المشروع القومى لتنمية شمال الصعيد، مؤتمر فرص وآفاق الاستثمار بمحافظة الفيوم، الفيوم مايو ١٩٩٩، ص١٣.

ويتضح من الجدول السابق زيادة الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة فى محافظة الفيوم خلال الخطط الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ،حيث من المقرر أن ترتفع الاستثمارات من ١٨٥مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠٢ / ٢٠٠٧) إلى ٢٣٦٠مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٧/٢٠١٢)، ثم إلى ٣٧٧٦مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الرابعة (٢٠١٢/٢٠١٧).

ولكى تتضح الصورة ينبغى أن استعراض توزيع الاستثمارات الصناعية المستهدفة فى المحافظة بالمقارنة بمحافظات إقليم شمال الصعيد حسب القطاعات الصناعية عام ٢٠١٧،والتى يوضحها الجدول التالى:-

جدول (٢١) توزيع الاستثمارات الصناعية المستهدفة فى محافظة الفيوم حسب القطاعات الصناعية بالمقارنة بإقليم شمال الصعيد[1] عام ٢٠١٧(*) بالمليون جنيه

القطاعات الصناعية	الاستثمارات الصناعية		نسبة المحافظة إلى إجمالى الإقليم %
	الفيوم	جملة الإقليم	
الصناعات الغذائية	١٧٣٠	٤٦٣٢	٣٧,٣
صناعة مواد البناء	٤٥٣	٢٥٠٣	١٨,٥
صناعة الغزل والنسيج	١٤٢	٣٧٧	٣٧,٧
الصناعات الهندسية	٦٣٠	١١٨٠	٥٣,٤
الصناعات الكيماوية	١٧٤٠	٢٤٢٥	٧١,٨
الصناعات الكهربائية	٣١٠	٤٨٠	٦٤,٦
الصناعات المعدنية	١٠٠	٢٢٥٠	٤,٤
الصناعات البترولية	١٠٠	٢٧٠	٣٧
الصناعات الصغيرة والبيئية	٥٠٦	١٦١٨	٣١,٣
الإحلال والتجديد	٦٠٠	١٥٠٠	٤٠
الإجمالى	٦٣٢١	-	٣٦,٧

(*) المرجع السابق، ص ١٤.

ويتضح من الجدول السابق والشكل(١٨) أن الاستثمارات الكلية المخصصة لقطاع الصناعة فى مشروعات تنمية إقليم شمال الصعيد حتى عام ٢٠١٧بلغت ١٧,٢مليار جنيه تمثل نحو ١٧,٣% من جملة الاستثمارات الكلية المخصصة للإقليم. وقد استحوذت محافظة الفيوم على ٦,٣مليار جنيه من جملة الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة فى الإقليم، وهى تمثل نحو ٣٦,٦% من إجمالى هذه الاستثمارات، وقد تركزت هذه الاستثمارات فى الصناعات الكيماوية التى بلغ نصيبها نحو ١٧٤٠ مليون جنيه، والصناعات الغذائية ١٧٣٠ مليون جنيه، فى حين كان نصيب الصناعات المعدنية والبترولية لا يتجاوز فى كل منهما نحو ١٠٠ مليون جنيه. وقد اقترح مشروع تنمية إقليم شمال الصعيد بعض الصناعات فى مجال الصناعات الاستخراجية وصناعات مواد البناء وبعض الصناعات الكيماوية

[1] نقصد بمحافظات شمال الصعيد هنا محافظات: الفيوم، بنى سويف، والمنيا.

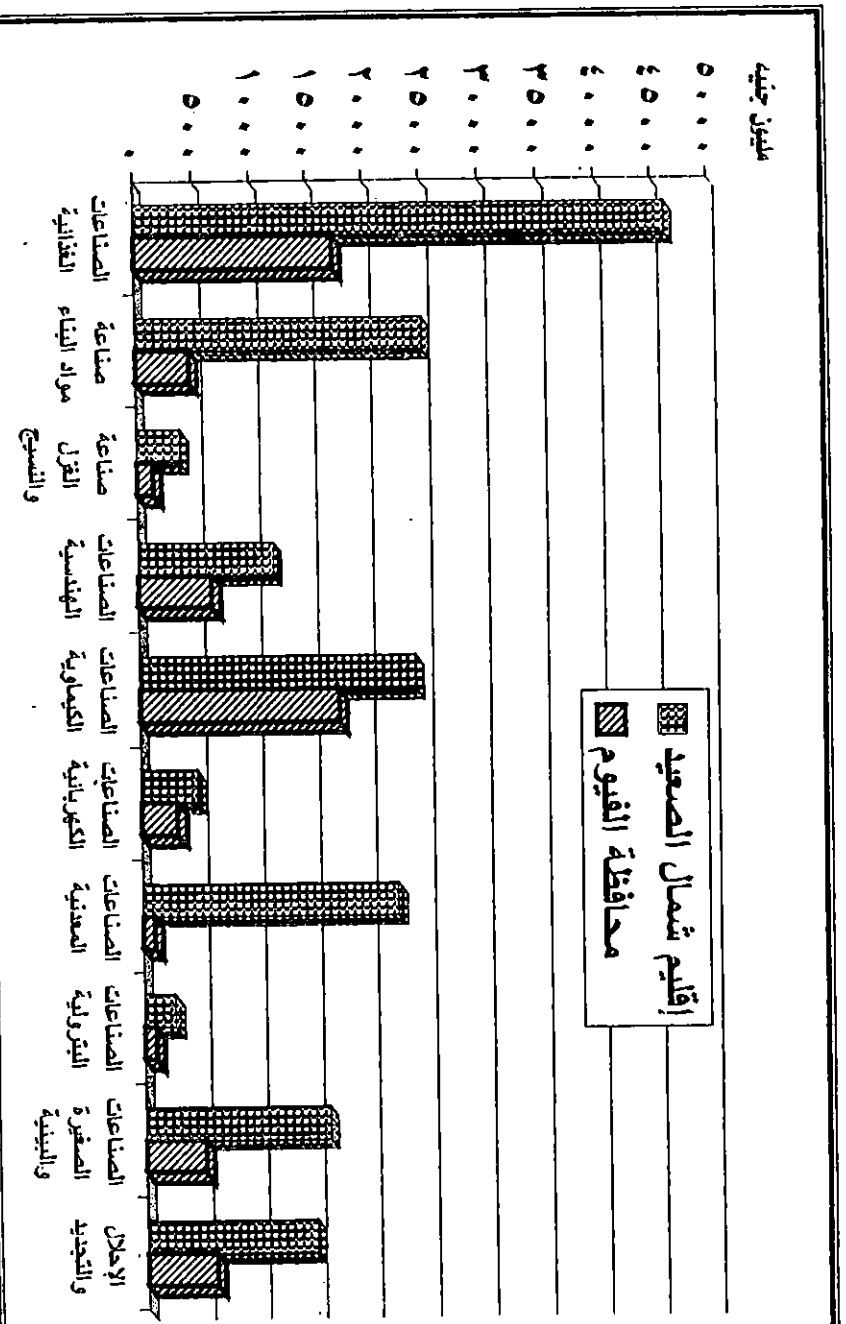

توزيع الاستثمارات الصناعية المستهدفة فى محافظة الفيوم حسب القطاعات الصناعية بالمقارنة بإقليم شمال الصعيد

عام ٢٠١٧

شكل (١٨)

فى محافظات الإقليم الثلاث والتى تقدر قيمتها بنحو ٤ مليار جنيه، وقد بلغ نصيب محافظة الفيوم منها ما يعادل نحو ١٧٩٥ مليون جنيه تمثل نحو ٤٤,٩% من إجمالى قيمة هذه المشروعات وهى موزعة على النحو التالى: ١٠٠٠ مليون جنيه للمجمع الكيمائى على بحيرة قارون، ٧٠٠ مليون جنيه لمصنع إنتاج كربونات الصوديوم، ٥٥ مليون جنيه لمشروع استغلال وتنشيط البنتونيت، و٤٠ مليون جنيه لمشروع إنتاج السيراميك والفخاريات.

الخاتمـــــة

من خلال العرض السابق لبعض ملامح الخريطة الصناعية فى محافظة الفيوم يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات:-

أولاً النتائج:

١. بلغ عدد المصانع فى المحافظة ١٩١ مصنعاً يعمل بها ٢٢٤١٩ عاملاً، وبلغت قيمة الاستثمارات المنفذة فى هذه المصانع نحو ١,٧ مليار جنيه وذلك عام ٢٠٠٤م.

٢. تفوقت الصناعات الغذائية على باقى الصناعات فى المحافظة من حيث عدد المنشآت، حيث بلغ عدد مصانعها ٦٧ مصنعاً، تلتها الصناعات الكيماوية ٢٦ مصنعاً، ثم صناعة مواد البناء والحراريات ٢٥ مصنعاً.

٣. أوضحت الدراسة أن مصانع الفئة الصغيرة هى السائدة فى المحافظة حيث بلغ عدد مصانعها ١٠١ مصنعاً، ويعمل بها ١٦٧٥ عاملاً وذلك بنسبة ٥٢,٩% من جملة عدد المصانع فى المحافظة. ويلاحظ قلة عدد العمالة فى هذه الفئة من المصانع لصغر حجمها، وبالتالى قلة الكثافة العمالية التى تستخدمها. فى حين نجد أن مصانع الفئة الكبيرة هى التى تستحوذ على أكبر عدد من العمالة، حيث بلغ عدد مصانعها ٢٨ مصنعاً، وذلك بنسبة ٢٨,٨% من إجمالى المصانع فى المحافظة، فى حين يعمل بها ١١٤٢٠ عاملاً يمثلون ٥٦,٩% من إجمالى عدد العمالة الصناعية فى المحافظة.

٤. أهم الصناعات التى تمتعت بميزة نسبية فى المحافظة هى: صناعات مواد البناء والحراريات وخاصة مجموعة شركات "الفراعنة جروب"، وصناعة الأملاح المعدنية والممثلة فى الشركة المصرية للأملاح والمعادن (إميسال)، وصناعة السكر والممثلة فى شركة الفيوم للسكر. بينما نجد أن باقى الصناعات تنتشر فى جميع أنحاء المحافظة، وأيضاً فى باقى أنحاء الجمهورية.

٥. أظهرت الدراسة تفوق مركز طامية على باقى مراكز المحافظة من حيث عدد المصانع وعدد العمال وإجمالى الاستثمارات المنفذة، ويرجع ذلك إلى وقوع المنطقة الصناعية الجديدة التى اقيمت بالمحافظة داخل حدود هذا المركز ، والتى أنشئ بها ٢٠٧ مصنعاً على مساحة ١,٢ مليون متر مربع، ويعمل منها ٥٣ مصنعاً، والباقى تحت الإنشاء. و التى بلغ إجمالى تكاليفها الاستثمارية ما يقرب من ١,٤ مليار جنيه وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٤م.

ثانياً: المقترحات والتوصيات:

خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات يمكن اجمالها فيما يلي:-

١. التوسع فى منح الحوافز والاعفاءات الضريبية للصناعات عالية التكنولوجيا وكثيفة العمالة، ووجوب منح هذه الحوافز على أساس نوعية الصناعة وليس على أساس جغرافى كما هو متبع حالياً.

٢. التوسع فى إنشاء الصناعات الثقيلة دون الصناعات الخفيفة كأن يصدر قانون خاص بالمناطق الصناعية الجديدة خاص بتحديد نسبة على سبيل المثال ٩٠% للصناعات الثقيلة، و ١٠% للصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وذلك لدعم القدرة التصديرية للصناعة المصرية بوجه عام وللمحافظة على وجه الخصوص.

٣. إعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة للمشروع الصناعى، والتى ليس لها مثيل محلى من كافة أنواع الرسوم والضرائب مثل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والضرائب الأخرى، وذلك للتخفيف عن كاهل الصناعة المصرية، وضغط الإنفاق الصناعى، حيث يؤدى هذا لانخفاض سعر المنتج النهائى، وبالتالى قدرة المنتجات على المنافسة، وزيادة الطلب عليها فى الأسواق الداخلية والخارجية.

٤. تخفيض فائدة القروض الصناعية حيث تتراوح الفائدة على القروض الصناعية بين ١٦، ١٧% ، فى حين أنها فى الدول المتقدمة صناعياً تتراوح بين ٢، ٣%، مما يشكل عبئاً على تكاليف الإنتاج.

٥. استكمال كافة المصانع والمنشآت الصناعية والتوسعات التى بدئ العمل فيها منذ فترة وأوشكت على الانتهاء، واستثمرت فيها موارد كثيرة، لأن عدم استكمالها يؤدى إلى ضياع وفقد كبير للموارد، بينما يؤدى استكمالها إلى تحقيق نفع كبير لعملية التنمية الصناعية، على أن يتم التركيز على المشروعات التى يتبقى على استكمالها القدر الأقل وهكذا، وهذا الوضع ينطبق على الكثير من المصانع فى منطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم سواء كانت المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)، والتى يوجد بهما الكثير من المصانع تحت الإنشاء والتشطيب.

٦. قيام إدارة المنطقة الصناعية بالتعاون مع المصانع على إنشاء جمعية تعاونية تقوم بإدارة مرفق للنقل فى المنطقة الصناعية من خلال شراء مجموعة من الأتوبيسات تقوم بنقل العمال من المصانع وإليها على أن تسهم إدارة المنطقة

الصناعات على تسويق إنتاجها، ويفضل إنشاء جهاز على أعلى مستوى يتولى إدارة ودعم هذه الصناعات، على أن يتمتع بكيان مالى وإدارى مستقل يمكنه من اتخاذ كافة القرارات للنهوض بالصناعات الصغيرة يفضل أن يخضع هذا الجهاز لإشراف السيد المحافظ مباشرة، خاصة وأن المحافظة تتمتع بالمزايا النسبية للعديد من هذه الصناعات.

١٥.إلزام منتجى السلع المنتجة داخل المحافظة بوضع علامة الجودة المصرية على لوحة بياناتها مع خضوعها للتفتيش الفنى والهندسى بصفة دورية. أما ماعدا ذلك من علامات جودة مثل الأيزو ISO فتكون علامة إضافية تعطى ميزة تنافسية للسلع، حيث أن علامة الأيزو وحدها لا تكفى للمنافسة الآن، وذلك تلافياً لتجزئة الجودة.

١٦.تفعيل دور أجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية (مثل: الهيئة العامة للتوحيد القياسى – الرقابة الصناعية– مصلحة الكيمياء) ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب مع ثورة تحديث الصناعة المصرية.

١٧.دعم مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمحافظة الفيوم، وهو مشروع مدعوم من السفارة الهولندية بالقاهرة أخرى، يهدف إلى إدارة المخلفات الصلبة بمحافظة الفيوم وخاصة بمركزى سنورس وطامية، وقد تم الاتفاق على المشروع فى شهر أغسطس عام ٢٠٠٢، ويجب أن يطبق هذا المشروع على باقى مراكز المحافظة، وذلك للمحافظة على البيئة من التلوث بأنواعه المختلفة وخاصة التلوث الصناعى، والبدء تدريجياً فى نقل المنشآت الصناعية القائمة بمدينة الفيوم وعواصم المراكز وخاصة تلك الملوثة للبيئة، وذلك من خلال خطة قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى، لإخلاء هذه المناطق من الصناعات الموجودة حالياً، ونقلها إلى المساحة التى تم تخصيصها للصناعة بمحافظة الفيوم.

١٨.قيام إدارة المنطقة الصناعية بعمل مشروع متكامل للتشجير يتمثل فى سياج من الأشجار حول المنطقة الصناعية بحيث يقوم بدور حاجز ومصدات لرياح الخماسين المحملة بالرمال والتى تهب على المصانع مما يؤدى إلى تلف المعدات والآلات وإصابة العاملين بالعديد من الأمراض مثل الرمد الربيعى وضيق التنفس.

١٩.إجراء كشف دورى على العمال للوقوف على حالتهم الصحية، والتعرف على أهم الأمراض التى تصيبهم من جراء التلوث الصناعى وكيفية الوقاية من هذه الأمراض حتى لا يتأثر الإنتاج.

٢٠.دراسة العلاقة بين الإنتاج والتسويق للوقوف على أهم المشكلات التى تواجه بعض المصانع الصغيرة والمتوسطة فى المحافظة، وخاصة بالنسبة للتمويل وتسويقها.

٢١.مراعاة ترشيد استخدامات المياه والطاقة فى المنطقة الصناعية.

٢٢.تحديد المواصفات الفنية الحديثة لمواد البناء والتى يتم استخدامها فى المنشآت الصناعية والخدمية بما يساير متطلبات التوازن والانسجام مع كل من البيئة الطبيعة، والبيئة الاجتماعية، وكذلك المواصفات الفنية الحديثة للإنشاء الصناعية.

٢٣.فتح مراكز للتدريب المهنى للعمالة وخاصة غير المدربة وذلك لاستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين غير المدربين، حتى تستفيد منهم المنشآت الصناعية فى المحافظة.

المراجـــع والمصـــادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

١- إبراهيم على عبد الهادى غانم: الصناعات التحويلية في مدن الدلتا –دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية البنات للأداب والتربية والعلوم، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥.

٢- أحمد رشاد موسى: استثمارات محافظة الفيوم فى المشروع القومى لتنمية شمال الصعيد، مؤتمر فرص وآفاق الاستثمار بمحافظة الفيوم، الفيوم مايو ١٩٩٩.

٣- أحمد عاطف دردير: بحيرة قارون ووظيفتها ومقترحات حمايتها، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة تنمية وتطوير بحيرة قارون، الفيوم- شكشوك، الثلاثاء الموافق ١٢/١٠/١٩٩٩.

٤- أحمد محمد عجوة: الصناعات التحويلية في مصر بعد عام ١٩٧٢، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب، جامعة عين شمس، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٩.

٥- أحمد مختار: الغاز الطبيعى المصرى، الواقع، والطموح، المطبعة الذهبية، القاهرة ٢٠٠١.

٦- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: دور البحث العلمى في الاستغلال الأمثل للخامات وتطوير الصناعات المحلية وتوفير بدائل للمستورد، مؤتمر التكامل العربي في الخامات والصناعات، كلية العلوم جامعة الإسكندرية بالتعاون مع العلميون المتحدون للمشروعات والتنمية بالإسكندرية ١٠-١٢ أكتوبر ١٩٩٢.

٧- الإدارة العامة للإنتاج والشئون الاقتصادية بديوان عام محافظة الفيوم، إدارة الشئون الاقتصادية: دليل الشركات الاستثمارية بالمحافظة، الفيوم يناير ٢٠٠٢.

٨-ـــــــــــــــــــــ: بيانات غير منشورة، الفيوم ٢٠٠٤.

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦، النتائج النهائية لتعداد السكان (محافظة الفيوم)، مرجع رقم ١١٠٢/١٩٩٨/أم ت، القاهرة ديسمبر ١٩٩٨.

١٠-ـــــــــــــــــــــ: الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٩٥-٢٠٠٢، القاهرة يونيو ٢٠٠٣.

١١- ـــــــــــــــــــــــ: إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي ٢٠٠١/٢٠٠٢، القاهرة ٢٠٠٣.

١٢- الهيئة العامة للتصنع، مركز المعلومات: بيانات غير منشورة، ١٩٩٩-٢٠٠٤، القاهرة ٢٠٠٤.

١٣- أمين مبارك: تحديث الصناعة المصرية، تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٧، القاهرة أول يونيو ٢٠٠٢.

١٤- بنك مصر: دور البنوك في دعم وتنمية القطاع الصناعي خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي، النشرة الاقتصادية، السنة الأربعون، العدد الأول، القاهرة ١٩٩٧.

١٥- جلال مصطفى السعيد: آفاق التنمية في محافظة الفيوم، مؤتمر فرص وآفاق الاستثمار بمحافظة الفيوم، الفيوم مايو ١٩٩٩.

١٦- جمال حمدان: شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثالث، عالم الكتاب، القاهرة ١٩٩٤.

١٧- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي: الفيوم، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.

١٨- حسام الدين جاد الرب: التنمية السياحية في محافظة الفيوم، دراسة في جغرافية السياحية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد ٤٣، السنة ٣٦، الجزء الأول، القاهرة ٢٠٠٤.

١٩- حسن عبد القادر صالح: مدخل إلي جغرافية الصناعة، دار الشروق، عمان الأردن ١٩٨٥.

٢٠- سعاد الصحن: صناعات العواصم، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد السابع، السنة السابعة، القاهرة ١٩٧٤.

٢١- ـــــــــــــــــــــــ: مقدمة في جغرافية الصناعة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٤.

٢٢- سلوي سليمان وآخرون: الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، القاهرة يناير ١٩٩٨.

٢٣- سيسيل ذكى فؤاد: جغرافية الصناعة في محافظة الجيزة – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٧.
٢٤- شركة الفيوم للغاز: بيانات غير منشوزة، الفيوم، ٢٠٠٤.
٢٥- عاصم محمد رزق عبد الرحمن: مراكز الصناعة في مصر الإسلامية منذ الفتح العرب حتى مجئ الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
٢٦- عايدة بشارة: التوطن الصناعي في الأقليم المصري، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢.
٢٧- علا سليمان الحكيم: النقل والتوطن الصناعي في مصر – بحث التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠، مذكرة خارجية رقم ١٤٧٢، القاهرة مايو ١٩٨٨.
٢٨- على أحمد هارون: أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣.
٢٩-_____: إنتاج الكهرباء المائية في مصر، سلسلة دراسات الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد ٣٦، القاهرة ١٩٩٣.
٣٠- _____: جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٢.
٣١- على الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٢.
٣٢- عمر محمد الصادق: دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق علي مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، فرع البنات، جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون، القاهرة سبتمبر ٢٠٠١.
٣٣- فتحى محمد أبو عيانة: مدخل إلى التحليل الإحصائى في الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١.
٣٤- فرج عبد العزيز عزت: اقتصاديات الصناعة والطاقة، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٠.

٣٥- محافظة الفيوم: دليل المستثمر، فرص المشروعات الاستثمارية المتاحة بمحافظة الفيوم، الفيوم إبريل ١٩٩٦.

٣٦-محافظة الفيوم، جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: آفاق التنمية فى محافظة الفيوم، الفيوم سبتمبر ١٩٩٨.

٣٧- محافظة الفيوم، مديرية القوى العاملة بالفيوم: بيانات، غير منشورة فبراير ٢٠٠٤.

٣٨- محافظة الفيوم، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات: انجازات محافظة الفيوم عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، الفيوم مارس ٢٠٠٤.

٣٩- ـــــــــــــــــــ: الدليل الإحصائي ٢٠٠٣، الجزء الأول، الفيوم يوليو ٢٠٠٤.

٤٠- ـــــــــــــــــــ: الدليل الإحصائي ٢٠٠٣، الجزء الثالث، الفيوم، أغسطس ٢٠٠٤.

٤١- ـــــــــــــــــــ: الدليل الإحصائي ٢٠٠٣، الجزء الثاني، الفيوم يوليو ٢٠٠٤.

٤١- محافظة الفيوم، إدارة التنمية المحلية: بيانات غير منشورة، الفيوم ديسمبر ٢٠٠٤.

٤٢- محمد إبراهيم رمضان: المراكز الصناعية في مصر نظرة جغرافية حديثة، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٨، الإسكندرية ١٩٩٠.

٤- محمد احمد مرعي: أقليم بنجر السكر في شمال الدلتا – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثامنة والعشرون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩٦.

٤- محمد خميس الزوكه: بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٢.

٤- ـــــــــــــــــــ: جغرافية المعادن والصناعة، الطبعة الخامسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.

٤-ـــــــــــــــــــ، محمد إبراهيم رمضان: الإحصاء والأساليب الكمية في العلوم الإنسانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠.

٤٨- محمد صدقي الغماز: شبكة الطرق البرية المرصوفة بين المراكز الحضرية بمحافظة الفيوم، دراسة كمية تحليلية مجلة بحوث الآداب، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٠.

٤٩- محمد فاتح عقيل، فؤاد محمد الصقار: اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة، الإنتاج الصناعي والمعدني، الإسكندرية ١٩٦٨.

٥٠- محمد كمال حامد: الاستغلال الأمثل للطاقة الكهربائية، ندوة ترشيد واستخدام الطاقة، معهد التخطيط القومي، القاهرة يناير ١٩٨٤.

٥١- محمد محمود الديب: الإقليم الصناعي مغزى وقياس وتحديد، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد ١٥، القاهرة ١٩٧٥/١٩٧٨.

٥٢-_____: تصنيع مصر (١٩٥٢-١٩٧٢)، تحليل اقليمى للانتشار الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٠.

٥٣-_____: التوزيع الجغرافي للصناعة، في يوسف أبو الحجاج وآخرون: جغرافية مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.

٥٤-_____: الصناعات الغذائية في مصر، تحليل في التنظيم المكاني والتركيب والأداء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٩.

٥٥- محمد محمود الصياد: الموارد الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦/١٩٦٧.

٥٦- محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٥.

٥٧- مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار: الدليل الإحصائي لمحافظة الفيوم ١٩٩٠، الفيوم، أكتوبر ١٩٩١.

٥٨-_____: إدارة الإحصاء، الخريطة الاقتصادية لمحافظة الفيوم ١٩٩٢، الفيوم يوليو ١٩٩٣.

٥٩-_____: بيانات منشورة الفيوم ١٩٩٤-٢٠٠٠.

٦٠-_____: نشرة المعلومات، العدد ١٦٢، الفيوم فبراير ٢٠٠٤.

٦١-_____: نشرة المعلومات، العدد ١٦٣، الفيوم، مارس ٢٠٠٤.

٦٢-_____: نشرة المعلومات، العدد ١٦٥، الفيوم يونيو ٢٠٠٤.
٦٣- مكتب خدمة المستثمرين بديوان عام محافظة الفيوم: بيانات غير منشورة، الفيوم نوفمبر ٢٠٠٤.
٦٤- نادر رياض: مستقبل الصناعة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، ملحق عدد مايو، القاهرة ١٩٩٤.
٦٥- ناهد عبد العال عيسوى: جغرافية الصناعة في مركز طنطا، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٩١.
٦٦- نبيل حنظل: الاستثمار السياحي في محافظة الفيوم، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى الثامن عشر الدولى (تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة) المنصورة ١٦-١٨ أبريل ٢٠٠٢
٦٧- وزارة التموين والتجارة الداخلية، إدارة شئون المطاحن: بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠٠٢.
٦٨- وزارة الصناعة والثروة المعدنية، خلال الفترة من ١٩٨١/٧/١ حتى ١٩٨٢/٦/٣٠، القاهرة يناير ١٩٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bale, B., the location of Manufacturing Industry 2nd ed., Hong Kong 1981.
2- Dennison, S., the location of Industry and the Depressed Areas, London 1939.
3- Estall, R.C, &Buchanan, R.O, Industrial Activity and Economic Geography, London 1969.
4- Kirkpatrick., C.N, and others: Industrial structure and policy in less - Developed countries, George Allan & Unwin, London 1984.
5- Miller, E.W., A Geography of Industrial location, Pennsylvania state university press 1970.
6- Miller, J.W., A Geography of Manufacturing prentic-Hall Inc., Englewood cliffs, New Jersy, 1962.
7- Said, G.J., Newer Aspects of Location in Egyptian Industry, Egypt contemporaine, No.271, Le Cairo.

جامعة أسيوط
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

ملحق (١)

استمارة استبيان رقم (١) خاصة بالصناعة فى محافظة الفيوم

بيانات هذه الاستمارة سرية وخاصة بأغراض البحث العلمى فقط

أولاً : بيانات خاصة بالمنشأة:-

١- اسم المنشأة:

٢- الاسم التجارى للمنشأة:

٣- عنوان الإدارة لو قامت فى غير مكان العمل

٤- القسم/ الحى/ الشارع/ القرية/ المركز التابع له المنشأة.

٥- الشكل القانونى :

٦- إجمالى مساحة المنشأة

٧- الجزء الذى تشغله المنشأة حالياً

٨- فرع النشاط الصناعى – القطاع التابع له المنشأة

٩- تاريخ الإنشاء وبدء الإنتاج

ثانياً: النشاط الصناعى القائم :

١- سنة الإنتاج. ٢- كمية الإنتاج. ٣- قيمة الإنتاج.

٤-طبيعة المنتج:

١- مادة تامة الصنع. ٢- مادة نصف مصنعة. ٣-مادة أولية لصناعة أخرى

٥- استمرارية الإنتاج: إنتاج دائم. عدد الدورات العمالية المستخدمة.

– إنتاج موسمى. – موسم الإنتاج.

ثالثاً: مقومات الإنتاج :

١- حجم الأصول ورأس المال المستخدم:

أ- مادى. ب- عينى.

ج- العملة المستخدمة: محلية وافدة جنسيتها

٢- المواد الخام المستخدمة فى الصناعة:

٣- نوع الطاقة المستخدمة ونسبة كل منها:

بترول/ كهرباء/ غاز طبيعى:

أ- نوع - كمية - قيمة - وسيلة النقل

٤ - مصادر المياه اللازمة للعملية الصناعية:

أ- نهر/ ترعة/ مياه جوفية/ مياه شرب كمية

قيمة

ب- الأغراض التى تستخدم فيها المياه داخل المصنع:

ج- سعر المتر المكعب للمياه الصناعية:

رابعاً: نوع الإنتاج:

م	اسم الصنف	كمية	قيمة	وسيلة النقل المستخدمة
١				
٢				
٣				
٤				
٥				

خامساً: قيمة الإنتاج والقيمة المضافة:

١- قيمة الإنتاج شهرى

سنوى

٢- القيمة المضافة أو صافى الربح شهرى

سنوى

٣- معوقات الإنتاج:

١- ٢- ٣-

سادساً: المخلفات والفضلات:

نوع الفضلات:

أ- سائلة ب- صلبة ج- غازية.

سابعاً: المشكلات التى تواجه المصنع:

١- ٢- ٣-

ملحق (٣)
استمارة استبيان خاصة بالأيدى العاملة

أ- عدد العمال النوع ذكور أناث

ب- نوع العمال وعددهم:

إداريون فنيون عمال مهرة عمال نصف مهرة

ج- عمال موسميون: العدد % ذكور إناث

د- عمال دائمون: العدد % ذكور إناث

هـ- مصدر العمال: محافظة الفيوم العدد %

محافظة الجيزة العدد %

محافظة القاهرة العدد %

محافظة بنى سويف العدد %

محافظات أخرى العدد %

و- كيف يأتى العامل إلى المصنع كل يوم (النقل والمواصلات):

١- السيارة. ٢- الأتوبيسات العامة.

٣- أتوبيس خاص بالمصنع. ٤- الدراجة.

٥- مشيا على الأقدام.

ز- التدريب المهنى:

١- الجهة التى تقوم به. جهة العامل العامل

٢- المميزات والضمانات المادية والعينية التى توفرها المنشآت الصناعية للعامل.

أ- ب-

ج- د-

بيانات يريد صاحب المصنع أو مدير المصنع إضافتها:-

١-

٢-

٣-

٤-

بعض ملامح الخريطة الصناعية لمحافظة الفيوم

-د/ حسام الدين جاد الرب (*)

الملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الخريطة الصناعية لمحافظة الفيوم خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٠٤) من منظور جغرافي لدراسة النقاط التالية:

١-تطور الصناعة في المحافظة.
٢-التوزيع الجغرافي للصناعة في المحافظة.
٣-مقومات التوطن الصناعي في المحافظة.
٤-التركيب الحجمي للصناعة في المحافظة.
٥-مشكلات الصناعة في المحافظة.
٦-مستقبل الصناعة في المحافظة.

وقد أوضحت الدراسة أن عدد المصانع قد بلغ ١٩١ مصنعاً يعمل بها ٢٢٤١٩ عاملا، بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة فيها ١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤.

وأهم الصناعات التي تمتعت بميزة نسبية بالمحافظة صناعة مواد البناء والسيراميك والصناعات الغذائية. وقد أظهرت الدراسة تفوق مركز طامية عن باقي المراكز من حيث عداد المصانع وعدد العمال وإجمالي الاستثمارات المنفذة.

الملخص الإنجليزي:

This study deals with the industrial map of fayoum Governorate for the period (1990 – 2004). the main points of the study are:

1- The evaluation of industry in the governorate.
2- Geographical distribution of industries in the governorate.
3- The factors of industrial location in the governorate.
4- The size structure of governor's industries.
5- The problems facing industry in the governorate.
6- The future of industry in the governorate.

As a result, the study has shown that there are 191 industrial establishment having 23419 workers with total investments about 1.7 billion L.E, in 2004.

The most important industries which has a relative advantages are:

1- Building material and thermic.
2- Food industries.

(*) مدرس الجغرافيا الاقتصادية بكلية الآداب – جامعة أسيوط.

The study has shown also the Tamiea district was distinguished if compared with other districts of the governorate in the numbers of factories, workers and investments.

* أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة طنطا